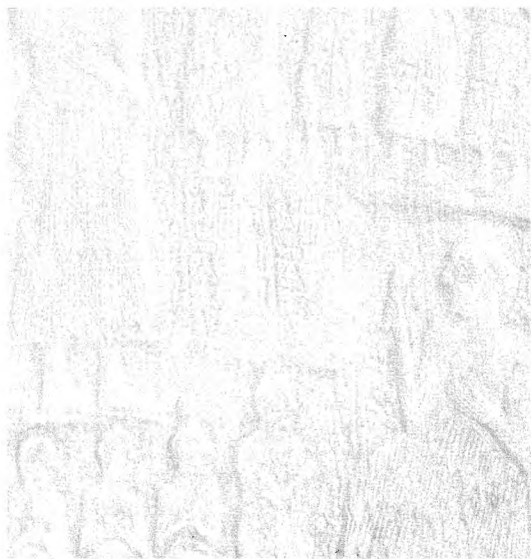


خليفة بن مبارك

رحله
وفاته

توفيق الحمد





دعوة معاصرة لتأريخ البحرين الحديث
General Organization of the Alexandria Library (GAL)

من خلال

السيرة الخافية

لصاحب السمو
الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء

نوفيق الجهد

الطبعة الأولى

١٩٩٦

خليفة الحرمين الشريفين

رحمته
وفيه السلام دولة

الإهداء



إلى رُوحِ الراحل العزيز
سَمُوهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ بْنِ رَمْلَانَ خَلِيفَةُ

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للمؤلف، ولا يجوز
إقتباس جزء من هذا الكتاب أو إعادة طبعه بأية صورة
دون موافقة خطية من المؤلف إلا في حالات الإقتباس
القصيرة بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.

الناشر: مركز الإبداع العلمي

تليفون ٦٩٣١٣٣ فاكس ٦٩٣٠٧٨

صندوق بريد ٣٠٨٣٠ - البحرين

الإشراف العام والإخراج الفني: توفيق الحمد



تصميم الغلاف الخارجي والصور الداخلية والخلفيات الدبلوماسية

الفنان البحريني يوسف القصير



طبع في : المطبعة الشرقية - البحرين

بحل.. وفيام دولة

المحتوى

٧	شكر ونقد
٩	المقدمة
١٧	تمهيد
٢٣	الفصل الأول
٤١	الفصل الثاني
٥٥	الفصل الثالث
٧١	الفصل الرابع
٨٩	الفصل الخامس
١٠٩	الفصل السادس
١٢٧	الفصل السابع
١٥٥	الفصل الثامن
١٧٣	الفصل التاسع
١٩٥	الفصل العاشر
٢١٥	الفصل الحادي عشر
٢٣٣	الفصل الثاني عشر
٢٦٣	الفصل الثالث عشر
٢٧٧	الفصل الرابع عشر
٢٨٧	الخاتمة
٢٩٣	ضميمة
٣٠١	ضميمة
٣١٩	نقد خير وإمارة

شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير أن وفقني إلى إتمام هذا الكتاب، الذي اعتبره أعز إنجاز لي في حياتي. أقول ذلك، وكلّ إحساس بالعجز عن أن أعبر لصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء حفظه الله عن شكري وإمتناني على ثقته الفالية، والشرف الكبير الذي أولاني إياه عندما أتاح لي الفرصة لأن أكتب هذا الكتاب، الذي أدعو المولى عز وجل أن أكون قد قدمته في صورة تليق ولو بقدر بسيط بجهود وإنجازات ومكانة الشيخ خليفة. ذلك الرجل الذي يعجز القلم عن أن يفييه حقه، لقاء هذا العطاء المستمر والمتميز الذي قدمه لبلدنا العزيز على امتداد أريعين عاماً. وإنني لأدعو الله العلي القدير أن يسبغ على سموه موفور الصحة وطول العمر، وأن يتم عليه نعمه ظاهرة وباطنة.

كما أود أن أقدم شكري وتقديري لسعادة الأستاذ محمد إبراهيم المطوع، وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام، الذي اعتبره الأب الروحي لهذا الكتاب، عرفانا وتقديراً لما بذل من جهد، وما بذل من صعب. فقد كان لإهتمامه ومتابعته - على مدى فترة قاربت المامين - أكبر الأثر في إنجاز هذا العمل . كما أتقدم بشكري العميق لسعادة الدكتور عهد اللطيف الرميحي، رئيس ديوان سمو رئيس الوزراء، الذي لم يبخل عليّ بخبرته الأكاديمية وتوجيهاته القيّمة منذ أن بدأت العمل في هذا الكتاب.

شكرخالص

عندما قدمني الدكتور عبداللطيف الريمي رئيس ديوان سمو رئيس الوزراء إلى الأستاذ زغلول عبدالمطلب، الكاتب الصحفي بجريدة الاهرام المصرية والمستشار الصحفي بالديوان، خشيت في البداية - وأقولها بمنتهى الصراحة - أن يقوم الأستاذ زغلول معي بدور الرقيب، فيُعمل مقصده في كتابي بالحذف والمنع. ولكن ما حدث في الواقع كان عكس ذلك تماماً. فقد أظهر الرجل حرصاً واهتماماً كبيرين. ولم يبخل بجهد أو فكر أو نصيحة، حتى وصل هذا الكتاب، بعد جهد شاق، إلى ماكينات الطباعة.

وقد امتدت الجلسات التي عقدتها مع الأستاذ زغلول عبدالمطلب طويلاً. وكثيراً ما التقينا سوياً بالأستاذ محمد المطوع وزير شئون مجلس الوزراء والإعلام، وكذلك بالدكتور عبداللطيف الريمي. وفي كثير من جلسات العمل، كانت دور بيني وبين الأستاذ زغلول مناقشات طويلة حول وجهات نظر مختلفة. ولأن الرغبة المخلصة في تقديم عمل يليق بمكانة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة كانت الهدف المشترك الذي يجمع بيننا، فقد كانت المناقشات تنتهي دائماً باتفاقنا على رأي واحد.

وبحكم مألديه من خبرة واسعة في مجال الصحافة والكتابة، قدم لي الأخ الفاضل الأستاذ زغلول الكثير من النصائح والأفكار التي كان لها أثر كبير في الوصول بالكتاب إلى هذا المستوى. ولم يقتصر دور الأستاذ زغلول عند هذا الحد، بل كان له الفضل الأكبر في تشجيعي على أن أنطرق لجوانب ومواضيع كنت أخشع من الإقدام على الكتابة عنها.

لذلك كله، لا يسعني إلا أن أقدم بخالص شكري وتقديري إلى الأستاذ زغلول عبدالمطلب. ولعل أفضل طريقة للتعبير عن هذا الشكر وذلك التقدير، هي أن يخرج هذا الكتاب بالصورة التي يطمناها... وأتمناها.

توفيق الحمد

الكرنك يحنه الخطاء





التاريخ.. يصنعه العظماء

لا يستطيع صاحب بصر أو بصيرة، أن ينكر ما حققته البحرين خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة من نهضة، قفزت بها إلى مصاف الدول المتحضرة، بل وجعلتها تحتل مكانة مرموقة بين هذه الدول. ولاشك في أن كل جانب من جوانب هذه النهضة - وما أكثرها - جدير بأن يكون بمفرده موضوعاً لكتاب، إن لم يكن لكتب عدة. ولذلك، فأنني عندما راودتني فكرة تأليف هذا الكتاب لأول مرة منذ نحو سبع سنوات، وجددتني في حيرة من أمري. عن ماذا أكتب؟ وبماذا أبدأ؟ كل الإنجازات - سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي - بدت لي مهمة. وكل منها كان جديراً بمكان الصدارة على قائمة أولوياتي.

وبعد تفكير طويل، رأيت أن تكون الإنجازات على الساحة الداخلية هي موضوع الكتاب وإطاره العام. واستقر رأيي في النهاية على أن ما نتمتع به بلدي من أمن واستقرار، ينبغي أن تكون له الأولوية على غيره من هذه الإنجازات التي تستعصى على الحصر، والتي استهدفت كلها سعادة ورفاهية أبناء هذا البلد. إذ لولا ذلك الأمن وهذا الاستقرار، ما استطاع أحد أن ينجز شيئاً. وكنت كلما لاحظت في مخيلتي خواطر أخرى، أسأل نفسي سؤالاً هاماً وهو: إنني كمواطن، ومعني أيضاً كثيرون من أبناء جيلي، نحيا في ظل تلك الإنجازات وهذا الاستقرار، وقد عايشناها ولمسنا إلى أي مدى كانت ذات أثر إيجابي كبير في تطور حياتنا، وأقدنا منها أيما فائدة، ولكن هل فكر أحد منا يوماً كيف استطعنا كشعب وقيادة أن نتجز ما تحقق، ونحن على ما نحن عليه من تواضع الموارد؟

ولم تلبث الحقيقة أن ظهرت أمامي ناصعة مضيئة، وهي أن هذه الإنجازات الضخمة التي تضارع إنجازات أكثر الدول تقدماً لصالح رفاهية ورقي

شعوبها، ما كانت لتتحقق لو لم يكن وراءها عقل مفكر ورأي مدبر، كما أنه لابد وأن يكون وراءها عمل مستمر ومتابعة متواصلة.

وبينما كنت أستعرض أفكاره وخواطري عن المحور الذي يجب أن يدور الكتاب حوله، برزت أمامي حقيقة أنه لكي يتواصل العطاء ويستمر الوطن في مسيرته على درب التقدم والازدهار، كان لابد من وجود رجل قادر على إدارة دفة الأمور في البلاد بحكمة، وجمع كلمتها على قلب رجل واحد بحنكة وإقتدار، ليكون بحق خير ريان يقود السفينة إلى بر الأمان.

وقادتي تأملاتي إلى التأكد من أن سمو أمير البلاد المقدى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، مدفوعاً بما لديه من حكمة ونفاذ بصيرة، قد نجح في أن يضع ثقته الغالية في مكانها الصحيح، عندما عهد بالقيادة التنفيذية إلى الرجل الذي يمكنه أن يحمل أمانة المسؤولية، وأن يتصدى لقيادة المسيرة بكل ما يكتنفها من صعوبات. وهنا أدركت أنني قد وجدت ضالتي المنشودة، ورأيت أن هذا الإختيار هو الأجدر بأن يكون محور الكتاب. ووجدت أن سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة هو القاعدة التي يجب أن ينطلق منها الكتاب، لكي يحكي كل شيء، بدءاً من رحلة الكفاح من أجل الإستقلال، وإنهاءً بنجاح مسيرة الخير على طريق التطور.

ويشبهني من التدقيق، وجدت أن التطور الذي شهده - ومازال يشهده - بلدي الحبيب البحرين، لم يكن نابهاً من فراغ، بل جاء نتاجاً لجهد وعرق وتضحية، امتدت بلا إنقطاع عقوداً طويلة. جهد إنسان عمل بكل الصلابة والجد من أجل تقدم بلاده، وأعمل فكره من أجل أن يرسم مستقبلها، وخطط من أجل أن يحوّل أحلام وآمال مواطنيه في الرفعة والرفاهية إلى واقع حي يلمسه الجميع، وحرص في الوقت ذاته حرصاً كاملاً على أن يحافظ على التزامات البحرين المادية في الداخل والخارج، رغم التواضع النسبي لامكانياتها، ضارباً المثل بذلك لدول أكبر وأكثر قدرة. ذلك هو سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة.

ومن الضروري أن أشير في هذا المقام إلى المراحل التي مررت بها حتى أصل إلى هذه القناعات. فرغم أن فكرة إخراج هذا الكتاب ظلت مسيطرة عليّ طوال سبع سنوات كاملة، فإن الطريق إلى ذلك لم يكن واضحاً أمامي، حيث لم يسبق لي أن خضت مثل هذه التجربة. وعلى غير توقع، برق في ذهني خاطر:

لماذا لا أبعث برسالة إلى سمو رئيس الوزراء، أشرح فيها مقصدي وأطلب لقاء، وأعرض فيها هدفي من إصدار كتاب يحكي ويفسر كل شيء ؟ وعاد التردد يملكني من جديد، وأنا أسأل نفسي: هل بإمكان مواطن من عامة الشعب مثلي أن يطلب ذلك وأن يجاب إلى طلبه ؟

وعلى الرغم من الجدل الذي أثارته فكرة الرسالة بين بعض المقربين لي، حيث كان منهم المشجع والمؤيد ومنهم من كان على عكس ذلك، إلا أنني قررت في النهاية أن أمضي قدماً في طريقي، وحسبت أمري.

وتوجهت بالرسالة إلى ديوان سمو رئيس الوزراء، حيث سلمتها إلى موظف شاب رحب بي وعرفني بنفسه: عادل العمومي سكرتير رئيس ديوان سموه، وأوضح لي أن ديوان سمو رئيس الوزراء يتقبل كل رسائل المواطنين، ويبعث في أمرها جميعاً بغير استثناء.

ولم يعد أمامي بعد ذلك سوى ترقب وصول الرد، وهو الأمر الذي لم يلبث أن تحقق بأسرع مما كنت أتوقع، عبر مكالمات هاتفية تلقيتها من مدير إدارة المعلومات والمتابعة بديوان سموه، الأستاذ علي العريض. كان ذلك بالتحديد في التاسعة والنصف من مساء الرابع من شهر فبراير عام ١٩٩٤ . وأخبرني الأستاذ العريض في اتصاله بأن سمو رئيس الوزراء سوف يستقبلني في الحادية عشرة والنصف من صباح اليوم التالي. وكان ذلك كافياً لأن يصيبني بقدر كبير من الحيرة والإرباك. ومما زاد من حيرتي وإرباكي هو أنه لم يكن أمامي سوى ١٤ ساعة لكي أعد نفسي ذهنياً ونفسياً لهذا اللقاء الذي طالما تمنيته. ورغم حاجتي إلى النوم والراحة، بقيت طوال تلك الليلة ساهراً لا يغمض لي جفن، أفكر: كيف سيكون اللقاء؟ إنني لم أشرف بلقاء سموه شخصياً من قبل، وأشعر بمهابة كبيرة من اللقاء، فكيف أواجه مثل هذا الموقف ؟

وعندما لاحت تباشير الصباح، ومع إقتراب موعد المقابلة، كان قلقي قد بلغ منتهاه. وحين وجدت نفسي قريباً جداً من مكتب سموه، تحول القلق إلى خوف من أن يؤدي بي إرتباكي إلى الوقوع في أخطاء محرجة أثناء اللقاء. ولما أذن لي بالدخول، كان عليّ أن أقطع نحو عشرين متراً كي أصل إلى مكتب سموه. وكانت تلك أطول عشرين متراً قطعتها في حياتي، تملكني خلالها مزيج غريب من المشاعر المتباينة، فيه اللفة والشوق، وفيه الرهبة والإضطراب، وفيه إحساس غامر بالسعادة لرؤية سمو رئيس الوزراء بلا حواجز لأول مرة. وغلف

كل هذه المشاعر قدر غير يسير من التوتر والإنفعال، بدا عليّ بشكل واضح، مما دفع رئيس ديوان سموه الدكتور عبداللطيف الريمحي، الذي كان يرافقني في رحلة العشرين متراً، إلى أن يبذل بعض المحاولات للتخفيف عني!!

وعندما تشرفت بالدخول إلى مكتب سمو رئيس الوزراء، كنت أتصور أنني سأزداد توتراً واضطراباً، وأنتي لن أستطيع بأي حال من الأحوال إنجاز ما جئت من أجله. ولكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً. فمسرعان مازال الإرتباك عني وإنكسر حاجز الرهبة، بمجرد أن يادرني سموه بالسؤال عن أحوالي وأحوال عائلتي، بأسلوب أبوي، كان أبعد مايكون عن الجو الرسمي الذي كنت أتوقع أن أجد نفسي في بؤرته. وهكذا زال الإرتباك والقلق تماماً بعد دقائق معدودة من بداية اللقاء.

وعلى امتداد مايقرب من ٥٠ دقيقة، كان التواضع والبساطة هما السمة العامة التي لفتت إنتباهي في شخصية سموه. فرغم ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتقه، ومنها شؤون البلاد الداخلية والخارجية، والتعامل مع الأوضاع التي تمر بها المنطقة، فإن ذلك لم يكن حائلاً دوني، وأنا المواطن العادي، لأن اللقاء واتحدث معه بكل صراحة ودون أية تعقيدات. ودفعني ذلك إلى أن أسأل نفسي: هل يمكن أن يحدث مثل هذا الأمر في أي من بلدان العالم المتقدمة؟

ويضلع ما أحاطني به سموه من عطف ومودة، إزدادت طمأنينة وشجاعة، ورأيت أن الظرف أكثر من مناسب لأن أنقل هذا التساؤل إليه. وجامعتي الإجابة سلسلة وبسيطة كبساطة اللقاء مع سموه، حين قال لي « إن نصائح وتوجيهات الوالد الشيخ سلمان بن حمد رحمه الله لاتفيع عن بالي في هذا الخصوص مطلقاً » وحدثنني سموه عن بعض المواقف التي كانت بمثابة دروس تلقاها من المغفور له الشيخ سلمان، يحفظها وكأنه سمعها بالأمس فقط.

وقد كان هذا اللقاء الأول، الذي يمد سابقة لا نظير لها في حياتي، نقطة الإنطلاق الحقيقية لإعداد هذا الكتاب. ومع توجيهات سموه السديدة وتشجيعه لي وترجيحه بأن يستقبلني مرات أخرى، أمكن أن يتحول الحلم إلى حقيقة، وأن يخرج هذا الكتاب إلى حيز الوجود.

ويعد، فإن ما أمل فيه وأرجوه، هو أن يسهم هذا الكتاب ولو بقدر يسير في تريف أبناء وطني ببعض جوانب شخصية الشيخ خليفة بن سلمان، الذي

وهب نفسه لخدمة هذا الوطن، وأن يكون بمثابة سجل أمين للأجيال الحالية، وشاهد للأجيال القادمة على ما حققه هذا الرجل، وعلى ما نالته البحرين على يديه من عزة وسؤدد ، وعلى ما ينتظرها بفضل جهوده من مستقبل مشرق، وهو يتولى، إلى جانب حضرة صاحب السمو الأمير المفدى، توجيه دفة القيادة، بما حياه الله من حكمة ويعد نظر، وبما اكتسب من خبرة ودراية في سياسية الأمور.

ولقد إلتزمت في إعداد هذا الكتاب كل الدقة والموضوعية، ورأيت كافة أصول البحث العلمي والتاريخي الدقيق، بهدف أن أسهم ولو بقيس بسيط، بغير الطريق للأجيال الحالية والقادمة، وكذلك للباحثين والدارسين، والمهتمين بشئون المنطقة وبدراسة تاريخ وتجربة هذا البلد الذي أصبح قدوة ومثالا يحتذى بين دول العالم الثالث، بعد أن أحرز في بعض المجالات تطوراً يفوق التطور الذي أحرزته دول متقدمة كثيرة في تلك المجالات. إنه تاريخ ورواية فأما التاريخ فيصنعه المعظماء ... وأما الرواية فإنها أمانة الراوي.



البطانيات الأولى

البحايك الأولى

عندما تتمكن دولة كبيرة الحجم، غنية الموارد، من إحتلال مكانة متميزة بين سائر الدول، إستناداً إلى ما تتمتع به من إمكانيات إقتصادية وكثافة سكانية، فإن ذلك يعد أمراً طبيعياً. ولكن عندما تتمكن دولة صغيرة الحجم، قليلة السكان ومحدودة الإمكانيات، من أن تحتل مكانة مرموقة على الساحتين الإقليميه والدولية، فإن الأمر يستحق وقفة متأنية للتأمل والبحث في أسباب ما يمكن وصفه بأنه ظاهرة قلما يشاهدها المرء، ولا يملك إزاءها غير التماسؤل: كيف ؟ ومن يقف وراء تحقيق ذلك الانجاز ؟

وهي هذا الإطار، تظهر دولة البحرين كمثال من الأمثلة التي يجب دراستها والإقتداء بها، خصوصاً بعد أن إستطاعت - رغم مساحتها الصغيرة جغرافياً (٢٦، ٦٩٥ كم^٢)، وعدد سكانها المحدود نسبياً (٥٠٨ آلاف نسمة تقريباً) - أن تحتل مكانة متميزة على المستويين العربي والدولي. وما من شك في أن كل بحث أو دراسة في مثل هذه الأمثلة، إنما يقود إلى تعزيز الإعتقاد بأن قيادة واعية ومدركة لحقائق العصر ومتطلبات التطور، ومالكة لإمكانيات التعامل مع الأحداث وإستيعابها، هي التي قادت بلادها إلى تبوء هذه المكانة. والأمر كذلك في حال البحرين، التي لعبت قيادتها دوراً كبيراً في المحافظة على سلامة البلاد وسيادتها الإقليمية والدولية، وتطوير علاقاتها مع مختلف الدول الأخرى الكبيرة والصغيرة على حد سواء، كما تمكنت من أن تحافظ على مصالح شعبها وتطور إمكانياته وثرواته.



ولقد كانت البحرين، منذ ما يقارب الثلاثة آلاف عام قبل الميلاد، تحمل مثل الحضارة في منطقتها، ووصفها المؤرخون بأنها كانت منارة إشعاع حضاري وفكري، تركت آثاراً وبصمات واضحة على مساحة شاسعة من العالم.

وعندما عُرفت البحرين بأسم (ديلمون) إبان العصر السومري، كانت ذات حضارة متطورة، تعتمد على التجارة التي تنفذ إليها من مختلف أرجاء المعمورة. وكانت أساطيل البحرين في حركة دؤوبة لاتهدأ، تصل ما بين المحيط الهادي والمحيط الهندي، مروراً بالخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر، حاملة نؤلؤ البحرين الشهير وبعض منتجاتها الزراعية ومصنوعاتها التقليدية، وكذلك النحاس والأحجار الكريمة من ساحل عمان، والذهب والأخشاب من الهند.

ثم جاء القرن الثالث قبل الميلاد، ليسجل بدء دخول القبائل العربية إلى البحرين. وكانت البحرين في ذلك الوقت تضم كل المنطقة الواقعة على الساحل الغربي للخليج، من البصرة إلى قطر وعمان، والساحل الشرقي من الجزيرة العربية، وذلك إلى جانب الجزر الحالية.

وفي القرن الرابع الميلادي، وبينما كان قباطنة الأسكندر المقدوني الأكبر يحاولون الوصول إلى البحرين بسفنهم لتفقد ريوعها، قام الفرس على عهد الملك (شابور الثاني) بالإستيلاء على البحرين. ولكن ذلك الوضع لم يستمر، وخاصة مع إستقرار العلاقات بين البحرين وإمبراطورية الفرس، بعد أن إكتفى ملوك الأسرة الساسانية بإعلان ملوك البحرين ولائهم لهم.

وعندما بزغ فجر الإسلام - بعث الرسول الكريم محمد عليه الصلاة والسلام « أبا العلاء الحضرمي » للدعوة إلى نشر الدين الحنيف بين أهل البحرين. ودخل « المنذر بن ساوى » حاكم البحرين آنذاك هو وأتباعه في دين الإسلام. وبرغم إنعكاس حركة الردة، إثر وفاة الرسول (ص)، على الأوضاع في البحرين، إلا أن « أبا العلاء الحضرمي » إستطاع، بعد أن بعث به الخليفة الأول أبوبكر الصديق على رأس جيش كبير إلى البحرين، أن يقضي على الفتنة وأن يرسخ الإسلام فيها. وإستمرت البحرين جزءاً من العالم الإسلامي، تحت قيادة الخلفاء الراشدين ثم الدولة الأموية والدولة العباسية من بعدها. وتأثرت البحرين، كما تأثرت مناطق أخرى من العالم الإسلامي، بحركات الخوارج والقرامطة، ثم بقرىو المفول دول العالم العربي والإسلامي.

ويمكن إعتبار الإحتلال البرتغالي للبحرين بمثابة مرحلة عارضة أثناء الحكم المريني. فقد عادت الأسرة العربية إلى حكم البحرين، مبدية ولائها للملوك الفرس حتى عام ١٧٨٢، وهو العام الذي هددت فيه قبائل (المتوب) العربية إلى البحرين، وإستقر فرع منها وهو فرع « آل خليفة » في منطقة الزيارة

غربي شبه جزيرة قطر، وتمكن قائدها الشيخ أحمد الفاتح من التغلب على الفرس، ووضع بذلك نهاية للسيطرة الفارسية على البحرين.

ويعد نزول آل خليفة، الذين ينتمون إلى تغلب بن وائل بن قاسط بن بني ربيعة بن عدنان، إلى البحرين بمثابة نقطة تحول بالغة الأهمية في تاريخها الحديث. فقد كان الجد الأعلى لآل خليفة، وهو الشيخ خليفة بن محمد، يقيم مع أهله وعشيرته في أرض الهدار من بلاد الأهلاج بنجد. وكانت له منعة وكلمة مسموعة فيهم. وعندما توفي، خلفه ابنه محمد. وحين ناصب أمراء البصرة آل خليفة المداء، قام محمد بن خليفة بالرحيل مع قومه من الكويت، ونزل بأرض (الزيارة) غربي شبه جزيرة قطر، واجتمع أهلها على توليته إماراتها. ثم خلفه ابنه خليفة، ثم أحمد الذي حرر البحرين من سيطرة الفرس، وأصبح معروفًا بإسم «أحمد الفاتح». ثم توالى من بعده حكام أسرة آل خليفة، وصولاً إلى سمو الأمير المفدى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى حقيقة بالغة الأهمية، وهي أن البحرين، على إمتداد تاريخها القديم والحديث، لم تتدخل قط في شئون أية دولة أخرى. وهي إذ تسعى الآن جاهدة إلى زيادة وتنمية مواردها وإمكاناتها، فإنها تفعل ذلك دون عدوان على أحد. وهدفها الوحيد في ذلك هو تحقيق رفاهية شعبها، والحفاظ على حريته وسلامته، في ظل ظروف دولية وإقليمية بالغة التعقيد.

ولم يكن إنتهاج ذلك النمط السياسي الحكيم بالأمر السهل أو الميسور، وإنما تطلب قيادة تنفيذية واعية تدرك ويوضح متطلبات كل مرحلة من مراحل العمل الوطني، بدءاً من مرحلة الحصول على الاستقلال التام وإلغاء العلاقات التعاهدية مع بريطانيا، ومروراً بمرحلة البناء الداخلي، وإستعداداً لمرحلة الإنطلاق والحفاظ على المكاسب وتطويرها لصالح الشعب وأجياله القادمة.

فمنذ أن أنهت علاقاتها التعاهدية مع بريطانيا حتي الآن، وعلى إمتداد أكثر من ربع قرن من الزمان، والبحرين تصعد درجات تلو درجات على سلم الرقي والتقدم. ولم يكن من السهل تحقيق ذلك إلا في إطار من الرؤية الصائبة لرئيس وزرائها سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، الذي إختاره صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد المفدى بثاقب حكمته لتولي مهام السلطة التنفيذية، لتشهد البلاد زخماً غير مسبوق في فعالية العمل الوطني داخلياً وخارجياً، ولتلق البحرين بهذه السرعة المدهشة بركب الحضارة والتقدم.

ولسوف يلمس قارئ هذا الكتاب الدور الفعال الذي لعبته ثقة الشيخ خليفة بن سلمان وإيمانه بقدرته وإمكانات شعب البحرين، في تحويل كل حلم مهما كان صعباً إلى حقيقة واقعة، وفي دفع إنطلاقة الإنجاز على طريق العمل الوطني. ولعل مقولة سموه المتكررة « أبناء البلاد هم ثروتها الحقيقية » خير دليل على هذه الثقة، التي لم تكن وليدة مرحلة تحمل المسؤولية، وإنما تعود إلى مرحلة سابقة على ذلك بكثير.

وليس الهدف من هذا الكتاب، كما سيكتشف القارئ بنفسه، تسجيل مديح أو ثناء يستحقه سموه بالفعل. فسجل إنجازاته من أجل بلده يعلو فوق أي مديح أو ثناء. لكن الهدف من الكتاب هو تسجيل الصورة كاملة، وبأمانة مطلقة، ووضعها أمام الأجيال الحالية والمقبلة، وأمام الباحث والدارس، سجلاً نعتز به ونفخر، سجلاً يلقي الضوء على أبعاد هذه الشخصية غير العادية، والظروف والأحداث الأولى التي أسهمت في بنائها وبلورة قناعاتها وملكانتها القيادية. ليس الهدف إذن هو رصد ما تم إنجازه ، بل التعرف على الطريقة التي تم بها الإنجاز، وعلى دور هذا الرجل فيما تحقق من تنمية وعمران في الداخل، وبناء صرح من العلاقات الدولية في الخارج.

وبطبيعة الحال، لم يكن من الممكن تحقيق ذلك كله، في هذه الفترة الوجيزة، إلا من خلال حكمة نادرة، وبصيرة نافذة، وجهود واعية، وصبر ليس له حدود. وقد تجلت هذه المقومات في مواقف كثيرة، نسوق منها هنا مثلاً واحداً، وهو تلك الوقفة الصلبة التي وقفها الشيخ خليفة في مواجهة شاه إيران الراحل محمد رضا بهلوي، الذي كان منكرأً لحقيقة عروبة البحرين وإستقلاليتها. وقد كان لهذه الوقفة الفضل في إقناع الشاه بعدالة قضية الشعب البحريني، بعد أن أعجب بهذا المفاوض الجريء الواثق من أبناء وطنه، ومد له يد الصداقة والتقدير.



الكتاب



الكتاب

الكتاب

الميلاد

في حياة الأمم والشعوب وقفات زمنية ذات تأثير حيوي كبير، تشكل أحداثها منعطفات هامة وبارزة في مسار تاريخها. وقد تحدث هذه الوقفات في الإطار الزمني ليوم واحد فقط، وقد تتواصل أحداثها على مدار سنوات كاملة، لتسفر في النهاية عن حدوث هذه المنعطفات.

وأحسب أن السنوات الست الممتدة من عام ١٩٣١ إلى عام ١٩٣٦ قد حملت في حياتها، بحلو أحداثها ومره، بذور تلك النهضة الحديثة التي تمشيها البحرين اليوم، والتي تحققت رغم ظروف محدودية الموارد والثروات.



في عصر أحد أيام شهر سبتمبر من عام ١٩٣١، توقفت سيارة أمام بيت الشيخ حمد بن عبدالله آل خليفة في قرية الجسرة الواقعة على الساحل الغربي للبلاد. ونظراً لقلّة عدد السيارات التي كانت موجودة في البحرين في تلك الفترة، فقد لفتت هذه السيارة إنتباه أهل القرية الذين توقفوا وأطلّوا لمعرفة هوية صاحبها. وبعد لحظات، نزل من السيارة الشيخ سلمان نجل الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، نائب الحاكم آنذاك.

وأسرع الشيخ حمد بن عبدالله إلى خارج البيت لإستقبال ضيفه والترحيب به. وبعد حديث ودّي دار بينهما للحظات، دعاه إلى الدخول. فصمت الشيخ سلمان قليلاً، ثم قال وهو يبتسم « سأدخل البيت بعد أن تقول لي ثمّ ».

وكانت فرحة الشيخ حمد بن عبدالله كبيرة، وهو يسمع ما جاء من أجله الشيخ سلمان ... طلب يد كريمة للزواج. وبعد تناول الرطب وشرب القهوة العربية، إستاذن

الشيخ سلمان للإنصراف، حيث صحبه الشيخ حمد مودعاً ومؤكداً مباركته لهذه الخطبة، فيما تعالت داخل البيت أصوات الزغاريد إبتهاجاً بهذه المناسبة السعيدة.

وقبل أن يركب الشيخ سلمان سيارته، شاهد بعض العمال وهم يُحضرون الماء إلى بيت الشيخ حمد. وعندما استقصر عن الأمر، قيل له أن الماء يجلب من « عين الشايح » القريبة من بيت الجسرة. وعلى الفور أمر الشيخ سلمان بحفر بئر إرتوازية قرب بيت الشيخ حمد، وهو ما تم تنفيذه بالفعل في غضون عشرين يوماً.

وفي إحدى ليالي النصف الثاني من شهر أكتوبر من نفس العام، وفي ظل عبق الماضي، ووسط روائح العود الهندي والقهوة العربية والهيل، وحسب تقاليد التراث البحريني الأصيل في هذه المناسبات السعيدة، كان الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في مقدمة مستقبلي المهنئين بزفاف نجله الشيخ سلمان على كريمة الشيخ حمد بن عبدالله آل خليفة. وأقيمت الولائم، وقام البدو من المرافقين للشيخ حمد بإطلاق النار من بنادقهم في الهواء إبتهاجاً بهذا القران الميمون.

وعاشت العائلة الكريمة في بيت الجسرة.

ولم تهنش شهور قليلة على إحتفال البحرين بزفاف الشيخ سلمان، حتى دقت أبواب البلاد مناسبة سعيدة أخرى كان لها تأثيرها في نقل إقتصاديات البحرين قُدماً إلى الأمام.



ففي عام ١٩٢٢، تفجّر في البحرين أول بئر نفط في دول الخليج العربية جمعاء، ليعلن عن بدء إنتقال هذه المنطقة إلى عصر النفط الذي تحسبه، لفرط أهميته وحيرته، أنه يجري في العروق لا في الأنابيب ذلك لأن النفط أسهم في إرساء البنية الأساسية، وإقامة نهضة عمرانية و تنمية كبيرة في دول المنطقة خلال زمن قياسي... طرق وجسور ومستشفيات وقصور ومدارس ومصانع، وصحراء تتحول بقدرة المولى وعزم الإنسان إلى واحات خضراء. كما أسهم النفط في نقل إقتصاديات دول المنطقة إلى مصاف إقتصاديات الدول المتقدمة، بل والتفوق عليها أحياناً في مجال الخدمات العامة التي تُقدّم للمواطنين.

ولم تكن هذه هي كل الآثار المترتبة على إكتشاف النفط. فهناك أيضاً تلك القيمة الإستراتيجية التي أضفاها على المنطقة، وجعل منها مركز إهتمام البعض

في رسم سياساتهم، ومعه انظار - وربما اطماع - البعض الآخر في التخطيط، لتحركاتهم !! وأشياء أخرى كثيرة... كثيرة، جاءت مع النفط وترتبت عليه، ونمت في ظل ما أتاحه من إمكانيات، مما يمكن تناوله في مجلدات ومجلدات.



البئر رقم واحد

ومن الغريب أن واقعة اكتشاف وتفجر النفط في البحرين جاءت في صورة ترمز إلى قدر وواقع البحرين « سبّاقة.. ولكن يتعين عليها مواجهة الصعب لبلوغ الأهداف المرجوة !

فقد تفجر النفط في البحرين في الساعة السادسة من صبيحة الأول من شهر يونيو عام ١٩٣٢، من البئر الذي أطلق عليه فيما بعد « البئر رقم واحد ». غير أن الساعات التي سبقت هذه اللحظة التاريخية، كانت ثقيلة وصعبة إلى أبعد الحدود. ويقول السيد « شلو يلسن » في تقريره عن وضع العمليات لشركة التنقيب « ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا » أن ما سجله السيد « شميث » مشرف الوردية السابقة « أن البئر رقم ٤٥ قد استمر حفرا إلى عمق ٢٠٠٣ أقدام، ولم تسفر إلا عن المسجل والحجر الجيري الرمادي الصلب. غير أنه بعد ثماني ساعات صعبة عاش فيها مشاعر اليأس والإحباط، بدأ أثناء الحفر تدفق رأسين ارتقاعهما ٣٠ قدما، كانت مكوناتهما من الطين والماء... والنفط. » ومن الطريف أنه عندما تفجر النفط في ذلك اليوم المشهود، اندفع بقوة من البئر المحفورة، وتطلعت به جميع الآلات والمعدات والرجال أيضا، حتى إختفت ملامحهم تماماً، إلى درجة أنه أصبح من المستحيل التمييز بين العمال، وكان منهم الأمريكي ومنهم البحريني.

ويعد ظهر ذلك اليوم التاريخي، سجل مشرف العمليات السيد « جاي ويليامز » أن البئر تدفق منها النفط لمدة ساعة وعشر دقائق، أنتجت خلالها نحو ٥٠٠ برميل من الزيت الخام، وأن النوية العاملة أمضت وقتها في التنظيف حول برج الحفر، وتفرغ المنطقة المطمورة بالمضخات.

وفي يوم ٢٥ ديسمبر من العام ذاته تفجرت بئر النفط الثانية في البحرين.



والواقع أن قصة التنقيب عن النفط في البحرين تعود إلى بداية العقد الثاني من القرن العشرين، عندما جرت العديد من المشاورات بين الشيخ عيسى بن علي

آل خليفة حاكم البحرين آنذاك مع الميجر آى. بي تريفيرسي، المعتمد البريطاني في البحرين حيث تؤكد ذلك المذكرة التي أرسلها سموه إلى المعتمد البريطاني والتي جاء فيها « لقد استلمت كتابكم المكرم رقم ٥٣١ المؤرخ ١٨ جمادى الثاني ١٣٣٢ الموافق ١٤ مايو ١٩١٤ بخصوص موضوع إحتمال وجود نفط في البحرين. إنه كما أخبرت سعادتكم في كتابي المؤرخ في جمادى الثاني ١٣٣٢ إذا حان الوقت الذى يمكن الحصول فيه على النفط، فسوف أتناول مع دار الإعتماد ». بعد ذلك ومع بداية العشرينيات من القرن الحالى، زار البلاد الميجر النيوزيلندي « فرانك هولز » لدراسة طبيعة أرضها، والتحقق من وجود النفط فيها. وقام هولز بحفر عدة آبار إرتوازية أمدت المواطنين بالمياه العذبة، وبنيت رصيداً من المحبة لهذا الرجل في نفوسهم. وقد انزعج من التحاليل والتجارب التي أجراها هولز، إمكانية وجود البترول في هذه المنطقة. فأجرى مفاوضات مع حكومة البحرين، وحصل على إمتياز التنقيب عن النفط لمدة عامين، إبتداء من ٢ ديسمبر عام ١٩٢٥. ولكن الحكومة البريطانية رفضت هذا الإمتياز في العام التالي، وأحيل إلى شركة (جلف إسترن).

وفي السابغ والعشرين من ديسمبر عام ١٩٢٨، إشترت شركة (ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا - سو كال) إمتياز التنقيب عن النفط في البحرين

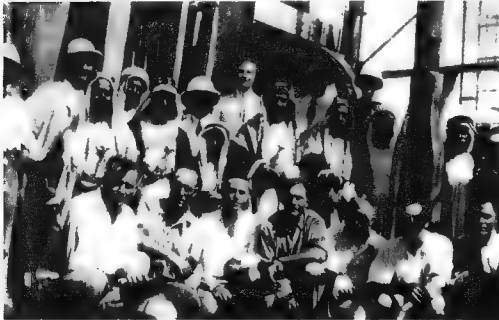


المغفور له الشيخ حمد بن عيسى نائب حاكم البحرين مع بعض الشيوخ خلال زيارة لأحد مواقع حفر آبار النفط (١٩٣١)

الشركة السابقة. ومنذ ذلك اليوم، بدأ العمل بجدية أكثر وتخطيط أدق. فتأسست في كندا شركة نفط البحرين (بابكو) في ١١ يناير عام ١٩٢٩، كشركة فرعية مملوكة بالكامل من قبل شركة (ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا)، لكي تضمني على الشركة الصفة البريطانية، بمقتضى القانون الكندي.

وفي شهر أغسطس عام ١٩٣٠، وقّع المغفور له الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، نائب الحاكم آنذاك، عقداً رسمياً بإمتياز التنقيب. ونصت بنود العقد على منح الشركة حق التنقيب عن النفط في منطقة مساحتها الإجمالية مائة هكتار تقريباً، على أن تقوم الشركة بدفع عشر روبيات (أقل من ثلاثة دولارات أمريكية) للحكومة، عن كل طن من النفط المستخرج.

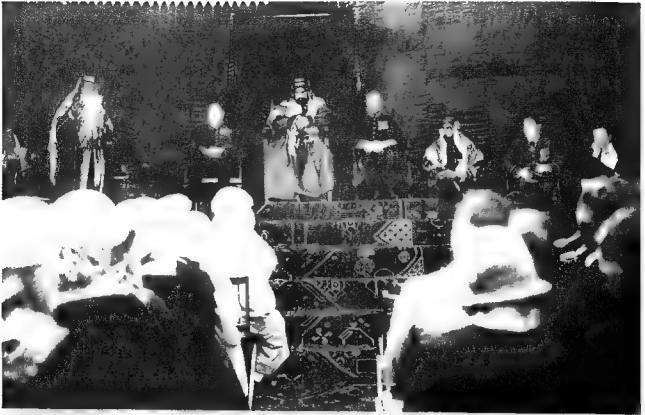
وعلى الفور، بدأت الشركة عمليات المسح بصورة أكبر وأشمل. وفي أكتوبر عام ١٩٣٠، بدأ حفر أول بئر في المنطقة القريبة من جبل الدخان. وازداد وصول الإمدادات والمعدات لعمليات الحفر ابتداءً من ١٦ أكتوبر عام ١٩٣١، وذلك بعد أن وصل إلى البلاد السيد « إدوارد سكينر » أول رئيس لشركة نفط البحرين « بابكو ».



المغفور له الشيخ حمد بن عيسى نائب حاكم البحرين والسيد. هولمز في زيارة لمواقع حفر آبار النفط. (١٩٣٠)



الشيخ عيسى بن علي آل خليفة
حاكم البحرين (١٨٦٩ - ١٩٣٢)



حفل تتويج الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (٩ فبراير ١٩٣٢)

وفي شتاء عام ١٩٣٢، إشتد المرض بسمو الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين (١٨٦٩ - ١٩٣٢) حيث كان قد بلغ حينها السادسة والتسعين، وتداعت صحته تحت وطأة المرض الذي لازمه طويلاً. وفي صباح يوم ٩ ديسمبر عام ١٩٣٢، فاضت روحه إلى بارئها، وتم بسرعة تبليغ ابنه الشيخ حمد الذي كان آنذاك في رحلة للصيد. وإثر الإنتهاء من فترة الحداد، توجَّ الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بصورة رسمية حاكماً للبحرين، في إحتفال أقيم في إحدى المدارس في ٩ فبراير عام ١٩٣٢ .

وكان من أهم الإنجازات التي تمت في عهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بعد إستخراج النفط، بناء مصفاة النفط، في مشروع تم إنجاز المرحلة الأولى منه في عام ١٩٣٧ . وقد جرت توسعة المشروع وتطويره فيما بعد، لإستيعاب النفط القادم من المملكة العربية السعودية عبر خطوط أنابيب يبلغ طولها ٢٥ ميلاً، ممتدة تحت البحر من مدينة النمام إلى معمل التكرير في البحرين.

وفي يوم الثالث من يونيو عام ١٩٣٢، تلقى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة البشارة بأنه رزق بمولود، أسماه « عيسى » تيمناً بإسم جدّه المفضول له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين الأسبق، والذي لم يكن قد مضى على وفاته سوى عدة شهور.

وكان لمناسبة هذا الميلاد الميمون وقع خاص. فقد عمّت الفرحة جميع أنحاء البحرين إبتهاجاً بقدوم المولود الجديد، الذي تمتاز به البحرين كأمر لها حالياً. وُفِّت التهاني والتبريكات إلى العائلة الحاكمة. ومن الطريف أن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين آنذاك تلقى في السابع عشر من يوليو من نفس العام برقية بهذه المناسبة من « رئيس الخليج » المعتمد البريطاني المقيم في مدينة بوشهر الإيرانية، يعبر فيها عن تهانيه نيابة عن الحكومة البريطانية. ويمتلك ذلك الزمان، كان وصول البرقية بعد شهر ونصف من إرسالها، أمراً عادياً وليس مستغرباً في شيء.

وترعرع الشيخ عيسى في ظل العائلة الكريمة في بيت الجسرة، وسط أشجار النخيل الذي تشتهر به المنطقة، نظراً لخصوبة أرضها ووفرة مياهها.

وفي حوالي الساعة الثالثة من صباح، يوم الاربعاء الموافق ٢٤ نوفمبر عام ١٩٣٥، بُشِّر الشيخ سلمان بميلاد ابنه الثاني « خليفة » وذلك حينما طرقت كريمة الشيخ حمد بن عبدالله آل خليفة، شقيقة حرم الشيخ سلمان بن حمد، باب الغرفة على سموه قائلة « أبشر بولد ياطويل العمر ». وصمّت الفرحة بيت الجسرة من جديد. وتلقت الأسرة المزيد من التهاني والتبريكات والدعوات الطيبة. وقد كان الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البلاد في ذلك الوقت، هو من حبّز وبارك تسمية المولود الجديد بإسم خليفة. وكان الشيخ سلمان يرغب في أن يطلق إسم أبيه « حمد » على المولود الجديد، تعبيراً عن الإعزاز والتقدير اللذين كان يكتهما له. غير أن الشيخ حمد بارك إختيار إسم خليفة للمولود الجديد، تيمناً بإسم الأسرة.

وفي ظل فرحته الفامرة قام الأب الشيخ سلمان بعد سويعات قليلة من تلقيه البشرى بميلاد ابنه الثاني، بالاتصال بالسيد « تشارلز بلجريف » مستشار حكومة البحرين آنذاك في مكتبه. إلا أن الأخير لم يكن موجوداً في ذلك الوقت، وتلقى أحد مساعديه الإتصال الهاتفي من الشيخ سلمان. وكانت الرسالة التي تركها هذا المساعد للمستشار بلجريف تقول بالحرف الواحد (السيد المستشار ... إتصل سمو الشيخ سلمان بن حمد، حيث أخبرني أنه رزق صباح اليوم بمولود ذكر، وقال أنه (أي المولود) سوف يخدم بلاده بإذن الله تعالى في المستقبل. كما طلب مني أن أخبر السيدة حرمكم نبأ قدوم المولود الجديد). ولاحظ هنا إلى أي مدى كان اهتمام الشيخ سلمان بمسألة خدمة الوطن وتحقيق مصالحه وتقدمه. ولعل رؤيته لما يمكن أن يقوم به ابنه خليفة على هذا الدرب كانت بمثابة « أمنية » شاء المولى عز وجل أن تتحقق على أكمل وجه.

الشيخ حمد بن عيسى الخليفة المحترم
جناب الامير محمد بن الامير صاحب السمو الشيخ سلمان بن المعظم

بعد اهداء التحية ويزيد الاحترام .

يسرني جدا ان اسمع ان سموكم وزق ولدا في هذا
الصباح فاه مبارك لسموكم وارجموله ولوالدته صحة جيدة . هذا
ما نتم وفي الختام تفضلو بقبول طاق الاحترام .

محسبكم

AS

سي . دي . بلكريف
مستشار حكومة البحرين .

P.T.O

حررتي ٢٨ شعبان ١٣٥٤ .

ولم تكد تمض أيام قليلة على قدوم المولود الجديد، حتى جاءت بشارة أخرى حيث نال سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين تكريماً كبيراً من الحكومة البريطانية التي منحتة لقب « قائد شرف » الإمبراطورية الهندية التابعة لبريطانيا العظمى، ودعته لزيارة إنجلترا وتسلم قلادة هذا اللقب من الملك إدوارد. وعاش الجميع في البحرين فرحة هذا التكريم الكبير.

وقد حمل ربيع عام ١٩٣٩ مناسبة سعيدة للبحرين، حين إستقبلت البلاد في الثاني من مايو جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية. وكان قد تم إعداد برنامج حافل لهذه الزيارة التاريخية. وقد وصل الملك إلى البحرين عن طريق البحر، على متن سفينة جديدة مملوكة للشيخ حمد بن عيسى. وكان موكب الضيف الكبير يضم أكثر من ٥٠ سيارة، تتقدمها شرطة الخيالة، فيما راح عدد من المواطنين المحتشدين للترحب بجلالته، يلقون عباءاتهم (بشوتهم) على الطريق، ليسير عليها موكب الملك، وذلك تعبيراً عن إعزازهم بجلالته وترحيبهم به في رحاب البحرين.

ويعد نحو ستة أعوام رزق الشيخ سلمان بإبنه الثالث الذي أسماه محمداً. وقد أستمرت العائلة الكريمة في العيش في منطقة الجسرة، لكثرة الزراعة فيها ولوقوعها على شاطئ البحر. وكان بيت الجسرة يطل على الشاطئ الذي إعتاد الأخوان عيسى وخليفة اللعب صبيين صغيرين على رماله، وبين أشجار النخيل المنتشرة في المنطقة. وربما كان ذلك هو السبب في حبهما الشديد للزراعة والبحر.

وقد عاش أبناء الشيخ سلمان في الجسرة، بين حنان الأم ورعاية خالتهم التي كانت تسكن مع العائلة الكريمة في نفس البيت. وكانت محبتها للأولاد سبباً في إرتباط الصبيين الصغيرين عيسى وخليفة بها، حتى أنهما كانا يقضيان أوقاتاً طويلة معها. فقد كانت لهما بمثابة أم ثانية. ولذلك حزنا بالفعل عندما تزوجت هذه الخالة الحنون من عمهما الشيخ مبارك بن حمد آل خليفة، واضطرت إلى مفارقتها.

وحدث خلال هذه الفترة، أن إنتشر البعوض في البلاد بكثرة. ولأن منطقة الجسرة منطقة زراعية تكثر بها الجداول المائية، ونظراً لضعف الإمكانيات المتاحة آنذاك في مجال الوقاية الصحية، فقد كانت هجمة البعوض عليها أشد شراسة.

وقد كان الصبي الصغير خليفة في نحو الثالثة من العمر، حينما وقع فريسة الحمى.... إرتفاع شديد في درجة الحرارة، ورعدة متواصلة طوال الليل تركه في



جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وسمو الشيخ
حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين يستعرضان حرس الشرف (١٩٣٩)

النهار منهوك القوى، لتعاوده مرة أخرى بالليل. وقال الطبيب الذي فحصه « إنها على الأرجح الملاريا » ووصف له الدواء. لكن العلة استمرت، وتضاعفت حدة الحمى، وأصيب الصغير بهزال شديد. وبين لهفة الأم وقلق الأب الذي حاول قدر الإمكان أن يخفيه عن الناس، سعى البعض إلى إقناع الأسرة بتجربة بعض العلاجات الشعبية التي كان يعول عليها كثيراً في البحرين في تلك الأيام في مجال الطب والعلاج.

وكانت تجربة قاسية جداً على الطفل الصغير خليفة وعلى أهله أيضاً، عندما حضرت سيدة من الرفاع الشرقي تسمى « طيبة » وقامت بكي الطفل في رأسه. وعندما علم الأب الشيخ سلمان بذلك ثار غضباً، وأكد رفضه التام لمثل هذه الأساليب من العلاج. ولما خشى بعض أفراد العائلة أن يعاقب الشيخ سلمان السيدة « طيبة » قاموا بإخفائها عدة أيام إلى أن هدأت ثورته. ولم تقد أساليب العلاج الشعبي بشيء ظاهر في علاج الطفل. وبدأ القلق يأخذ من الأهل مأخذاً، ولأسيما بعدما لوحظ، إنتفاخ بطن الصغير المريض وظلّ وجهه تماماً من حُمرة الصحة.

ومع مرور الأيام دون حدوث تحسن يُذكر في حالة الصبي، بدأ القلق والتكرار يظهران بوضوح على وجه الوالد الشيخ سلمان. فقد كان حبه لأبنائه

يتميز بكثير من مظاهر الحرص والخشية من أن يصيبهم مكروه. وربما كان سبب هذا القلق الزائد على الأولاد هو أنه لم يرزق بهم إلا بعد سنوات من زواجه. وقد تزوج ثلاث مرات حتى من الله عليه بأبنائه الذكور.

وفي أحد أيام هذه المجنة، تعلق اليأس من نفس الشيخ سلمان، بعدما استمر المرض متمكناً من جسد الصغير طويلاً، وعندما بات الظن واضحاً على وجوه الجميع بأن الطفل هالك لا محالة، فخرج الأب من الغرفة التي كان يرقد بها الصغير المريض، والألم يمتص قلبه وهو يحاول التظاهر بمظهر الشدة والقوة، وقال لمن حوله « إذا مات الصغير، أخبروني على الفور !! »

ولكن عناية الرحمن شامت أن يتشافي الصغير، وأن يبرأ من هذا المرض ويسترد عافيته، مما أعاد بسملة الرضا والسعادة للأهل ولجميع المحيطين. وخوفاً على أبنائه من هذه الهجمات الشرسة للبعوض، قرر الشيخ سلمان أن ينتقل إلى منطقة الصغير الصحراوية، والتي كانت قد شيدت بها بعض من قصور العائلة الحاكمة.

وفي هذه الأثناء، وعندما إنتشر مرض الملاريا على هذا النحو، تم جلب الميجور « أفريدي » - وهو خبير في مكافحة الملاريا كان يعمل في خدمة الحكومة الهندية - الذي أعد تقريراً شاملاً عن كيفية الحد من تفشي المرض وعن سبل القضاء عليه. (وقد أظهرت الإحصائيات التي قامت بإعدادها المستوصفات والشرطة والمدارس في البحرين عام ١٩٣٧، أن ٢٠% من سكان البحرين كانوا يصابون بالملاريا سنوياً. وقد أمكن تخفيض هذه النسبة إلى أقل من ١% إعتباراً من عام ١٩٥٦).

والواقع أن قلق الشيخ سلمان من مخاطر البعوض، وبخاصة على أبنائه، كان سابقاً لواقعة إصابة ابنه خليفة بمرض الملاريا، وبهذه الصورة التي هددت حياته. فقد كان الشيخ سلمان يحرص على أن يأخذ جميع أفراد عائلته في فترة الصيف إلى بيته بمنطقة الزراعة، الواقعة اليوم بين الجفير والمدلية. وكانت هذه المنطقة تضم بعض بيوت مملوكة لسموه ولعدد من أفراد العائلة. وكان مبعث حرصه الأول على قضاء شهور الصيف بها هو إبعاد أبنائه خلال هذه الفترة عن منطقة الجسرة التي كانت تشهد هجمة شرسة للبعوض في هذا الوقت من كل عام. غير أن اللعب في البستان والتسابق على أكل ثمار اللوز والرمان التي كان

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
حاكم البحرين (١٩٣٢ - ١٩٤٢)



الصغيران عيسى وخليفة يحبانها كثيراً، فضلاً عن اللعب في المياه، كثيراً ما كانت تسبب للصغيرين الإصابة بنزلات البرد على النحو المعروف عن الأطفال في مثل هذه السن.

وقد جاءت واقعة إصابة الصبي الصغير خليفة بالمalaria، وما كتبه الله له من نجاة وشفاء تام، لتجعل الأب يعزم على مغادرة سكنى الجسرة إلى الصخير. وفي الصخير كان الشقيقان عيسى وخليفة يستمتعان باللعب في المنطقة الصحراوية المحيطة ويجمع الفقع. وكان الأخ الأكبر عيسى يحب الصيد وتعلم القنص وممارسته، بينما كان خليفة يفضل ركوب الخيل. وفي الفترة التي أمضتها في الصخير، كانت العائلة تسكن في منزل يدعى « بيت الوجبة ». وكان هذا المنزل مبنياً على أحد المرتفعات، بينما كان مجلس الشيخ سلمان مبنياً على مرتفع آخر. وفي حالة هطول المطر، كان يصعب على الشقيقين عبور المنخفض الذي كان يفصل بين البيت والمجلس، بسبب تجمع مياه المطر فيه.

وفي إحدى الليالي، أثناء فترة الإقامة في الصخير، فزعزت الخالة التي كانت نادراً ما تفارق أبناء الشيخ سلمان، وهي تلمع عقريباً أسود - وهو نوع من العقارب كان منتشرأ بكثرة في منطقة الصخير - يقترب من الصبي الصغير خليفة وهو نائم. ولم يكن الصغير قد جاوز من العمر ست سنوات. وبشجاعة وسرعة، ووسط خوف الجميع، استطاعت الخالة الحنون أن تقضي على العقرب قبل أن يصيب الصبي خليفة بأي أذى.



قصر الصخير

ولم تكن وجبات الطعام المفضلة لدى الشقيقتين مختلفة من المعتاد بالنسبة للأطفال في مثل عمرهما . فقد كانا يحبان أكل البقصم مع الحليب في الصباح، والمجبوس على سمك في الغداء (وهو من أشهر الوجبات البحرينية)، وفي العشاء كثيراً ما كان الشقيقان عيسى وخليفة يفضلان أكل الريبان مع الماش.

وفي ٧ فبراير عام ١٩٤٠، وبمناسبة العيد السابع لجلوس الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، عرفت البحرين لأول مرة نظام الأوسمة (وسام آل خليفة)، حيث أصدر الشيخ حمد بن عيسى مرسوماً لتكريم الأمراء والشخصيات التي قدمت خدمات متميزة للبلاد. وقد حدد المرسوم ثلاث درجات لهذا الوسام، الأولى وهي نجمة الوسام تُلصق على الجانب الأيسر من الصدر مع قلادة الوسام حول الرقبة. والثانية هي القلادة فقط، والثالثة ميدالية الوسام.

وفي ليلة السبت ١٩ أكتوبر عام ١٩٤٠ الموافق ١٧ رمضان ١٣٥٩ هجرية، تعرضت البلاد لإحدى غارات الحرب العالمية الثانية، حيث ألقي سرب من القاذفات الإيطالية أكثر من ٤٠ قنبلة صغيرة بهدف تدمير المنشآت النفطية في البحرين. إلا أن الطائرات فشلت في إصابة الهدف. وأثر القارة الإيطالية، فرضت الحكومة نظام إطفاء الأنوار والتعتيم الليلي. غير أن هذه التوجيهات لم تجد قبولاً لدى كثير من السكان الذين لم يتفهموا أسبابها، أو يجدوا ضرورة لها.

وكان من الأمور التي شغلت بال الشيخ حمد بن عيسى خلال هذه المرحلة، تسمية ولي العهد، وبعد فترة طويلة من التفكير قرر سموه أن يعين خليفة بكتابة وثيقة سرية لا يتم فتحها إلا بعد وفاته. وقد لجأ الشيخ حمد إلى هذه الطريقة بدلاً من الإفصاح العلني عن اسم ولي العهد، حيث كان يخشى من حدوث جدل حول هذا الموضوع داخل العائلة الحاكمة. وكان أربعة أشخاص فقط على علم بقرار الشيخ حمد، وهم مستشار الحكومة « تشارلز بلجريف » والمعتمد السياسي البريطاني « هوج ويتمان » وسكرتير الشيخ حمد، وسكرتير المستشار الذي قام بطباعة الوثيقة. وشهد على هذه الوثيقة قاضي المحكمة السنية الشيخ عبد اللطيف آل سعد وقاضي المحكمة الشيعية الشيخ عبد الحسين الحلي. وقد ظل هذا الأمر طي الكتمان حتى يوم وفاة الشيخ حمد في ٢٠ فبراير ١٩٤٢. وحتى هذا الوقت، لم يكن الشيخ سلمان بن حمد قد أبلغ بإختياره ولياً للعهد، على الرغم من أن والده كان قد اتخذ هذا القرار بالفعل في فبراير عام ١٩٤٠.

ولم يكن عمر الشيخ عيسى والشيخ خليفة قد تجاوزا التاسعة والسابعة على التوالي، حين قررت العائلة الانتقال من الصخير إلى منطقة الرفاع الغربي حيث لا تزال تسكن غالبية المائلة الحاكمة.

ولفترة طويلة، بعد تشاغي الصبي الصغير خليفة من الملايا، ظل الأب قلقاً من خطر أن تعاوده الحمى. إلا أن الصبي الصغير الذي لم يكن بعد قد جاوز المسابعة من عمره، عرّض نفسه لخطر داهم آخر. ومرة أخرى، شامت عناية المولى أن تحفظه وترعاه.

فقد كان من عادة الشيخ سلمان أن يصطحب أولاده بين الحين والآخر لقضاء يومين أو ثلاثة في جزيرة أم النعمان. كانت الجزيرة مليئة بالبساتين الجميلة، وقطعان الوعول السود التي جلبت من الهند، والفزلان المربية الأصلية التي كانت تتجول بحرية قرب زوار الجزيرة، دون أن يفزعها وجودهم. كما كانت العيون الطبيعية في الجزيرة سبباً في إضفاء الخضرة والجمال على طبيعتها الخلابة. لذلك كانت هذه الجزيرة المكان المفضل الذي يجد فيه الشيخ سلمان الراحة والإستجمام.

وفي إحدى المرات التي إصطحب فيها الشيخ سلمان أنجاله إلى جزيرة أم النعمان، إذا بابنته خليفة يجري ويلقي بنفسه في أحد أحواض السباحة بالباستان الذي نزلت به الأسرة. ولحسن الحظ كان بعض المراقبين قريبين من هذا الحوض، فصارعوا لنجدة الطفل الذي لم يكن قد تعلم السباحة بعد. وبعد جهد كبير، تمكن أحد المراقبين، ويدعى خليفة القمود، من إنتشاله من الحوض، وهو في حالة سيئة نتيجة لإبتلاعه كمية كبيرة من الماء. وقد أجريت له الإسعافات اللازمة على الفور. ومرة أخرى، كتب الله له النجاة.

ومن الغريب أن الصبي الصغير خليفة، بعد أن إسترد أنفاسه وإستجمع قوته، طلب بإصرار أن يتعلم السباحة. ولم يسد خوفها عندما عاد مرة أخرى للمياه، وبقربه أكثر من مرافق لتعليمه أصول هذه الرياضة.





کتابخانه کمالیہ

مجالسنا مدارسنا

لم تدم طويلاً فترات اللعب واللهو التي كان الشيخ سلمان يسمح بها لولديه الصغيرين. فقد كان الصبي خليفة بين السادسة والسابعة من العمر، عندما استدعاه والده ليبلغه مع أخيه أنهما، من ذلك اليوم فصاعداً، سوف ينتظمان في حضور مجلس سموه. وكانا كثيراً ما دخلا هذا المجلس من قبل كطفلين صغيرين، يحاطان بتدليل من هذا الضيف أو ذاك. ولكن الوالد في هذه المرة أبلغهما أن حضورهما سيكون للتعلم، مؤكداً قوله المشهورة « مجالسنا مدارسنا ».

وكانت تعليمات الوالد حازمة، تشمل كافة آداب السلوك وحسن الخلق. فالطفل يجب أن يجلس في المجلس ساكناً، ينتفض واقفاً كلما هم كبير المجلس بالوقوف، ولا يجلس حتى يجلس، ويهرع لتقديم التحية للضيوف والترحيب بهم، ويصنئ جيداً لكل ما يقال في الجلسة حتى لو كان حديثاً معاداً، ولا يتكلم إلا إذا طُلب منه الكلام، وإذا تكلم عليه أن يغلّف كلامه بمبارات الإحترام والتقدير للمخاطب، إلى غير ذلك من التعليمات التي تشكل أسس التربية السليمة والنشأة الصالحة.

وقد رافقت هذه الوصايا الأبوية، بما تطوي عليه من حكمة، الشيخ خليفة بن سلمان واستقرت في وجدانه حتى اليوم. ويقول الأستاذ محمد إبراهيم المطوع - الذي رافق الشيخ خليفة وعمل في ظلّه لأكثر من عشرين عاماً، مديراً عاماً لمكتبه، ثم وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء، ثم أخيراً وزيراً لشؤون مجلس الوزراء والإعلام - إن سموه مازال يحرص على الإستماع والإنصات الكامل لمحدثيه، حتى وإن كان المتحدث يكرر قصة سمعها سموه من قبل مرّات ومرّات، ويؤكد الشيخ خليفة نفسه أن هذه العادة أفادته كثيراً، لاسيما عندما يتعلق الأمر ببلورة موضوع ما والوصول إلى رأي بصده، مما يستوجب على الحاكم أو المسؤول ضرورة الإنصات بكافة جوانبه، ويمختلف النقاط ذات الصلة به، مهما كانت صغيرة أو مكررة. أضف

إلى ذلك، إيمان سموه المطلق بحق كل مواطن في أن يسمعه الحاكم أو المستول، وفي أن يصل رأي المواطن، أى مواطن، إلى الحاكم، وأن يهتم الحاكم بآراء المواطنين، لأن ذلك من شأنه أن يعينه على تصريف أمور الحكم بشكل أكثر وعياً بحقائق الأمور .

وقد دأب الشيخ سلمان على أن يستدعي أبناءه في أعقاب إنتهاء المجلس، أو في اليوم التالي، ليمسألاً كلاً منهما عما فهمه وإستوعبه مما دار في المجلس من موضوعات ومناقشات.

وفي البداية كانت الموضوعات التي تدور في مجلس الجد الشيخ حمد أو مجلس الوالد الشيخ سلمان، أعقد من أن يلم بها إدراك الصبي الصغير خليفة، لكن الإصرار على الفهم، والإستفسار عما غمض من موضوعات ساعد تدريجياً على تقريب المسافات، وجعل الصورة تزداد وضوحاً بمرور الوقت. وكانت موضوعات تلك المرحلة تتناول مخاوف الناس من التجنيد الإجباري، عقب الإحصاء السكاني الذي أجري في البلاد، كما كانت أحاديثهم تعبر عن الفرحة المارمة بإقامة جسر الشيخ حمد الذي يربط بين المنامة والحرق، وأيضاً عن تدهور أسعار اللؤلؤ.



الشقيطان الشيخ عيسى والشيخ خليفة في جولة بمنشآت شركة نفط البحرين المحدودة بأكو (يناير ١٩٥٤)



الشقيطان الشيخ عيسى والشيخ خليفة في جولة بمنشآت شركة نفط البحرين المحدودة بابكو (يناير ١٩٥٤)



وكانت البحرين قد سجلت مع بداية عام ١٩٤١، سابقة خليجية أخرى، بعد أن قامت بإجراء أول تعداد للسكان، حيث كانت الأولى في هذا الأمر خليجياً والرابعة عربياً، بعد مصر وسوريا والعراق. وكان أن أعلنت الحكومة رغبتها في القيام بإحصاء عام للسكان. إلا أن المواطنين تلقوا الإعلان بالشك والريبة. فقد تزامن هذا الإعلان مع تطورات الحرب العالمية الثانية التي كانت في أوجها آنذاك. وكثرت الشائعات بأن الهدف الرئيسي من وراء الإحصاء هو التجنيد الإجباري، وأن الحكومة تتوي فرض ضرائب على السكان، وغير ذلك من المخاوف التي كان المواطنون يعبرون عنها صراحة في مجلس الحاكم. وقد أُجري التعداد في ٢٢ يناير عام ١٩٤١، حيث طُلب من الناس ملازمة البيوت من الساعة الثامنة مساءً وحتى منتصف الليل. كذلك صدرت الأوامر بإغلاق دور السينما والمقاهي وجميع المحافل العامة، وبمنع سيارات الأجرة من العمل أثناء ساعات الإحصاء. وقد بلغ تعداد سكان البحرين في ذلك التاريخ ٨٩٩٧٠ نسمة، منهم ٧٤٠٤٠ بحرينيون و ١٥٩٣٠ غير بحرينيين.

ولم تكن إهتمامات الجد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة تتحصر في ضرب واحد بعينه من ضروب الحياة. بل تمددت إهتماماته وطموحاته التي استهدفت دائماً تقدم البحرين ورخاء شعبها. وقد عُرف عنه في الأوساط الشعبية أنه كان لا يألو جهداً في تحسين الأحوال الميشية لمواطنيه. وسعيّاً من جانبه لإزالة أسباب شكوى المواطنين من صعوبة التنقل بين المحرق والمنامة، أمر بتشييد جسر يربط بين الجزيرة والمدينة. وكان الأهالي يستخدمون السفن الصغيرة (العبّارات) في تنقلاتهم بين الجانبين. وكانت عملية التنقل تزداد صعوبة عندما تكون الظروف الجوية سيئة. وفي يوم ١٨ ديسمبر عام ١٩٤١ إفتتح الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين (١٩٣٢ - ١٩٤٢) جسر المنامة - المحرق، والجدير بالذكر أن سمو الشيخ سلمان بن حمد حاكم البلاد كان هو الذي اصدر في ٢١ أغسطس ١٩٤٢ إعلاناً يأمر فيه بأن يسمى الجسر « جسر الشيخ حمد » وذلك تخليداً لذكر الراحل الذي أنشئ الجسر في عهده. وكان حضور الشيخ حمد حفل إفتتاح هذا الجسر آخر مناسبة رسمية يشارك فيها، حيث أصيب بأزمة قلبية في فبراير عام ١٩٤٢ لم تمهله طويلاً.

وقد واجه الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة صعوبات كبيرة في بداية فترة حكمه للبحرين. فقد كانت البلاد تمر بفترة كساد إقتصادي، تسببت فيه عوامل عديدة من أهمها التدهور الكبير في أسعار اللؤلؤ الطبيعي الذي واجه منافسة شرسة من جانب اللؤلؤ الصناعي الذي بدأت تنتجه اليابان. كما أن ظروف الحرب

العائية صعبت من عمليات تصدير اللؤلؤ الطبيعي، مما حرم البلاد من العائدات المالية، وبالتالي من الحصول على كمياتها من المواد الإستهلاكية الأساسية.



وتواصلت مراحل التعليم الأولي للصبي الصغير خليفة بن سلمان، ليقترن بحضور المجالس بالإنظام في تلقي العلوم الدراسية. ومن منطلق حرص الوالد الشيخ سلمان على تهيئة أبنائه منذ نعومة أظفارهم، وإعدادهم الإعداد اللائق لتحمل المسئولية، بدأ بتوجيههم إلى دراسة القرآن الكريم على يد واحد من كبار مشايخ منطقة ستره الواقعة على الساحل الشرقي من البحرين، وهو الشيخ « ابن حبيب » الذي كان ذائع الصيت في تلك الأيام. وكان الشيخ ابن حبيب بالفعل مقصد الجميع في البحرين على إختلاف مشاربهم. وقد أدى المهمة على أكمل وجه.

ثم كلف الشيخ سلمان نخبة من أفضل الأساتذة في ذلك الوقت لتعليم أبنائه اللغة العربية والعلوم والحساب واللغة الانجليزية. وقد ضمت هذه النخبة الأستاذ أحمد العمران الذي تولى في مرحلة تالية الإشراف على مجموعة معلمي



سمو الشيخ خليفة في حديث ودي مع بعض الضيوف في قصر الرفاع (١٩٥٤)



الشقيقتان الشيخ هيمس والشيخ خليفة نجلا الشيخ سلمان



الأشقاء الشيخ عيسى والشيخ خليفة والشيخ محمد



أبناء الشيخ سلمان، والتي كانت تضم كذلك الأستاذ أمين حافظ، وهو من أبناء مصر الذين قدموا إلى البحرين وأحبوها وعملوا فيها طويلاً، والأستاذ ميرزا عبدعلي محمد الخزاقي وغيرهما. وقد أصبح الأستاذ أحمد العمران فيما بعد وزيراً للتربية والتعليم، ثم مستشاراً لسمو الأمير المفدى.

ويتذكر الشيخ خليفة بن سلمان أنه عندما بدأ يتعلم القراءة والكتابة على يد الأساتذة الذين كلّفهم والده بذلك، ناداه الوالد ذات يوم، بينما كان يلعب مع أخيه الأكبر الشيخ عيسى في فناء البيت. وسأله الوالد « هل تعلمت الكتابة ياخليفة ؟ » فرد الصبي الصغير في حماسة وفخر « نعم طال عمرك ». فطلب الوالد منه أن يكتب اسمه. فأمضك الإبن بورقة كانت على مقربة منه، وكتب عليها: الشيخ خليفة بن الشيخ سلمان بن الشيخ حمد آل خليفة، وسلم الورقة لأبيه وهو يقرأها عليه. فنظر الأب إلى إبنه نظرة ملؤها مزيج من الحنان والرضا بنجاية الإبن، ومن الحزم وغضب المعلم والمربي في آن واحد، وقال لإبنه « حقيقة أن لقب الشيخ من حقك، ولكنك مازلت صغيراً. وهذا اللقب ينبغي أن تلقب به بعد أن تخدم وطنك وتهتم بأحوال مواطنيك، حينها ستكون جديراً باللقب، ويكون اللقب جديراً بك ».

وقد أحدثت كلمات الوالد الأثر الذي كان ينشده في نفس إبنه. واستقر الموقف، بكل ما حواه من دلالات وممان، في وجدان الابن الذي بدأ منذ تلك اللحظة يدرك ما سيلقى على عاتقه من مسئولية، وما سيكون عليه أن يحمله من أمانة. « لم أنس أبداً هذا الموقف من سمو الوالد رحمه الله. فقد كان حرصه كبيراً على توجيهنا منذ الصغر، لتكون قريبين من نفوس مواطنينا، للإطلاع على أحوالهم وتيسير ما صعب من أمورهم، مهما اختلفت مراكزهم الاجتماعية أو فئاتهم ». هكذا يتذكر سموه الآن ذلك الموقف الذي لم يغيب عن وجدانه منذ الصبا.

وبالفعل، استوعب الإبن الدرس، وفهم جوهر الرسالة، وأدرك منذ ذلك اليوم أنه كي يكون أهلاً لما ينتظره من مسئوليات جسام، لابد له أن يتعلم جيداً وسرياً، وأن يلم بما يدور حوله من أحداث، وألا تقتصر نظرته إلى الأمور على ظواهرها، بل عليه الإلمام بكافة جوانبها وأبعادها.

ويتذكر الأستاذ ميرزا الخزاقي، الذي تولى تدريس الشيخ خليفة جميع المواد التي كانت مقررة على الطلاب من قبل مديرية المعارف في بداية الأربعينيات، من لغة عربية ورياضيات وجغرافيا وعلوم... « أن الشيخ خليفة كان

يتسم دوماً برغبة شديدة في معرفة المزيد، ويحرص على أن يسأل في أدب جم عن أشياء تحصل بموضوع الدرس، حتى وإن لم تكن من بين ما هو مقرر على الطلاب في نفس مستواه الدراسي».

وقد استمرت هذه السمة مع الشيخ خليفة إلى اليوم. ويؤكد الأستاذ محمد إبراهيم المطوع « أن من مقصيات العمل مع سموه، الإلمام الكامل بما أمكن بكافة جوانب الموضوع محل البحث أو النقاش. فالمسئول الذي يدخل على سموه مكتبه لعرض موضوع ما، لابد أن يتوقع من سموه أسئلة واستفسارات عن جوانب عديدة للموضوع، وذلك من منطلق حرص سموه الدائم على أن يكون إتخاذ القرار بشأن أي موضوع قائماً على أساس الإلمام الجيد بكافة أبعادها وجوانبه».

ولمدة سنوات، استمرت فترة تعليم إبنّي الشيخ سلمان في قصر والدهما، قبل أن يلتحقا بمدرسة الرفاع لتلقي التعليم النظامي.

ويذكر الأستاذ ميرزا أن « الأستاذ أحمد العمران مدير المعارف في أوائل الأربعينيات استدعاني وأخبرني بأنه قد رشعني لتدريس نجلي الشيخ سلمان. وكان عمر الشيخ عيسى حينئذ حوالي العشر سنوات والشيخ خليفة حوالي سبع سنوات ونصف». ويضيف « إن الشيخ إبراهيم بن حمد بن عبدالله بن إبراهيم آل خليفة إنتظم أيضاً مع إبنّي الشيخ سلمان في تلقي الدروس».

وقد خصص الشيخ سلمان إحدى الغرف في بيت الضيافة القريب من قصر الرفاع، لتكون فصلاً دراسياً. وكان نجلاه يواظبان على الدراسة في الفترة الصباحية التي تستمر من خمس إلى ست ساعات في اليوم، فيما عدا الأيام التي كان يأمر الشيخ سلمان بأن يكون نجلاه برفقته في مهام رسمية أو مناسبات عامة، أو في الفترة التي كانا يستأذنان فيها والدهما للذهاب في رحلات القنص.

ويؤكد الأستاذ ميرزا ان نجلي الشيخ سلمان كانا متواضعين وملتزمين إلى أبعد درجة، وكانا لا يُشعران معلميهما بأنهما إبنّي الحاكم مطلقاً. كما أن متابعة الشيخ سلمان بن حمد المستمرة للمستوى الدراسي لإبنيه، وتشديده على مضاعفة جهودهما، كانت تلزمهما بمزيد من الدأب على التحصيل الدراسي. ويضيف الأستاذ الذي يعتز بأنه شارك في تعليم سموهما « كانت اللغة الإنجليزية والرياضيات أحب المواد العلمية لنفس الشيخ خليفة بن سلمان». ولم تنقطع العلاقة بين الشيخ خليفة وبين أساتذته بإنهاء مهامهم. ويقول الأستاذ

الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة
حاكم البحرين (١٩٤٢ - ١٩٦١)



الخزاعي في هذا الصدد « كان سموه يشجعني دائماً على زيارته. فكنت أزور سموه في مجلسه في الرفاع الغربي، بالإضافة إلى أنني كنت أحضر بعض اللقاءات التي كان يشرف سموه عليها عندما كان رئيساً لمجلس المعارف، وكنت حينها مديراً لإحدى المدارس ».

ويستمر الأستاذ الخزاعي في حديثه « بعد سنين طويلة من الخدمة في المجال التربوي، شعرت بإرهاق، مما اضطرني إلى الإستقالة. وعندما علم سمو الشيخ خليفة بهذا، أرسل سموه في طلبي، وسألني عن أسباب إستقالتي، فأجبت سموه بأنه الإرهاق. وهنا أمر سموه بأن تكون لي وظيفة مناسبة في ديوان الموظفين، حيث تم إعداد مكتب خاص لي. وعملت لفترة في ديوان الموظفين، بعدها تقاعدت عن العمل بسبب الظروف الصحية. وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ سمو الأمير المفدى وسمو رئيس الوزراء، لما يحرصان عليه من متابعة أحوالي الصحية وعلاجي ».

وقد إستمرت مرحلة إنتظام الشيخ خليفة في التعليم بالبحرين حتى النصف الثاني من الخمسينيات، عندما أبتعث سموه للدراسة في بريطانيا على فترات متقطعة، خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٩ .





الخطوة الأولى

الخطوة الأولى

بمرور الأيام اشتد عود الصبي صلابة، وزاد وجدانه وعياً ونضجاً. وقد ساعد على ذلك أن هذه المرحلة من عمر الشيخ خليفة صادفت فترة من تاريخ البحرين مثقلة بالتفاعل مع أحداث ومستجدات داخلية وخارجية، فضلاً عن مواجهة عدد ليس قليلاً من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وبحكم ما ترتب على تفاعلات تلك المرحلة من أحداث وتطورات، كان مجلس الحاكم المفطور له الشيخ سلمان يعج دوماً بالزائرين القادمين لعرض موضوعات وقضايا على سموه، ومناقشة سبل تناولها والتعامل معها لما فيه خير البلد والمجتمع. كما بدأت البلاد في هذه المرحلة تشهد إنفتاحاً غير مسبوق على العالم الخارجي، وبدأ معدل تواجد زيارات الوفود الرسمية للبلاد يزداد بشكل ملحوظ.

وإضافة إلى الحرص الدائم من جانب الوالد، تولّد خلال هذه المرحلة حرص شخصي من جانب الإبن الشيخ خليفة على المواظبة في حضور هذا المجلس، الذي إنسم مناخه دائماً بحرية الرأي والصراحة والوضوح إلى أبعد الحدود. فقد كان الشيخ سلمان يحرص على أن يستمع إلى أي رأي، مهما تضمن من انتقاد أو إختلاف في الفكر والتوجه، الأمر الذي ساعد في إشباع ظمأ الشيخ خليفة إلى معرفة دقائق الأمور وكيفية التعامل مع جوانبها المتعددة والمختلفة. وقد أسهم ذلك إلى حد بعيد في صقل شخصيته السياسية في سن مبكرة.

وفي هذا الشأن، يروي السيد علي بن يوسف فخر رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، الذي كان قريباً من الشيخ خليفة في هذه المرحلة، أنه عندما كان صغيراً كان هو وأصدقائه يتجنبون إقتراف أي سوء أو خطأ، تطلماً لكسب ثقة الشيخ سلمان بن حمد، وتقديراً لأي عتاب أبوي من سموه. فقد كان سموه

رحمه الله يعامل جميع أبناء البلاد كأبنائه تماماً. ويضيف السيد علي فخرو بأنه كان من عادة الشيخ سلمان أن يسأل أبناءه عما دار من حديث أثناء تواجدهم في مجلس سموه، حتى يتأكد من إصفااتهم وإهتمامهم وإستيعابهم للدروس والعبر المستفادة من الأحاديث التي كانت تدور في المجلس، وإطلاعهم على مجريات الأمور في داخل البلاد وخارجها.

ولم تكن مشاركة أبناء الشيخ سلمان مقصورة على حضور مجلس سموه فقط، بل كان رحمه الله يحرص وبشكل مستمر على أن يرافقه الأبناء في تفقده لسير أمور البلاد، من خلال زيارته شبه اليومية إلى بلديتي المنامة والمحرق، اللتين كانتا تشكلان في ذلك الوقت سلطة ذات ثقل كبير في الدولة.

وقد عُرف عن الشيخ سلمان ما كان يحرص عليه بين الحين والآخر من إختيار أبنائه في العديد من الأمور والمواقف والمجالات، الصغيرة منها والكبيرة، وذلك إنطلاقاً من رغبته في أن يرى الأسلوب الذي يتبعونه في مواجهة المواقف، وليوجههم إذا لزم الأمر، ولينمي فيهم الإعتماد على النفس وحسن إتخاذ القرار منذ الصغر. فكان سموه يوكل لكل منهم بعض المهام الخاصة والرسومية، ويقوم بمتابعتهم ومراقبتهم عن كثب في كيفية تنفيذ وتصريف هذه المهام، والمبادرة بتقديم النصح والإرشاد في الوقت المناسب.

وفي وسط هذا الجو المغمم بالتربية الجادة إستعداداً لتحمل مسئوليات دور متعاضم، كانت البلاد برمتها على أعتاب نهضة جديدة وتحول إجتماعي واقتصادي جديد، كان له أثر فعال في تشكيل وجدان الفتى النابه خليفة بن سلمان، وتكوين اللبنة الأساسية لوعيه السياسي وفهمه للأسس والركائز التي يقوم عليها مجتمع بلاده، إجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

ونتيجة للحركة التجارية النشطة التي بدأت تشهدها البلاد، وخصوصاً بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في عام ١٩٤٥، أدرك التجار في البحرين أنهم يواجهون في تلك الفترة معطيات جديدة وتحدياً من نوع جديد، وأن تطوير الأداة التي تبلور وتنسق أمورهم ومصالحهم أصبح أمراً ملحاً. وبناءً على ذلك، إقترح بعض التجار من غير أعضاء (جمعية التجار العموميين) تطوير هذه الجمعية التي أسست عام ١٩٣٩ وتحويلها إلى غرفة تجارية (١). وقد لاقت هذه الفكرة القبول والإستعجاب من عدد كبير من المنيين بالأمر، كما وجدت صدقاً واسعاً في أوساط تجار البحرين. لذلك تم عقد إجتماع مشترك حضره تجار من

الأعضاء وغير الأعضاء، حيث قرر الطرفان التقدم بطلب رسمي إلى مستشار حكومة البحرين، لتطوير الجمعية إلى (غرفة تجارة البحرين) .

وعلى ضوء ذلك تم إنتخاب ممثلين عن التجار للجنة المؤقتة للبحث في القوانين والأنظمة، وهم السيد خليل أبراهيم كاتو والسيد كالومال واليداس والسيد اشرف محمدي والسيد أحمد فخرو والسيد حسين يثيم والسيد أحمد كاتو والسيد ميكيل والسيد عبدالرحمن محمد طاهر خنجي والسيد محمد الحسن والسيد عبدالرحمن المؤيد .

وكان من الأمور التي أعطت قوة لدور الغرفة التجارية هذه، أن قررت المملكة العربية السعودية عدم قبول أية بضائع تصل من البحرين إلى ميناء الخبر السعودي، ما لم تحصل على تصديق من الغرفة المعنية، للتأكد من صحة أسعار تلك البضائع. فقد جاء هذه القرار في صالح توسيع نطاق عضوية الغرفة، الأمر الذي دفع كثيراً من التجار الذين لم يكونوا قد إشتراكوا في عضوية الغرفة للمبادرة إلى الإنضمام إليها. وقد أدى ذلك إلى مضاعفة عدد الأعضاء، وإزدياد القوة المنوية والمادية لغرفة تجارة البحرين.

وكان هذا التطور التنظيمي على الصعيد التجاري معلماً من معالم صحوة البحرين المبكرة على المستوى الإقليمي. وهو الأمر الذي إنعكس على مختلف الأصعدة الأخرى. وقد أسهم ذلك في بروز العديد من المعالم الأخرى لهذه الصحوة المبكرة. ومن أمثلة ذلك، التعداد الأول للسكان، الذي جاءت نتائجه لتلي - ولو بشكل متواضع - كثيراً من الإحتياجات الضرورية لتنفيذ العديد من البرامج. وقد شجع ذلك الحكومة على إجراء التعداد السكاني الثاني. وكان ذلك في الثالث من مارس عام ١٩٥٠ . وقد إستُخدمت فيه ذات الطريقة التي إستُخدمت في التعداد الأول. وشارك في هذا التعداد ما يقارب من ١٥٠ كاتباً ومستخدماً من مختلف دوائر الحكومة. وقد بلغ تعداد السكان في ذلك العام ١٠٩٦٥٠ نسمة، منهم ٩١١٧٩ بحرينياً، و ١٨٤٧١ من غير البحرينيين.



وقد برزت خلال هذه الفترة حاجة البحرين إلى بناء علاقات أرسخ مع الدول الشقيقة والصديقة، وذلك بهدف دعم الصحوة الوليدة وتحقيق التطور المنشود. ويتذكر الشيخ خليفة بن سلمان أنه كان دون الخامسة عشرة من العمر، عندما شهدت البلاد خطوة قوية على هذا الدرب تستحق أن نذكرها بكل الإعتزاز الوطني. وقد جاءت هذه الخطوة في مارس عام ١٩٥٠، عندما أسست شركة طيران الخليج

برأى مال قدره ٣٠٠,٠٠٠ روبية (٣٠ ألف دينار)، وقام بتأسيسها السيد « فريدريك بوزورث ». وترأس أول مجلس إدارة لها مستشار حكومة البحرين السيد « تشارلز بلجريف ١٩٢٧ - ١٩٥٧ ». وكان السيد « بوزورث » هو المدير والطيار الأول للشركة في مستهل تأسيسها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الشركة بدأت أعمالها بتسيير طائراتين كانت تمتلكهما في ذلك الوقت، بين البحرين وقطر وبين إمارة الشارقة والظهران بالملكة العربية السعودية. وكان ذلك في إبريل من العام نفسه. وبشاء القدر أن يلقي السيد « بوزورث » حتفه أثناء سفره بطائرته إلى إنجلترا لعمل صيانة دورية لها، حيث سقطت الطائرة وتحطمت، وبموته وقعت الشركة في مأزق حرج، إذ فقدت أحد مؤسسيها والمحرك الرئيسي لها، وواجهت صعوبات جمة حتمت عليها طلب العون من شركة الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار.

وهكذا تشاركت الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار مع شركة طيران الخليج في أكتوبر عام ١٩٥١، وأشتريت بعض أسهمها. وفي نوفمبر من نفس العام تم إنتقال رئاسة الشركة إلى السيد « ج. ب. جيمسون » الذي كان موظفاً سابقاً في شركة نفط البحرين المحدودة، وتشكل مجلس إدارة جديد مكون من السيد محمد كانو والسيد حسين يقيم والسيد خليفة القصيبي. وهكذا تغلبت الشركة على الأزمة وأخذت تسير بخطى ثابتة نحو الإستقرار.



وقد شهدت هذه المرحلة تحقق أمنية ظل الشيخ خليفة لسنوات يتمنى أن يتيح له الوالد الشيخ سلمان فرصة تحقيقها. ففي الأول من سبتمبر عام ١٩٥٤، بدأ الشيخ خليفة بن سلمان يخطو أول خطوة على طريق خدمة وطنه، وذلك من خلال القيام بمهمة، كانت على بساطتها نقطة انطلاق نحو مستقبل مليء بالإنجازات العظيمة والمتميزة.

فقد شجع الإنتماش التجاري، الذي شهدته البلاد في أعقاب إنتهاء الحرب العالمية الثانية، الكثيرين من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال على إنشاء المحلات التجارية. وترتبت على ذلك زيادة كبيرة في عدد هذه المحلات، التي كانت تعرف باسم الدكاكين، حتى بلغت ٣٥٤٦ محلاً. ولأن قانون الإيجارات في ذلك الوقت كان ينطبق على البيوت دون المحلات التجارية، فقد إستغل الملاك هذه الفرصة لفرض القيمة الإيجارية التي يريدونها، متذرعين بأن إنشاء المباني الحديثة يكلفهم الكثير من الأموال.

الشيخ خليفة بن سلمان نهاية الخمسينيات



ومن جانب آخر، أثار ذلك التطور غير وجشع ملاك المحلات القديمة، فرغم أنهم كانوا لا يجرون أية أعمال صيانة أو تحسينات لهذه المحلات، إلا أنهم بدأوا في رفع إيجاراتها، والزام المستأجرين بدفع المبالغ التي يحدونها. وقد ألحق ذلك بمصالح المستأجرين أضراراً بليغة. فما كان منهم إلا أن عهدوا إلى ممثلين عنهم برفع شكوى إلى الحاكم بهذا الشأن. وبالفعل، تم تقديم عريضة الشكوى في الثلاثين من سبتمبر عام ١٩٥٢ .

وإنطلاقاً من حرصه على خدمة أبناء وطنه، وعلى حل مشاكلهم ورفع الظلم عنهم، أصدر المغفور له الشيخ سلمان بن حمد، في العاشر من أكتوبر من عام ١٩٥٤، أوامره بتشكيل لجنة للتحقيق في الأمر وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين ورد الحقوق إلى أصحابها. وقد ضمت هذه اللجنة ١٤ عضواً، كان من بينهم الشيخ خليفة بن سلمان، الذي لم يكن آنذاك قد بلغ التاسعة عشرة من عمره.

واستمر الشيخ خليفة في هذه الوظيفة حتى أوكلت إليه المهمة الرسمية الثانية في ٢٢ مارس عام ١٩٥٦ . وفى ذلك اليوم، أصدر المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين أمره السامي بتشكيل أول مجلسين متخصصين عرفتهما البلاد، أحدهما للمعارف والآخر للصحة. وكان كل منهما يتكون من رئيس وثمانية أعضاء، يُنتخب خمسة منهم من قبل مجالس البلديات، ويعين الحاكم الثلاثة الباقين. وقد شكّل مجلس المعارف برئاسة الشيخ مبارك بن حمد آل خليفة، وعيّن الشيخ خليفة عضواً فيه، ليخطو سموه خطوة جديدة على طريق العطاء.

وبالرغم من أن المنصب الذي أوكل إلى الشيخ خليفة كان مجرد عضوية في مجلس المعارف، إلا أن الأمر كان بالنسبة له مثيراً للغاية. ولأن الإحساس بالمسؤولية في داخله كان متعاضداً، رأى الشاب المملوء حماسة لخدمة الوطن، أن البداية ينبغي أن تكون من البداية. ومن ثم، بدأ على الفور رحلة بحث طويلة في ملف تاريخ التعليم في البحرين، إكتشف من خلالها أن البداية الأولى للتعليم في البحرين جاءت في عام ١٨٩٢، عندما قامت البعثة التبشيرية الأمريكية بإفتتاح مدرسة تابعة للمستشفى الأمريكي، لتعليم اللغتين العربية والإنجليزية. وبحكم طبيعة هذه المدرسة، ظلت مهمتها التعليمية محدودة. واستمر الوضع على ما كان عليه حتى مطلع القرن الحالي، عندما بدأ الوعي التعليمي في التبلور والنمو من خلال تأسيس عدد من المدارس الأهلية. وقد أدهش الشيخ خليفة، وزاده في الوقت نفسه لفة فيما يمكن أن يحققه تطوير التعليم في بلاده، ما عرفه من الخطوات الرائدة التي حققتها مسيرة التعليم في البحرين، إبتداءً من تأسيس أول مدرسة نظامية

في البلاد عام ١٩١٩ من تبرعات الأهالي، ومبادرة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين (١٨٦٩ - ١٩٣٢) بتخصيص مساحة الأرض اللازمة لإقامة هذه المدرسة كحبة من سموه للإسهام في هذا المشروع، واقتتاح أول مدرسة للبنات في البحرين عام ١٩٢٨، والتي كانت الأولى من نوعها في منطقة الخليج. كما استعرض الشيخ خليفة في رحلة البحث هذه ما حققته إنطلاقة العملية التعليمية في البحرين من نجاح تلو نجاح، على درب إعداد أبناء البلاد الإعداد اللائق الذي يؤهلهم للقيام بدورهم، في سبيل رفعة شأن بلادهم في مختلف المجالات.

وقد بذل الشيخ خليفة بن سلمان كل طاقته لخدمة بلده من خلال مجلس المعارف. وفي تطوير لواجبات منصبه، إستأذن سموه والده في أغسطس عام



سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس مجلس المعارف يقرأ تقريراً
خلال إحدى الزيارات التفقدية للمدارس (مايو ١٩٥٧)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس مجلس المعارف خلال إحدى الزيارات التقديرية للمدارس (مايو ١٩٥٧)

سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس مجلس المعارف وأعضاء المجلس في زيارة لمركز التدريب في شركة نفط البحرين





سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس مجلس المعارف يتفقد معرض المدارس (١٩٥٧)

١٩٥٦ في التوجه إلى بريطانيا، حيث أمضى حوالى خمسة شهور، إطلع خلالها على أساليب التعليم وبرامجه الحديثة ونظام الإدارة في المدارس. وعاد سموه إلى البلاد في يناير عام ١٩٥٧، وهو يحمل الكثير من الأفكار الجديدة للإسهام في تطوير التعليم في البحرين.

وكان حساس الشيخ خليفة في أداء واجبه تجاه البلاد في هذا المجلس حماساً منقطع النظير، مما أكسب سموه ثقة وتقدير الجميع. وقد شجع ذلك الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين، عندما قرر إعادة تشكيل مجلس المعارف في ١٢ يناير عام ١٩٥٧، على إسناد رئاسة المجلس إلى الشيخ خليفة، خلفاً للشيخ مبارك بن حمد آل خليفة الذي عين رئيساً لمجلسي الصحة.

وكان مجلس المعارف في تشكيله الجديد يضم كلاً من الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيساً، والشيخ عطية الله بن عبدالرحمن آل خليفة، والسيد حمد جاسم كانو، والسيد راشد عبدالرحمن الزياتي، والسيد صادق محمد البهارنة، والسيد محمد يوسف جلال، والشيخ خالد بن محمد آل خليفة، والحاج عبدالله بن خميس الشروقي أعضاء.



سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس مجلس المعارف يوزع الجوائز على المتفوقين من مدرسة الهداية الخليفة بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على إنشائها (مايو ١٩٥٩)

ويروي بعض أعضاء مجلس المعارف ذكرياتهم عن تلك الأيام، فيقولون أن الشيخ خليفة بدأ على الفور إجتماعات المجلس التي كانت تعقد عادة في ساعات ما بعد الظهر، وذلك لأن الشيخ خليفة كان يحرص على متابعة أمور الدولة عن قرب بجانب والده أثناء الفترة الصباحية.

وقد عقد مجلس المعارف أول اجتماع له بتاريخ ١٤ يناير عام ١٩٥٧ برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان. وكانت أولى التوصيات التي أصدرها تدعو إلى تولي المجلس إدارة تعليم البنين والبنات، حتى يتسنى الإرتقاء بهما على نفس المستوى ونفس التوجه.

وقد عمل الشيخ خليفة، بمجرد توليه مسئولية رئاسة مجلس المعارف، على وضع برنامج لتطوير العملية التعليمية في البحرين، إستناداً إلى أساس راسخ تمثل فيما حققته البحرين من سبق على المستوى التعليمي، يبنى تطويره والبناء عليه. هذا بالإضافة إلى ثقة الشيخ خليفة الكبيرة في إمكانيات وقدرات شباب هذا البلد على التحصيل العلمي والتفوق الدراسي في مختلف فروع المعرفة.

وقام المجلس كذلك بمراجعة نظام السكن المقدم إلى المعلمين الأجانب، وزار القرى والمدن لدراسة المتطلبات اللازمة، ونصح بأن يكون التعليم الخاص تحت إشراف دائرة المعارف، لاسيما تلك المدارس التي كانت تضم عدداً كبيراً من الطلاب البحرينيين. ودرس المجلس أيضاً الحاجة الملحة إلى فتح صفوف جديدة. وركز المجلس، بتوجيهات من الشيخ خليفة، على تحسين تعليم اللغة الإنجليزية، وتحديد أوقات التدريس المعمول بها في جميع المدارس، والمساواة بين خريجي المدرسة الصناعية وخريجي المدرسة الثانوية العامة عند توظيفهم. أما الشيء الذي يسترعى الإنتباه، فهو ذلك الإقتراح الجريء الذي سعى المجلس إلى تحقيقه، وهو فتح مدارس للبنات في القرى، حيث أن تعليم البنات كان حتى ذلك الوقت مقتصرأ على المدن الأربع الرئيسية في البلاد.

ولم تمض فترة طويلة حتى إنتهى المجلس من وضع قانون المدارس الخاصة، وذلك حرصاً من الحكومة على الإشراف والمتابعة الكاملة على هذه المدارس، ومراقبة نشاطاتها المختلفة، لتتسجم مع التوجه العام للبلاد.



عمل الشيخ خليفة، بمجرد توليه مسئولية رئاسة مجلس المعارف، على وضع برنامج لتطوير العملية التعليمية في البحرين، إستناداً إلى أساس راسخ تمثل فيهما حقيقته البحرين من سبق على المستوى التعليمي

ولم يكن نشاط مجلس المعارف مقتصرًا على ميدان التعليم وحده، بل امتد إلى ميادين ثقافية أخرى، مما عكس تفاني رئيسه وأعضائه في خدمة وطنهم. ومثال ذلك، معرض الآثار المكتشفة الذي أقامه المجلس بالتعاون مع بعثة التنقيب الدنماركية يوم الأربعاء ٢٧ مارس عام ١٩٥٧، والذي كان الأول من نوعه في المنطقة. وقد أقيم المعرض في قاعة مكتبة المعارف الكائنة في مبنى دائرة المعارف، وتفضل الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين بإفتتاحه.

ومن الجدير بالذكر أن هذا المعرض ضم مجموعة كبيرة من الآثار الهامة والنادرة، كان من بينها حفريات قلعة البحرين والمناطق المحيطة بها، وحفريات من عين المسجور ومعيد باريار الأثريين اللذين يعود تاريخهما إلى ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد. وقد كان إكتشاف هذه الحفريات ثمرة جهود البعثة الدنماركية التي بدأت عمليات التنقيب عن الآثار في البحرين عام ١٩٤٥ .

ويقول بعض أعضاء مجلس المعارف، وهم يستذكرون بسعادة ذكريات تلك الأيام، أنه على الرغم من حداثة الشيخ خليفة في هذا الوقت، إلا أنه تحمل المسؤولية الكبيرة التي ألقيت على عاتقه بكل كفاءة وإقتدار. وكان بالإضافة إلى ذلك، يضع نصب عينيه كيفية توفير مستلزمات الحياة الكريمة للمواطنين، والإرتقاء بمستوى معيشتهم.

وكان الشيخ خليفة في هذه الفترة، يحرص كل الحرص على المشاركة في المناسبات الوطنية، وخصوصاً تلك التي كانت تمثل إضافة لينة جديدة في بناء الوطن ونهضته الحديثة. وكما كانت سعادته يوم السابع عشر من شهر يوليو عام ١٩٥٧، عندما أدار بيده المفتاح لتدخل الكهرباء قرية الجفير لأول مرة. في هذا اليوم شعر الشيخ خليفة أن حلمًا غالباً قد تحقق. وكانت هذه الحادثة ترجمة لما يعترف داخل نفسه من رغبة صادقة في قهر كل ظلام، حتى تلحق البحرين بركب العصر، وتبوأ مكانتها اللائقة بين الأمم.

وكان الشيخ سلمان يراقب بحكمته ويعد نظره، إهتمام ابنه الشيخ خليفة بآمال مواطنيه، وحرصه على توفير الإنارة والخدمات الكهربائية لجميع مناطق البحرين بلا إستثناء. وكانت الكهرباء لم تصل بعد إلى معظم القرى، مما حدا بالشيخ سلمان إلى إصدار قرار في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٥٧ بتعيين الشيخ خليفة بن سلمان عضواً في لجنة الكهرباء، وذلك ليتمكن من ترجمة آمانياته في هذا المجال إلى واقع ملموس في خدمة أهل بلده. وكانت اللجنة المشكلة برئاسة سكرتير الحكومة، تضم في عضويتها كلا من السيد محمود العلوي والسيد حسين يتييم.

وخلال هذه المرحلة، عمل سموه جاهداً على إيصال الكهرباء والماء إلى عدد كبير من قرى البحرين، بل وأسهم بنفسه في إعداد الدراسات وتذليل العقبات، حتى يتم تحقيق هذا الهدف. ومازال سموه يذكر بكل الإعتزاز أحداث تلك الفترة التي زخرت بالعمل الوطني الخلاق.

وجدير بالذكر أن البحرين كانت، وحتى بدأ إنتاج النفط فيها عام ١٩٣٢، تعتمد بشكل عام على الوقود المستورد كمصدر للطاقة. ورغم ذلك قررت الحكومة في عام ١٩٢٩ إقامة محطة لتوليد الكهرباء قوتها ١٠٠ كيلو واط على ساحل « رأس رمان » بالمنامة. وقد اختير هذا الموقع بعناية حتى يمكن إستيراد محروقات تشغيل المولد من عبدان في إيران بواسطة البواخر التي كانت تفرغ شحنتها في خزان يقع قرب المحطة. وقد بلغت تكاليف إنشاء هذه المحطة ١٣٤, ٢٧٦ روبية (حوالي ٨٠ ألف دولار أمريكي). وفي شهر سبتمبر عام ١٩٢٩ أقيم احتفال تحت رعاية المفسور له الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، نائب الحاكم آنذاك. وفيه أعطى سموه إشارة البدء لإضاءة ٤٠٠ شمعة كهرباء وتشغيل ٢٠٠ مروحة.

وفي عام ١٩٣٢، زُوِّدت مدينة المحرق بالقوى الكهربائية للمرة الأولى، وذلك بعد خط كهربائي كبير عبر البحر الذي يفصل بين جزيرتي المنامة والمحرق، نظراً لأن جسر الشيخ حمد لم يكن قد شُيد بعد. ومنذ ذلك الوقت بدأت الأدوات الكهربائية في الظهور تدريجياً في الأسواق البحرينية.



هوامش (١) على الرغم من ذلك فإن الوثائق تؤكد أن البحرين قد عرفت فكرة تجمع التجار في رابطة ما قبل هذا التاريخ، حيث يؤكد محضر الاجتماعات « مجلس التجار » والذي عقد من ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ ديسمبر عام ١٩١٠ والذي ترأسه المهجر (السي جي ناكس - باليز في البحرين) وحضره ممثل عن الشركات الانجليزية وممثل آخر عن الشركات الامريكية وممثل عن التجار الهنود وعن تجار البحرين الحاج زايد حسن والحاج عبدالمعز العوضي والحاج عبدالنبي كالموض. ويشير محضر الاجتماع والذي تمتد أوراقه التسع رقات إلى ان المجلس ناقش العديد من المواضيع التي تخص التجار في البحرين، ومنها الحاجة إلى مخازن كبيرة وإلى تنظيم تقرير البضائع من السفن والرموم على السفن الشراعية التي تنقل البضائع ، كما ناقش المجلس واحدة من أهم النقاط وهي أين يضع التجار أموالهم ؟ حيث لم تكن البلاد قد عرفت البنوك التجارية بعد. كما ان الوثائق تؤكد من خلال محضر الاجتماعات أنه كانت للبحرين نظام غرفة تجارية منذ عام ١٩٢٨، ذات قوانين وأنظمة، كما أنه كان من المتبع في حالة وجود خلاف بين التجار قبلان المحكمة كانت تقوم بتحويل هذه



الشيخ

الشيخفان

ربطت بين الشيخ خليفة وأخيه الشيخ عيسى منذ الطفولة علاقة ود ومحبة قوية، أخذت الأيام تزيدها قوة وصلابة وتضفي عليها تماسكاً فريداً لم يكن ليخطئه أحد من المقرئين لهما. وراح الأب الشيخ سلمان والمقرؤون من الأسرة يراقبون في إعجاب واعتزاز قامي هذا التآلف الأخوي بين الشقيقين. وكثيراً ما أمضى الشقيقان عيسى وخليفة وهما لم يزلا بعد طفلين صغيرين أوقاتاً سعيدة في اللعب واللهو مما أو برفقة أصدقائهما والأقرباء الذين كانوا يقاريونهما في العمر.

وكانت فرحة الشقيقين الصغيرين تصل إلى ذروتها كلما إستجاب الوالد المحب لرجائهما بأن يصحبا سموه إلى بستانه في الزلاق. ففي هذا البستان كانت تنتظرهما دوماً مُتَع ممارسة السباحة مع الأصدقاء وصيد الطيور، وكانت من الرياضات التي أحباها كثيراً في صباهما.

وكثيراً ما كان الأب يشعر بسعادة غامرة وهو يستمع في همت إلى حوار عادة ما كان يدور بين الشقيقين الصغيرين، في أعقاب كل رحلة قنس أو زيارة لبستان الزلاق. حوار لم يكن يخطر على بال الصغيرين أن أحداً، وبخاصة الوالد، يستمع إليه. كان هذا الحوار غالباً ما يتناول رواية كيف تمكن أحد الشقيقين من إقتناص عدد كبير من الفرائس، فيما يصف الشقيق الآخر لشقيقه كيف يستطيع أن يصوب جيداً وبدقة، أو ماهو المطلوب من الفارس لركوب الخيل بمهارة.

ويقول السيد خليفة القعود، الذي عمل مرافقاً للشيخ سلمان وأبنائه لأكثر من ٣٥ عاماً، إن هذه الاحاديث التي كانت تدور بين الشيخ عيسى والشيخ خليفة، وهما لم يزلا طفلين صغيرين، عن مهاراتهم في الرماية والقنص والسباحة

وركوب الخيل » كانت تشكل متعه كبيرة للأب. وكان من عادته الايلاق أبداً على هذه الأحاديث، إلا ربما بابتسامه تعكس رضاه وسعادته بها، وبما تؤكد من رغبة كل منهما في مساندة الآخر ونقل كل ما تعلمه من خبرات لشقيقه .

ويضيف السيد خليفة القعود بأن الرماية والقنص كانتا من الهوايات التي أحبها الشقيقان في صباهما، فيما كان الشيخ خليفة يميل كذلك إلى لعب كرة القدم، حيث كان يستأذن في ممارسة هذه اللعبة مع الزملاء في منطقة الرفاع الغربي.

كذلك كان الشقيقان يسعدان كثيراً بالوقت الذي كان الوالد يدموهما فيه للتحدث إليهما. ولم تكن من عادة الشيخ سلمان أن يوجه النصح إلى أبنائه بشكل مباشر، وإنما كان يعمد إلى أن تكون هناك عبرة يستخلصها الأبناء بأنفسهم من خلال قصص وأمثله يسردها الأب عليهم. وعادة ما كانت تلك القصص والأمثلة تتناول تقاليد الآباء والأجداد، التي كان سموه يحرص على أن يتعلمها أبنائه ويتمسكوا بها.

وقد كان أداء الصلاة من أهم ما حرص الشيخ سلمان على تشجيع أبنائه على الإلتزام به منذ نعومة أظفارهم. أما في مناسبات عيد الفطر وعيد الأضحي، فقد كان سموه يحرص على أن يرافقه أولاده في أداء الصلاة في المسجد الكائن جنوبي قصر الرفاع العاصر. وعقب الصلاة، كان سموه يتوجه برهقة أولاده إلى مجلسه بقصر الرفاع، حيث يستقبل وفود المهنيين من كبار أفراد العائلة والأعيان والمواطنين، فيما تقام الإحتفالات، ومنها العرضة الشعبية، أمام قصر الرفاع. وفي ثاني أيام العيد، كانت عادة الشيخ سلمان أن يذهب إلى المحرق، يرافقه أنجاله، ليرد الزيارة والتهنئة بالعيد لأعمامه وكبار أفراد العائلة الكريمة ووجهاء وأعيان المحرق.

وكان سموه يحرص أيضاً على موعد محدد من كل إسبوع، يجلس فيه مع أبنائه جلسة خاصة في مجلسه الصغير (المختصر) لا يدخل عليهم أثناءها أحد. وكان سموه يهتم في هذه الجلسات بالإستماع إلى أبنائه في أي موضوع يريدون الحديث فيه، ويتوجههم على النحو الذي يراه، مع الحرص الكامل على أن تكون توجيهاته هذه، وربما إنقاداته أمراً لا يسمعه أحد غيرهم.

وبرغم تشدد الشيخ سلمان في تربية أبنائه، إلا أن عقابه لأحدهم إذا رأى أنه أساء التصرف لم يكن ليزيد عن كلمات عتاب. وكان من عادة الشقيقين عيسى وخليفة أن يفهما عتاب الأب من ملامح وجهه ونظراته، قبل أن تتحول



الشقيقتان الشيخ عيسى والشيخ خليفة في أمسية إجتماعية بأحد الأندية

سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة لدى عودتهما من زيارة إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حيث كان شقيقتهما سمو الشيخ محمد في إستقبالهما (سبتمبر ١٩٥٩)





الأشقاء الشيخ عيسى والشيخ خليفة والشيخ محمد خلال الإحتفال بموسم حصاد القمح في منطقة الحنيينة (أبريل ١٩٥٩)



هذه الملامح والنظرات إلى كلمات. وليس غريباً أن أصبحت هذه العادة، وهذا الأسلوب الراقى الرقيق في التربية وتعميد النشء على المبادرة الذاتية لإدراك الخطأ وسرعة تصويبه، سمة من سمات الشيخ خليفة بن سلمان في التعامل فيما بعد مع أبنائه وأحفاده.



وهناك رواية عن حادثة صغيرة وقعت لأبناء الشيخ سلمان، أسوقها هنا كتدليل على ذلك الحب الأخوي، وعلى مشاعر العطف والحنو التي ربطت بين الشقيقين في وقت مبكر من عمرهما.

فقد كان من عادة الشيخ سلمان أن يسمح لأبنائه بين الحين والآخر بنزهة أو فسحة يختارونها بأنفسهم. وكان طبعياً أن تكون « السينما » من بين تلك النزعات التي كان يهواها الناشئة والكبار على حد سواء في ذلك الزمن الذي لم يكن قد عرف بعد التلفزيون والفيديو، ناهيك عن « دش » الأقمار الصناعية وقنوات الكابل الأرضي وألعاب الفيديو والكمبيوتر وغيرها مما يمرره جيداً ناشئة هذه الأيام.

ذهب أولاد الشيخ سلمان الثلاثة عيسى وخليفة ومحمد ذات يوم إلى « دار سينما الزباني » بمنطقة القضيبة. وبعد أن أمضى ثلاثتهم وقتاً طيباً في مشاهدة أفلام برنامج السينما لذلك الإسيو، ولدى إستعدادهم للعودة إلى قصر أبيهم بالرفاع، طلب الشيخ خليفة، وكان وقتها لم يتعد الثالثة عشرة من عمره، أن يقود السيارة المخصصة لتقلاتهم. ولم يشه عن عزمه رهض السائق في البداية، والذي تحول إلى إستجابة على مضض لإصرار الصبي الصغير الذي كان يتوق بشدة لقيادة سيارة. وبالفعل جلس الصبي (الذي كانت محاولاته السابقة لقيادة السيارات محدودة، ولم يكن قد تمرس على السياقة كما يجب) على مقعد القيادة وأمسك بالمقود في ثقة كاملة وتحرك بالسيارة بسرعة بطيئة، مما جعل السائق الممتلئ رعباً يطمئن قليلاً.

ولكن الرياح لم تأت بما يشتهي السائق، إذ ارتكب السائق الصغير حادثة تصادم تركت آثارها واضحة على السيارة !

أخذ الأخ الكبير الشيخ عيسى يطمئن أخويه، ويبث الطمأنينة في نفس شقيقه خليفة الذي إنزعج كثيراً لهذا الحادث، وانتابته مشاعر قوية من الندم والقلق، لاختواف من العقاب، ولكن حزناً على تكبر الوالد عندما يعلم بأمر هذا الحادث، وهو الذي يحرص على عدم إغضابه.

وتقديرًا للظروف المحيطة، ورغبة في التخفيف من الهم الذي أصاب أخيه، ومنعاً لتكدر الوالد، قال الشيخ عيسى للمائق بحزم « فقط قل للوالد أن حادثاً بسيطاً قد وقع، ولا تقل إن خليفة هو الذي كان يقود السيارة، وسوف أشرح لسموه الأمر وأوضح له ماحدث بنفسى فيما بعد ».

وبالفعل نفذ المائق ما أمر به الشيخ عيسى. وإذا بالوالد ينفجر غاضباً، مؤكداً بأن المائق يكذب، وأنه سيناله منه عقاباً شديداً إن هو لم يقل الصدق.

والغريب في الأمر أنه وقبل أن يعترف المائق، إذا بالوالد يؤكد غاضباً أن أحداً غير المائق هو الذي كان يقود السيارة، وأن خليفة بالذات هو الذي فعل ذلك !! دهش الجميع لذلك، متسائلين في سرهم: أيمكن أن يصل فهم الأب لأبنائه حد تصور ما يفعلون وهم بعيدون عن نظريه ؟



وهاهما الشقيقان في مرحلة الشباب المبكر، وقد بدأ تكوينها الفكري تتحدد ملامحه، يناقشان في إسهاب مع بعضهما كافة القضايا المحلية والإقليمية التي كان يعج بها مجلس والدهما الشيخ سلمان، وينتقلان منها إلى القضايا العربية والدولية التي كانت تشغل الرأي العام العربي في ذلك الوقت، ومنها يصلان إلى تبادل الأمانى للميزة الغالية البحرين، وما يمكن أن تحققه وتصل إليه من مكانة إقليمية ودولية، إستاداً إلى ثقة قوية مشتركة بينهما في إمكانيات وكفاءة ومقدرة شعب البحرين على العمل والإنجاز.

كانت الآمال والأهداف والرؤى المشتركة بينهما تكاد تكون متطابقة بشكل يدعو إلى الدهشة. كما كان التكامل بينهما محط إهتمام وإعجاب الوالد بصفة خاصة. فقد كان يرقب هذه النقطة دائماً بسرور كبير، وكأنه يقرأ صفحة مستقبل البلاد بارتياح عميق. ذلك أنه حتى في الصفات الشخصية التي من الطبيعي أن يتميز بها إنسان عن إنسان، كان التكامل بين الشقيقين واضحاً. فالنظرة الكلية الشاملة للشيخ عيسى، يقابلها إهتمام كبير بدقائق وتفاصيل الأمور عند الشيخ خليفة. وعاطفة الأبوة المبكرة اللازمة لرعاية المواطنين عند الشيخ عيسى، تقابلها عند الشيخ خليفة دوافع الحزم اللازمة لإدارة شؤون المواطنين وحمايتهم.



سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة في جولة تفقدية بمواقع العمل في حقول النفط (فبراير ١٩٥٩)

ويمكن أن تجري هذه المقابلة عشرات المرات لتصل في النهضاية دائماً إلى نقطة واحدة بمعناها، وهى ذلك التكامل بين الشقيقتين، والذي إرادته الله سبحانه وتعالى ليكون نعمة تقود هذه البلاد الخيرة لتتبوأ المكانة اللائقة بها بين الدول الشقيقة والصديقة في مختلف أرجاء المعمورة. ترتيب وتدبير شاءه المولى عز وجل لتحقيق نهضة هذا البلد وتقدمه، برغم ظروف وعوائق كثيرة من أهمها محدودية الموارد والثروات التي على أساسها يُبنى كل رخاء وتتحقق التنمية والنهضة المرجوة.

وربما كان هذا التكامل بين الشقيقتين بعد ذاته، بأعشاً على المزيد والمزيد من المحبة والترابط الروحي مشاعر أخوية نبيلة تتجلى في كل الظروف والمناسبات وتكون أشد وضوحاً للآخرين والمحيطين عندما يلزم بأحدهم. - أبعد الله الشرور عنهما - علة أو مرض.

وكان أن غادر الشيخ خليفة إلى الخارج في سفرة طويلة، كتب خلالها سمو الأمير المفدى قصيدته التي تعبر عن مكونات وجدانه ونبيل مشاعره تجاه أخيه.... أبيات من الشعر لا أجد معها كلمات يمكن أن ترقى إلى شرح معانيها أو التعليق عليها:

ولامتاب لي شسرب ولا لذ لي زادي
واشتر على نضمي بكثير التهادي
وقلبي غدا كنه على كور حسادي
تشاعر لها في داخل الجوف بقادي
اداري شمساته كل واش وحسادي
وانا حاسل هم وغم وانكادي
وصبري نفذ ما فاد كثر التجلادي
سوى فقد اخوي الشيخ كساب الامجادي
مضيدي ونصري في المهمات وسنادي
يعزم وعزم واجتهاد واجدادي
سبق إلى كسب المعالي والاسعادي
هو الكليث أو كالفيت والوسم إن جادي
إذا همت في حبه وكثرت الانشادي
ونحتاج له حنا وشعبه والبلادي
ولكن شوفه عندنا خير الاعيادي
ونفخر برؤياكم ويمتد الفؤادي
فهل كيف تنمي أو ينسك لبغادي
ولو كان رضا الصبر ما صبرنا فادي
وانت الكريم اللي على الخير مجتادي
وانت الذي مهيا من كان مسيادي
وانت الحليم الحبير والله لك هادي
وتسلم ومن ينسك يسموت لك فادي



وكلنا يذكر كيف خرجت البحرين عن بكرة أبيها لإستقبال إبنها البار
الشيخ خليفة بن سلمان يوم عودته إلى الوطن، إثر تماثله للشفاء من علة القلب
التي أصابته، واضطر بسببها إلى إجراء جراحة دقيقة، وكيف عادت يومها
البسمة الأبوية المحببة تملو ثغر سمو الأمير المفدى من جديد.



وبما أن الشيء بالشيء يذكر، أجدني أتذكر الظروف والملابسات
والمشاعر التي أحاطت بالجراحة التي أجراها سمو الشيخ عيسى بن سلمان في
القلب عام ١٩٩٠ بالولايات المتحدة الأمريكية.

كانت قصة هذه الجراحة قد بدأت بشكوى أيداها سمو الأمير المفدى من
الم بسيط في الكتف والذراع الأيسر. وظن في البداية أنها مجرد إصابة
بالرطوبة أو الروماتيزم. ولكن قلق الشيخ خليفة دفعه للإصرار على نصيحته
لأخيه بضرورة الإسراع بعمل فحوص طبية شاملة. وجاءت نتائج الفحوص



الشهيقان الشيخ عيسى والشيخ خليفة في معرض البحرين الزراعي والتجاري (مارس ١٩٥٩)



مشيرة إلى ضرورة إجراء جراحة في القلب، وعلى الفور كان قرار سمو الشيخ خليفة بمرافقة أخيه سمو الأمير المفدى في رحلة إجراء هذه الجراحة حتى إتمامها والإطمئنان على تماثل سموه للشفاء التام. وقد أراد الشيخ خليفة أن يكون قريباً من أخيه يشد على يده ويرفع من معنوياته ويخفف عنه تلك المشاعر الثقيلة التي من الطبيعي أن تعترى الإنسان قبيل دخوله لإجراء جراحة خطيرة. وكم كان أثر هذه الصحبة الأخوية عظيماً على نفس سمو الأمير المفدى.



وقد كان العمل من أجل رفعة الوطن وتقدمه هو الحلم المشترك الذي اجتمع عليه الشقيقان، والدرب الواحد الذي سارا عليه معا في مشوار الحياة، أمد الله في عمرهما.

ويذكر سمو الشيخ خليفة أن المشاركة في حضور إفتتاح مشروع ما لخدمة الوطن والمجتمع، كانت ولا تزال من أحب المناسبات إلى نفسه. وقد كانت فترة النصف الثاني من الخمسينيات عامرة بمثل هذه المشروعات التي كان من بينها تدشين مشروع إسالة المياه في المحرق، وإفتتاح مدرسة النعيم، وإفتتاح عيادة المعارف (التربية والتعليم)، وإفتتاح محطة توليد القوة الكهربائية بالبديع، وإفتتاح جناح الولادة بمستشفى النساء، وإفتتاح عيادة ستر، وتدشين بناء بلدية ستر، وتدشين مستشفى الرفاع، وتدشين بدء العمل في ميناء سلمان.

ومن المصعب أن هذه المناسبات كلها جاءت في غضون أسبوع واحد. حتى انه أطلق عليه إسم « اسبوع الإنشاء ». وقد بلغت نفقات وتكاليف مشروعات الأعمار في هذا الأسبوع وحده ٨٨ مليون روبية، أى ما يعادل ٨,٨ مليون دينار. وهذا، بلاشك، مبلغ ضخم قياساً بميزانية الحكومة في ذلك الوقت.

وكان إفتتاح مستشفى السلمانية بمثابة خطوة كبيرة على سلم الترقى، طاماً تمنها الشيخ خليفة لبلده في مجال الرعاية الصحية للمواطنين. ففي الرابع من ديسمبر عام ١٩٥٧، شارك سموه في الإحتفال الكبير الذي تقدمه الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين، لإفتتاح هذا المشروع العظيم. وقد سبق الإحتفال صدور إعلان من سكرتير الحكومة جاء فيه « أعلن في اليوم الثاني من ديسمبر عام ١٩٥٧ أن المنطقة الواقعة بين شارع أوائل وقلمة الشرطة في الشرق، وحدائق النخيل في الجنوب وعبادة جهاز الأشعة السينية في الغرب، ستسمى بإسم السلمانية، تكريماً لعظمة حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ». ومن هنا جاءت

التسمية التي يحملها حتى الآن هذا الصرح الطبي الكبير، الذي أفتتحت المرحلة الأولى منه في ديسمبر عام ١٩٥٧، والثانية في أبريل عام ١٩٥٩ .

ومن الطريف أنه في الساعة الثامنة من صباح اليوم الذي فتح فيه المستشفى الجديد أبوابه لخدمة الجمهور، ولم يكن قد مضى أكثر من خمس دقائق على بدء العمل، حضرت زوجة السيد حسن هاشم من قرية بوصبيع لتضع أول مولود في هذا المستشفى. وأطلق على المولود إسم « علوي » . وقد هنا الشيخ سلمان رحمه الله أفراد الأسرة بهذه المناسبة السعيدة وأنعم عليهم بالهدايا .

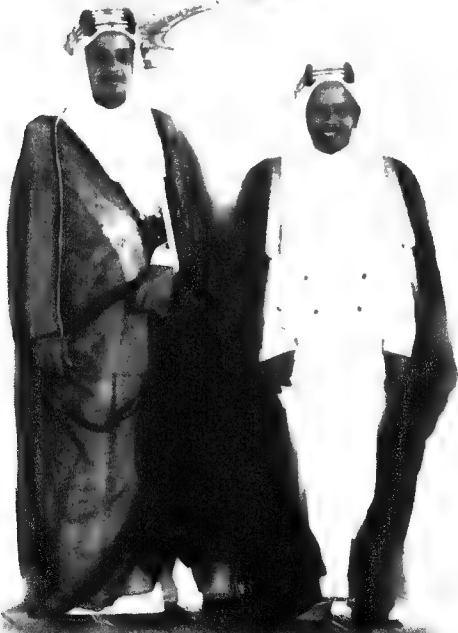


وفي واحدة من المناسبات التي أدخلت السرور إلى قلبه، يتذكر الشيخ خليفة بن سلمان يوم إعلان والده للقرار الذي كان قد طال إنتظاره، وهو تنصيب الشيخ عيسى بن سلمان ولياً للعهد . ففي تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ٢١ يناير عام ١٩٥٨، وأثناء إنعقاد مجلس الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البلاد، وبحضور كبار شيوخ العائلة الحاكمة، وبعد أن تناول الجميع القهوة العربية وتعطروا بماء الورد وتطيبوا بالطيب، أعلن الشيخ سلمان هذا القرار التاريخي. وعندها، قام الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة، عم الحاكم ورئيس المجلس الإداري، وشد على يد الشيخ سلمان بن حمد مهنتاً ومباركاً له هذه الرغبة السامية الصائبة، ثم تقدم الشيخ عبدالله بن عيسى نحو الشيخ عيسى وأخذه من يديه وأوقفه إلى يمين الحاكم وهناه على هذا المنصب السامي. وبعد ذلك اندفع جميع أعضاء الأسرة الحاكمة لتهنئة ولي العهد الجديد .

واستقبلت جموع شعب البحرين الخبر بالفرحة العارمة والسرور. وأخذت جماعات المهنيين من الوجهاء والأعيان والمواطنين تتوافد على قصر الرفاع العامر، واستمرت الأفراح والتهاني عدة أيام.

وقد شهدت هذه الفترة ازدهار العلاقات الدبلوماسية بين البحرين والدول العربية وغيرها من الدول الصديقة . واستقبلت البلاد العديد من القادة والمسؤولين من الدول الشقيقة والصديقة. ولكن بسبب تداعي صحة الشيخ سلمان في السنوات الأخيرة لحكمه، كان من الصعب عليه رد تلك الزيارات، وعليه، فقد كان كثيراً ما يعهد إلى أبنائه القيام بزيارات ومهام رسمية في الخارج. وكان الشيخ خليفة يحرص على مرافقة شقيقه الشيخ عيسى ولي العهد

ربطت بين الشيخ خليفة وأخيه الشيخ حميد منذ الطفولة علاقة ود ومحبة قوية، أجيدت الأيام ترديها
قوة وصلابة وتضفي عليها تماسكاً فريداً لم يكن لخطئه أحد من المقربين لهما





آنذاك، في معظم زياراته الداخلية والخارجية. وكان من بين هذه الزيارات أول زيارة رسمية قام بها سموه بعد تنصيبه ولياً للمهد إلى بريطانيا وأمريكا في ٢٣ يونيو عام ١٩٥٨ .



وكانت الروابط الإجتماعية بين أبناء البحرين، والحفاظ عليها وتوحيدها، من أهم ما حرص عليه قادة هذه البلاد منذ القدم. وقد تجلت هذه المنمة في الشيخ سلمان بن حمد عندما ضربت البلاد - يوم الاثنين ٣٠ مارس عام ١٩٥٩ - عاصفة كبيرة تسببت في خسائر في الأرواح والممتلكات، مما أثار الحزن والألم في نفوس الجميع. وعلى الفور أصدر الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البلاد توجيهاته إلى إبنه الشيخ عيسى والشيخ خليفة، ليتابعا أحوال المواطنين، وليبذلا كل جهد ممكن للتخفيف عن المتضررين، وليطلعا سموه على كل كبيرة وصغيرة بخصوص الجهود التي تبذل في هذا الشأن. كما أمر الشيخ سلمان رحمه الله بتشكيل لجنة لحصر الذين أصيبوا بأضرار من جراء العاصفة وتقدير وصرف المساعدات اللازمة لهم. وضمت هذه اللجنة في عضويتها كلاً من السيد أحمد بن يوسف فخرو، السيد منصور المريض، السيد يوسف أكبر علي رضا، السيد حسن بن علي المديقع، السيد يوسف بن عيسى بوحجي، السيد محمد بن مبارك الفاضل، السيد عبدالله الحمد الزامل، السيد حسن بن عبدالرسول بن رجب، بالإضافة إلى مدير الجمارك. وقد بلغ عدد السفن التي هُدمت أو دمرت في هذه العاصفة حوالي ٤٠ سفينة، وبلغ عدد الأشخاص الذين فقدوا ١١ شخصاً. وقد أصدر الشيخ سلمان بن حمد توجيهاته بصرف مساعدات إلى المتضررين بلغت حوالي ٦٨٢,٢٣٠ روبية (٦٠ ألف دولار أمريكي تقريباً) دفعت من حساب الشيخ سلمان الخاص ومن تبرع من حكومة الكويت. والمعروف أن البحرين كانت قد ضربتها في عام ١٩٢٥ عاصفة شديدة، سببت خسائر كبيرة جداً في الأرواح والممتلكات. ولا يزال شعب البحرين إلى يومنا هذا يتذكر تلك السنة المشهورة باسم « سنة الطلعة ».



ومع مرور الوقت، تزايد شيئاً فشيئاً عدد وحجم المسؤوليات التي كان يُكلف بها الشيخ خليفة بن سلمان. ففي ١١ نوفمبر ١٩٥٨، تم تعيينه في اللجنة المكلفة ببحث شئون موظفي الحكومة، إضافة إلى منصبه كرئيس لمجلس المعارف، وعضوية لجنة الكهرباء ولجنة مشكلة الإيجارات وغيرها من المسؤوليات الأخرى التي أوكلها إليه الشيخ سلمان.

ورغم تعدد هذه المسؤوليات وضخامة حجمها، كان الشيخ خليفة كثيراً ما يحمل على عاتقه مسئولية أخرى غاية في الدقة والأهمية، وهي القيام بأعمال سكرتير الحكومة أثناء الفترات التي يكون فيها السكرتير خارج البحرين. ولاشك في أن ذلك يعكس مدى الثقة التي حازها سموه في هذه السن المبكرة، من قبل والد لا يقرّ المجاملة على حساب المصلحة العامة، حتى لو تعلق الأمر بأبنائه أو أقرب المقربين إليه. فقد كان رحمه الله، يضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ولا يعهد بالمسئولية إلا للقادرين على تحملها بكفاءة وإقتدار.

كما أن الأمر في الوقت ذاته يعكس الثقة التي كان يوليها لشخص الشيخ خليفة سكرتير حكومة البحرين آنذاك السيد « ج. دبليو. آر. سميث » الذي كان نموذجاً لما يوصف به البريطانيون من أنهم يتركون المواطف والمجاملات في المنزل عندما يخرجون للعمل !!





إرادة النجدي

إرادة التحدي

من بين أكثر السمات التي تميز شخصية الشيخ خليفة بن سلمان، هناك سمة خاصة لا يمكن لأي كتاب أو تحليل يتناول السيرة الذاتية لسموه أن يستكمل الصورة بشكل دقيق دون التوقف طويلاً أمامها. سمة تجلّت في صدر الشباب وجاءت ضغوط وتحديات المسؤولية وتقلبات السياسية والحياة، وأحياناً ضربات القدر، لتبرز هافي شخص سموه. ولعلّي لا أتجاوز الحقيقة إن قلت أنها تشكل إلى حد كبير مفتاح فهم الشخصية. إنها ذلك المزيج الفريد من قوة إرادة مواجهة الصعب وتوقّد حوافز التحدي داخل نفس سموه تجاهه، والإقدام الجسور على معالجة هذا الصعب، وربما المستحيل، وقيادة الأمور لتحقيق ما فيه الصالح العام. ترى هل يمكن أن اختصر هذا المزيج من السمات القريبة المتألفة في عبارة واحدة فأقول إنها « إرادة التحدي.. » ؟

أرجو أن يكون في مضمون هذا التعبير كل معاني هذه السمة التي إستوقفتني طويلاً في شخصية الشيخ خليفة، والتي أسعدني كثيراً أن يُجمع على تأكيدها كل الذين أخذت أوراقهم ورحلت أطلح أسألتي عليهم من الشخصيات القريبة من سموه والمقربة إليه، وبخاصة أولئك الذين عرّفوه معرفة وثيقة وعملوا في خدمة الدولة تحت رئاسته سنوات طويلة.

وقد تجلّت هذه السمة للمرة الأولى لجميع المحيطين بالشيخ خليفة في تلك الفترة المبكرة من شبابه، عندما توفي والده الشيخ سلمان في الثاني من نوفمبر عام ١٩٦١. وكانت هذه أولى الصدمات القوية التي هزت الإبن البار من أعماق كيانه. فقد كان سموه قريباً جداً من والده، ليس فقط ذلك التقارب الوجداني والروحي الذي يجمع بين الأب والإبن، ولكنه كان بالإضافة إلى ذلك تقارباً ذا خصوصية، تماماً كذلك الذي يربط ما بين المعلم القدير والتلميذ النجيب، من رغبة المعلم في أن ينقل لتلميذه أكبر قدر ممكن من خبراته وتجاريه وعلومه، ورغبة التلميذ في أن ينهل

ويستوعب أكثر وأكثر، حباً للمعرفة وتقديراً وإجلالاً ومحبةً للمعلم. إلا أن هذا التقارب لم يؤد يوماً إلى رفع الكلفة بين الأب والإبن، على نحو ما نراه هذه الأيام. فهذا الأسلوب كان أبعد ما يكون عن نهج الشيخ سلمان في تربية أبنائه وعلاقته بهم. وتأكيداً لهذه الحقيقة، يذكر الشيخ خليفة أن أباه ناداه يوماً، وأبلغه أنه قد آس فيه التضج، وعليه فقد أن له أن يتزوج، وأن الزواج سيكون في غداة ذلك اليوم حيث أنه قد خطب له إبنة عمه كريمة الشيخ علي بن حمد آل خليفة. ورغم أن الشيخ خليفة لم يكن لديه أي علم مسبق بالموضوع، فقد تم الزفاف في اليوم التالي، ووقف الوالد سعيداً على رأس مستقبلي المهنئين في حفل زفاف نجله، والذي أقيم في بيت الشيخ علي بن حمد آل خليفة بالبحرق.

ولعل ذلك التقارب الروحي بين الإبن والأب هو ما حبيب لكليهما أن يستمر الشيخ خليفة بعد زواجه مقيماً في بيت أبيه بالرفاع لمدة سنوات، قبل أن ينتقل إلى بيت خاص أعد له بالقرب من قصر أبيه.

وعلى الرغم من هذا التقارب، وعلى الرغم من قلق الوالد من مخاطر السفر إلى الخارج، فإنه لم يتردد لحظة في تشجيع إبنة خليفة على السفر إلى بريطانيا للدراسة، وذلك لإدراكه بمدى أهمية هذه الدراسة في الإسهام في حسن إعداد إبنة للمستقبل. تلك كانت طبيعة الوالد، وتلك كانت قراراته التربوية، التي جاءت الأيام والسنون لتبرهن على سلامتها وحكمتها.

وقد كان الشيخ خليفة سعيداً دوماً بتوجيهات والده له، مدركاً أنه يعتمد بحكمة الأب والحاكم لمسئولية ستلقى على عاتقه يوماً ما.

وكان الشيخ سلمان قد اكتشف في إبنة خليفة وهو في بداية شبابه ملكات القيادة التنفيذية. فأخذ يتعهد هذه الملكات بالرعاية، ويبت فيها من الثقة ما يدفعها لأن تتطلق بقوة على طريق النضوج. كما لاحظ الشيخ سلمان في إبنة إتقانه للإنجليزية منذ الصغر، وكياسته في التعامل مع كبار الشخصيات، فاختاره ليكون بمثابة مترجمه الخاص عند لقاءه بالشخصيات الأجنبية، وبخاصة عندما كان الأمر يتطلب عقد جلسات مباحثات طويلة مع هذه الشخصيات. وظل الوالد يراقب إبنة عن كثب، ويعهد إليه تدريجياً بمسؤوليات تنفيذية أكبر. وعندما آس فيه التضج والحكمة العملية اللذين كان ينشدهما، أصدر قراراً في نوفمبر عام ١٩٦٠ بتعيين الشيخ خليفة رئيساً لمالية الحكومة. وكان هذا المنصب واحداً من أرفع المناصب الحكومية، حيث كان صاحبه يتمتع بصلاحيات مستقلة عن المجلس الإداري الذي

المفقور له سمو الشيخ سلمان بن حمد
آل خليفة (حاكم البحرين ١٩٤٢ - ١٩٦١)



أنشأه الشيخ سلمان عام ١٩٥٦ ليكون نواة السلطة الإدارية العليا في البلاد. وكان
الوالد يحرص على أن يكون قرب ابنه منه ذا فائدة مزدوجة. توجيه الابن فيما أوكل
إليه من مسئولية تنفيذية هامة من جهة، وإتاحة الفرصة له لتعلم المزيد عن كيفية
إدارة شؤون الدولة من جهة أخرى.



وقد شهد عام ١٩٥٩ بداية التدهور الخطير في صحة الشيخ سلمان بن حمد.
ففي شهر يونيو من ذلك العام، أصيب بأول نوبة قلبية تركت أثراً واضحاً على حالته
الصحية. وكان أن إشتد المرض على الشيخ سلمان خلال النصف الثاني من عام
١٩٦٠، وظل طريح الفراش في بيته في منطقة « سافرة » لنحو عام ونصف العام.

وبقي الشيخ خليفة خلال هذه الفترة قريباً من والده يحاول أن يخفف عنه
وطأة المرض، وأن يرد للأب الكريم بعضاً مما يطوق أعناق الأبناء من حق ودين



المغفور له الشيخ سلمان بن حمد وأتجاله الشيخ عيسى والشيخ خليفة والشيخ محمد في مستشفى عوالى (١٩٦٠)



لاحظ الشيخ سلمان في ابنه إتقانه للإنجليزية منذ الصغر، وكياسته في التعامل مع كبار الشخصيات، فاختاره ليكون بمثابة مترجمه الخاص عند لقاءه بالشخصيات الأجنبية،





سمو الشيخ خليفة بن سلمان يتولى الترجمة لدى استقبال والده لأحد ضيوف البلاد

المفقور له الشيخ سلمان بن حمد ونجله الشيخ خليفة في إستقبال المقيم السياسي
البريطاني في الخليج المسيد جورج مدلتون (أبريل ١٩٥٩)



للأبناء. وعندما أقعد المرض الشيخ سلمان، وأعجزه عن حضور مجلسه، كلف ابنه خليفة بأن يقدم له تقريراً يومياً عن حضر المجلس ومن تحدث فيه، والموضوعات التي طرحت والمشاكل التي نوقشت، والخطوات التي اتخذت نحو حلها. وقد كان هذا التقرير اليومي في غاية الأهمية بالنسبة للأب، الحاكم الذي لم يكن يطبق أو يسمح بالإبتعاد عن مراعاة شئون الوطن وتصريف أمور المواطنين. ولذلك اجتهد الابن كي يقدم للوالد ما يريد على أكمل وجه ممكن. وكانت الراحة التي يشعر بها الوالد، عندما يكون التقرير المنقول إليه كاملاً ومستوفياً، تبث على الإرتياح في نفس الابن التوافق لخدمة أبيه والعمل على راحته وإسماعه في مرضه. وبين الحين والآخر كان الأب يمسك بيد ابنه، ويحاول أن يضغط عليها بيد أوهنها المرض، ناظراً إليه دون أن ينطق ببنت شفه، فيما كانت عيناه ووجهه الآمن المرتاح الراضى يقولون الكثير والكثير.

وجاءت وفاة الوالد صباح يوم الخميس ٢ نوفمبر عام ١٩٦١، لتغلف نفس الشيخ خليفة بمشاعر حزن وألم عميقين، ولتأخذه في دوامة لانتهائية من الإحساس العميق بالخسارة الفادحة المتمثلة في فقدان الأب والقُدوة والمثل والمعلم، بل والمدرسة السياسية التي نهل من ينابيعها الدرارة وجنى من أرضها الخصبة الكثير من فنون الحكمة والقيادة. ومضت حزينه في نفسه هاسية على وجدانه لحظات تشييع جثمان الوالد إلى مثواه الأخير في مقبرة الحنينية بالرفاع (١). ونهض الابن متقللاً بأحزانه ليتلقى مع شقيقه التعاوي من الشخصيات ورؤساء الوفود الرسمية التي وصلت إلى البلاد لتقديم واجب العزاء، ومنها الشيخ عبدالله السالم الصباح حاكم الكويت، والشيخ علي بن عبدالله آل ثاني حاكم قطر وبرفقته الشيخ عبدالعزيز بن أحمد آل ثاني، والشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة، والشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان شقيق حاكم أبوظبي آنذاك، وصاحب السمو الملكي الأمير ناصر بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير ثامر بن سعود، والسيد إبراهيم السويل وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وغيرهم من مبعوثي الدول الشقيقة والصديقة.

وقد كان لكلمات هؤلاء القادة والموفدين وقع طيب في نفس الشيخ خليفة، أسهم في التخفيف من وطأة تلك اللحظات المؤلمة ومرارتها.

كما جمعت برقيات التعمية العديدة، التي وصلت في هذه المناسبة للشيخ عيسى والشيخ خليفة والأسرة الكريمة، الكثير من المواساة لنفس الشيخ خليفة، الذي يذكر منها على وجه الخصوص برقيتين رقيقتين إحداهما من الرئيس جمال عبدالناصر والأخرى من الملك سعود بن عبدالعزيز، عكست عمق

العلاقات الأخوية الوطيدة التي كانت قائمة على عهد الشيخ سلمان بن حمد بين البحرين وكل من مصر والمملكة العربية السعودية.

وقد مست شغاف قلب الشيخ خليفة وبددت بعضاً من سحابات الحزن التي خيمت عليه في تلك الفترة، كلمات القاهها الأستاذ أحمد العمران، الذي كان مديراً للتربية والتعليم آنذاك، في حفل تابين للمفقد الراحل أقامته غرفة تجارة البحرين، في القسم الداخلي لمديرية التربية والتعليم، وحضره جمهور غفير من المسؤولين والمواطنين والمقيمين. وكان من بين ما قاله الأستاذ العمران « لقد ظل سمو الشيخ سلمان العظيم يجاهد ويكافح ويفالب، وهو الأبى الصلب العنيد، في سبيل الحق والعدل. وإذا ما وضع له الطريق واستبان له الأمر وآمن بصدق رسالته، فإنه لا يحدد ولا يلين. وما كان من المرض العضال ولا الصعوبات إلا أن زادته قوة على الصراع ودعمته بروح من الحق والعزم ».

وقد شعر الشيخ خليفة بأن والده رحمة الله عليه، لو كان حياً في تلك اللحظة لأراد أن يكون كما تقول كلمات الأستاذ أحمد العمران « وما كان شأن الصعوبات إلا أن تزيده قوة على الصراع وتدعمه بروح من الحق والعزم ».



جانب من حفل التابين الذي اقيم للمفوق له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة (ديسمبر ١٩٩١

ثم عرفت الفرحة طريقتها من جديد إلى قلب الشيخ خليفة، مع إحتفال البلاد بمبايعة أخيه الشيخ عيسى بن سلمان حاكماً للبلاد في السادس عشر من ديسمبر من العام ذاته. فقد رأى سموه في أخيه إمتداداً لظل الوالد وخطاه. بل إنه شعر وهو يقبل أخاه الأكبر مهنتاً ومباركاً بهذه المناسبة، أنه إنما يقبل ويحتضن والده.

وراح إهتمام الشيخ خليفة بعد ذلك ينصب في همة وحماس على أعباء المسئوليات التنفيذية التي يتحملها، تقوده إرادة التحدي، وتدفعه نحو هدف واحد، هو خدمة الوطن وإنجاز أكبر عدد ممكن من المشاريع التي تسهم في إرساء بنيته الأساسية. فقد كان سموه يدرك أن إرساء هذه البنية الأساسية يجب أن يكون الخطوة الأولى على طريق تقدم البلاد ورفقها.

ورغم أن قلة موارد الدولة في هذه الفترة كانت في حد ذاتها تحدياً كافياً، وعقبة في سبيل تحقيق هذا الهدف، إلا أن ذلك لم يكن أكبر التحديات التي واجهها سموه بعد فترة وجيزة من وفاة والده.

فلم تكد تمضي أيام قليلة على وفاة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، حتى تفجرت مفاجأة كان لها وقع الصاعقة على الشقيقين عيسى وخليفة. وقد تمثلت هذه المفاجأة، التي أدرك سموه أنها سريراً، في تلك الأطماع التي أسفرت عن



الأشقاء سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة وسمو الشيخ محمد (أكتوبر ١٩٦٣)

وجهها القبيح، وأغية في إختلاس شرعية الحكم في البلاد. ومما زام من الإحساس بالمرارة إزاء هذه الأطماع، أنها كانت صادرة ممن ظن أنهم سيكونون الدعم والسند، فإذا بهم لا يخفون ما يصدورهم، زاعمين أن الشقيقين الشيخ عيسى والشيخ خليفة (وكان عمرهما نحو الثامنة والعشرين والسادسة والعشرين على التوالي) أصغر من أن يتمكنوا من حكم البلاد وإدارة دفة شئون الحكم بالخبرة اللازمة والحكمة المطلوبة.

وهنا تجلت الملكات القيادية الأصلية التي يتمتع بها الشيخ خليفة، ويدافع من إرادة مواجهة الصعاب دهاعاً عن الحق، جاء تحركه الواعي والحكيم لمواجهة هذه الموقف.

وبفضل الترابط والتلاحم بين الشيخ عيسى والشيخ خليفة، تساندتهما محبة وولاء الشعب، أمكن تخطي هذا التحدي الأول من نوعه، ليتمكن الشيخ خليفة من الإنطلاق لتحقيق أحلامه وطموحاته لبلده وشعبه، وثقاً من أن كل نجاح وإنجاز من أجل الوطن، وكل مشروع لتوفير الخدمات والرعاية بكل أشكالها وأنواعها للمواطن، صحيحة كانت أو تعليمية أو إسكانية أو أمنية أو إجتماعية، سيكون الدرع والسند الكبير لحماية الشرعية والوقوف في وجه أي طامع في الحكم.



ولعلي لا أستيق أحداث وفصول هذا الكتاب، عندما أذكر أن إرادة التحدي في مواجهة الصعب تجلت من جانب الشيخ خليفة في مواقف أخرى عديدة، لا أبالغ إن قلت أن الكثيرين من بني البشر يعجزون عن مواجهتها والصمود أمامها. وأراني مضطراً إلى أن أسوق هنا دليلاً على ذلك، وهو تلك الفترة الحزينة التي توفي فيها ابنه البكر الشيخ محمد وهو لم يزل بعد في ريعان الشباب.

ويعجز القلم عن أن يصور قسوة هذه الفجعة على نفس الأب بالكوم في ابنه الذي كان يمثل بالنسبة له فرحة العمر الأولى وبهجة الحاضر وأمل المستقبل. فمن يتصور ألم نبأ تشخيص المرض على نفس الأب، وعذاب رحلة العلاج الطويل والمؤلم، حتى فاضت روح الفقيد العزيز إلى بارئها يوم ١٤ يونيو عام ١٩٧٤، ورحلة إعادة الجثمان الطاهر ليدفن في أرض الوطن ؟ هل أفلحت النظارة السوداء التي وضعها الأب على عينيه في إخفاء دموعه التي تحجرت في مآقيها ؟ وهل أمكن لصمته أن يخفي صراخ ذلك الألم الرهيب الذي كاد أن يتفجر في صدره ؟ يارب سبحانه، لا راد لقضائك.. تعلم أنني كنت على إستعداد كامل لأن أفتدي ابني بكل ما

أملك من جاه وثروة ونفوذ وسلطان، بل وينغمي دون تردد أو وجل. فقد أمضيت
العمر أقصد ما يرضيك وأعمل من أجل بلدي حرصاً على الفوز برضاك في حساب
يوم عظيم .. يارب، اللهم ألهمني الصبر والقوة ».

وبرحمة من المولى عز وجل، تغلبت إرادة مواجهة الصعب في نفس
الشيخ خليفة على تداعيات اليأس والقنوط. فنهض يواصل رسالته النبيلة من
أجل الوطن، وهو أشد قوة وعزماً على تحقيق المزيد من النهضة والبناء للبلاد.

ومنذ ذلك التاريخ، حرص الشيخ خليفة على أن تتضمن كل خطط وبرامج
التنمية التي تضعها الحكومة تطوير الخدمات الصحية للمواطنين، وتوفير كافة
سبل الرعاية والعلاج لتكون في متناول الجميع. ومازال حتى يومنا هذا يبذل
جهوداً متواصلة لتوفير الأحدث والأرقى من المعدات الطبية والأساليب
الغلاجية لأبناء وطنه.



سمو الشيخ خليفة بن سلمان مع نجله المقفول له الشيخ محمد في أمسية اجتماعية بأحد الأندية

كما تجلت هذه القدرة العجيبة على التحدي ومواجهة الصعب، عندما أصيب سموه بمرض السكر، ثم بمرض القلب، وأجريت له جراحتان دقيقتان بالقلب، إحداهما بالولايات المتحدة الأمريكية، والأخرى بالملكة العربية السعودية. وكانت توصيات الأطباء على إثر العمليتين مشددة على ضرورة تخفيف الضغوط والأعباء التي يتحملها. واتجهت القلوب المحبة المحيطة بسموه إلى بحث كيفية التخفيف عنه، وهي تعلم جيداً مدى إصراره على مواصلة العمل ليل نهار، لإيمانه العميق بأن هذا هو الأسلوب الذي يستمد منه القوة والحياة.

وخلال هذه الفترة، شهد مكتب الأستاذ محمد المطوع، وكان لا يزال حينها مديراً عاماً لمكتب الشيخ خليفة، اجتماعات متواصلة ومطولة، بهدف التوصل إلى حل لمعادلة صعبة تتمثل في « كيفية تخفيف أعباء وضغوط العمل عن سمو رئيس الوزراء، مع الاستمرار في عرض كل القضايا والموضوعات عليه، على نحو ما يرغب »

وجاء الحل كالعادة نابعاً مما يتمتع به سموه من إرادة التحدي وقدرته على مواجهة الصعب. إذ أنه، وبشكل تدريجي، عاد ليمارس قدرماً من العمل ومن النشاط الذهني والبدني، أكبر مما كان يقوم به قبل المرض. ولم يكن تحقيق ذلك بالأمر الهين، وإنما كان ثمرة عزيمة ومثابرة. فقد التزم الشيخ خليفة خلال هذه الفترة - وبمنتهى الحزم - بنظام غذائي صارم، مبتعداً عن كافة صنوف الأطعمة غير المناسبة، ومُقبلًا في الوقت نفسه على ممارسة التمرينات الرياضية، وبخاصة المشي، الذي يفضل على غيره من صنوف الرياضة لكونه مناسباً، فضلاً عما يتيح له من فرصة التأمل والتفكير في ما يشغله من قضايا. وكان سموه قد أطلع قبل فترة طويلة عن التدخين، مما أسهم كثيراً في إستفادته التدريجية والمستمرة من ممارسة الرياضة والإلتزام بالنظام الغذائي.

ويفضل هذا الحزم والشدة اللذين أخذ سموه بهما نفسه، أصبحت لياقته مشيار دهنشة وسعادة المحيطين به. ذلك أنه، وعلى سبيل المثال، في الجولات التفقدية التي يقوم بها سموه لمختلف مواقع العمل والإنتاج في الدولة، فانه كثيراً ما يقرر أثناء الجولة الخروج على خط سيرها المحدد قبلاً، وذلك بالعروج على أقسام يستدعي الأمر زيارتها، أو إذا كانت المناسبة زيارة لمرضى، فإن سموه كثيراً ما يلبي دعوة المعارضين ممن لم يكن يشملهم برنامج الزيارة. وقد يمتد التجوال لأكثر من ساعتين أو ثلاث ساعات، يعود سموه بعدها إلى مكتبه بالديوان للنظر في كافة الموضوعات المقررة.



ولا أود أن أطيل أكثر من ذلك في الحديث عن هذه السمة، ومدى تأثيرها على مختلف جوانب حياة الشيخ خليفة، وذلك حتى لا أبتعد كثيراً عن تسلسل السياق التاريخي للأحداث. وعودة إلى النقطة التي توقفنا عندها في هذا السياق، فإن الشيخ خليفة، بالإضافة إلى مسؤولياته، عين في ١٥ مايو عام ١٩٦٢ رئيساً لبلدية المنامة، وذلك خلفاً للشيخ عيسى بن سلمان، الذي كان قد ترأس البلدية منذ عام ١٩٥٦، إثر تكليف الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة برئاسة المجلس الإداري.



وتعد البحرين ثالث دولة عربية، بعد مصر وسوريا، في مجال إنشاء المجالس البلدية، وذلك بعد أن خطت في عام ١٩١٩ أولى خطواتها على طريق إقامة أجهزتها الإدارية، بإنشاء أول بلدية فيها، وفي العام ذاته بدأ تطبيق التعليم النظامي في البحرين.

ثم شهد عام ١٩٢٠ بداية تشكيل المجلس البلدي، الذي كان يضم ثمانية أعضاء من وجهاء وأعيان البلاد برئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة.

وتزامن تأليف هذا المجلس مع بدء إنطلاقة البحرين نحو التنظيم الإداري الحديث لأجهزة الدولة. فقد أتاحت الميزانية الأولى التي خصصت للبلدية في العام الأول لتشكيل مجلسها (١٩٢٠) الفرصة أمامها لتقديم خدماتها للمواطنين على نحو ممتاز. وقد أعانها على ذلك صدور أول لائحة قانونية في الثاني من يناير عام ١٩٢٠، واقتصرت دور البلدية في بداية عهدها على ترميم البيوت والمحال التجارية، وإزالة تلال القمامة التي كانت مكتدسة في معظم شوارع المدينة. ثم تزايد نشاطها واتسعت صلاحياتها بشكل سريع ومنظم.

ولدى إنشائها، شغلت بلدية المنامة قسماً من مبنى يمتلكه واحد من كبار تجار البحرين، هو الوجيه يوسف بن أحمد كانو. ثم انتقلت عام ١٩٢٣ إلى مبنى مستقل خاص بها، بعد أن إتسعت مجالات نشاطها، وزادت أهميتها لدى الدولة والشعب.

وحتى عام ١٩٢٩ كان الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (نائب الحاكم آنذاك)، يتولى رئاسة بلدية المنامة. وفي عهده تطورت شئونها تطوراً كبيراً، تدل عليه زيادة عدد أعضاء المجلس البلدي - في عام ١٩٢٤ - إلى ٢٤ عضواً، اختير نصفهم من بين أهالي منطقة المنامة بالانتخاب، بينما عُيِّن النصف الآخر. وتمثل هذه الانتخابات أهمية تاريخية خاصة. فقد كانت الأولى من نوعها في البلاد، وبها سبقت البحرين دولا كثيرة في اتباع هذا النهج الديمقراطي المتطور.

وفي عام ١٩٣٨ كُلف الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة للمرة الثانية، برئاسة البلدية، خلفاً لشقيقه الشيخ محمد.

وظلت البلدية تضطلع بمهامها في العديد من المجالات مثل النظافة، وصيانة الشوارع وتشجيرها، وتحصيل الرسوم من البيوت والمحال التجارية، وإنشاء الطرق الجديدة، والإشراف على سيارات الأجرة، والرقابة الصحية والأمنية على المطاعم والأسواق، وتحديد الأجور، وإصدار البطاقات التموينية للمواطنين (وهو الأمر الذي كانت له أهمية خاصة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية) وكذلك إصدار القوانين واللوائح المنظمة لكافة هذه الأنشطة.

وفي عام ١٩٣٤، شهدت البلدية دخول أول سيارة مجهزة ميكانيكياً إلى الخدمة. وبحلول عام ١٩٣٤ كان عدد السيارات من هذا النوع قد ارتفع إلى أربع. وفي تمام ١٩٣٦، حصلت البلدية على أول سيارة إطفاء، وكان لذلك قصة.

وفي الثاني من رمضان عام ١٣٥٥ هجرية (١٩٣٦ م) شب حريق ضخم في سوق النخامة، أتى على عدد كبير من المتاجر. ولم يكن لدى البلدية، أو أية جهة أخرى، من الوسائل ما تكافح به هذا الحريق المدمر الذي ظل مشتعلًا لعدة أيام. وبعد هذا الحادث مباشرة، قامت البلدية بشراء أول سيارة إطفاء وإنشاء أول فرقة لمكافحة الحريق. ومنذ ذلك التاريخ، تحرص البلدية على إقتراء أحدث سيارات الإطفاء، وتدريب طواقمها، حتى تتمكن من حماية أرواح الناس وممتلكاتهم من أخطار الحريق.

وامتدت أنشطة البلدية لتشمل الخدمات الصحية. ففي عام ١٩٣٢، أنشأت مكان يعرف باسم « مستشفى المجانين » في أحد المنازل في « فريق الحمام ». وفي عام ١٩٣٧، تم نقل المستشفى إلى المقر الذي يشغله حالياً مستشفى الأمراض العصبية والنفسية. وظل المستشفى تابعاً للبلدية حتى عام ١٩٤٦، عندما تولت السلطات الصحية في البلاد مسؤولية إدارته.

وحرصاً على توفير الأمن والراحة للمواطنين، أولت البلدية عناية خاصة لمشاريع إنارة الشوارع والأسواق بالمصابيح الكهربائية والغازية. كما أنشأت في عام ١٩٣٦ أول حديقة عامة في البلاد، وزودتها ببعض الحيوانات البرية والمستأنسة، لتكون واحداً من أوائل المظاهر الحضارية التي شهدتها البلاد في تاريخها الحديث.

سمو الشيخ خليفة بن سلمان
آل خليفة هي نهاية الستينات



وفي عام ١٩٥٦، عُيِّن سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة رئيساً لبلدية المنامة، خلفاً للشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الذي استُدت إليه رئاسة المجلس الإداري. وتقديراً للدور المهم الذي تقوم به البلدية لخدمة المواطنين، خصص سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في عام ١٩٥٩ قطعة أرض بحرية، وأمر بردمها وإعدادها لإنشاء مبنى خاص لبلدية المنامة. وبعد وفاة سموه، في الثاني من نوفمبر عام ١٩٦١، تسلم مقاليد الحكم في البلاد سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، الذي خلفه في رئاسة البلدية سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة.

وفي السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٦٢، وبمناسبة الذكرى الأولى لعيد جلوسه، تفضل حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد المفدى بإفتتاح مبنى البلدية الجديد.

وبعد هذا المبنى، الذي تشغله بلدية المنامة منذ ذلك التاريخ، واحداً من المعالم التاريخية الرئيسية التي شهدت مراحل صنع تاريخ البحرين الحديث. فقد كان مسرحاً للعديد من التطورات السياسية ذات الأهمية البالغة. ففي إحدى قاعاته إفتتح المجلس التأسيسي والمجلس الوطني وعقدت إجتماعاتها. كما شهد المبنى عدداً آخر غير قليل من المناسبات التاريخية والوطنية التي لا تنسى.

وفي ١٧ سبتمبر عام ١٩٦٧، عين الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة رئيساً لبلدية المنامة خلفاً لسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الذي تولى منصب رئيس المجلس الإداري.



وعودة إلى التسلسل التاريخي للأحداث، نرى أن القضاء على الفتنة وحرر الطامعين في الحكم، لم يكن آخر التحديات التي واجهت الشيخ خليفة بن سلمان. بل على العكس من ذلك، كان بداية سلسلة من تحديات أخرى لاتقل أهمية وخطورة، تمثلت في بناء الأمة وتثبيت أركانها، وتحقيق النجاح الذي شك الطامعون في إمكانية تحقيقه على أيدي الشابين عيسى وخليفة.



هوامش (١) الجنيد بالذکر أن المغفور له الشيخ سلمان بن حمد قد ولد يوم الاثنين ١٥ ربيع الثاني عام ١٣١٢ هجرية الموافق ١٠ أكتوبر عام ١٨٩٤)



وفاة الشيخ سلمان كانت اولى الصدمات القوية التى هزت الابن البار من اعماق كيانه



من أجل بلادي

من أجل بلدي

في إطار من التأكيد الحازم على أمن واستقرار البلاد، عمد سمو الشيخ خليفة في المرحلة التي أعقبت وفاة الوالد المغفور له الشيخ سلمان بن حمد، إلى دعم جهود تطوير البنية الأساسية وتميز حركة البناء والعمران. وقد كان للمسات والصفات التي تميز شخصية الشيخ خليفة، من عزم قوي وإصرار على تحقيق النجاح مهما كانت الصعوبات والتحديات، أثرها المباشر والفعال في تحقيق العديد من الإنجازات الوطنية. ورغم إضطرابي في هذا الفصل، وفي الكثير غيره من فصول هذا الكتاب، إلى أن أشير إلى إنجازات عديدة تحققت على يديه، إلا أن الفرض الأساسي من وراء ذلك ليس تمديد الإنجازات، بقدر ما هو تأكيد أن طبيعة هذه الشخصية السياسية الفذة، بكل ما تملكه من عوامل القوة، كانت سبباً هيأه المولى عز وجل لبلادنا الطيبة، في مرحلة دقيقة من تاريخها الحديث، لتحقيق هذه النهضة التنموية الشاملة، وتلك المكانة المرموقة التي نفخر ونعتز بها اليوم.

وإني لملى ثقة بأنه إذا كان من حقنا أن نشعر بهذا الفخر والإعتزاز بمكانة البحرين بين الدول، وبإنجازاتها التي كان من المستحيل قبل ثلاثين أو أربعين عاماً تصور - مجرد تصور - تحقيقها، فإنه من الواجب في الوقت نفسه على كل باحث أو محلل، أن يفوس في أعماق الأحداث، ليقدم للناس وللتاريخ حقيقة الدوافع الكامنة وراء تلك الإنجازات التي تحققت للبحرين في غضون سنوات قليلة، وفي ظل ما نعرفه جميعاً من حقائق محدودية الدخل والموارد.

ولم يكن سمو الشيخ خليفة بن سلمان يملك عصاً سحرية ليحقق بها ما تحقق. ولكنه كان يملك في ذاته ما هو أقوى من العصا السحرية: عقلية عصرية متفتحة ومبدركة تماماً لكل معطيات العصر وعوامل تفاعله على مختلف

الأصعب، وإرادة صلبة حديدية لا تلين أمام الصعوبات والعواقب، وقدرة مذهلة على مواجهة التحديات، وإصرار لا حدود له على تحقيق النجاح. وليس أبغ للتعبير عن ذلك من مقولته « الإصرار على النجاح، هو الخطوة الأولى على طريق تحقيق النجاح » والتي يرددتها على مسامع العاملين معه، كلما بدأ ذلك النجاح صعباً أو بعيد المنال. بهذه الصفات كانت إنطلاقة سموه للعمل من أجل البحرين.



والتزاماً بالمساق التاريخي، فإنه من الجدير بالذكر أن البحرين شهدت في هذه المرحلة المبكرة من مشوار الشيخ خليفة العملي، ذلك الإحتفال الذي أقيم مساء يوم الخميس ٣٠ أبريل عام ١٩٦٢، بمناسبة قيام سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البلاد بقص الشريط، إيذاناً بافتتاح أضخم مشروع عرفته البحرين حتى ذلك الوقت، وهو « ميناء سلمان » الذي تكلف إنشاؤه مايقارب أربعة ملايين جنيه إسترليني، وهو مبلغ وصفه لى صاحب المسمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء بأنه كان ضخماً للغاية بمقاييس ذلك الوقت. مشيراً سموه إلى أن التفكير في بناء هذا الميناء العميق كان قد بدأ بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ولم تتوفر للبلاد الإمكانيات المالية لتنفيذه إلا في عام ١٩٥٢ . وقد بدأ تنفيذ المشروع في أواخر عام ١٩٥٦، وجرت توسعته أثناء سير العمل ثلاث مرات.

واعتباراً من أواخر عام ١٩٦٢، وفي ظل قيادة سمو الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البلاد، وبدعم قوي وجهد متواصل من سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس بلدية المنامة ورئيس مالية الحكومة، شهدت البحرين إفتتاح عدد من المشاريع الضخمة، كان أولها مشروع مطار البحرين الدولي الذي تم إفتتاحه يوم ٣١ ديسمبر عام ١٩٦٢ . (والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن تاريخ هبوط أول طائرة ركاب في البحرين يعود إلى شهر أكتوبر عام ١٩٢٢، عندما هبطت طائرة تابعة للطيران البريطاني في الأرض القريبة من نادي الخريجين حالياً). وبعد الإحتفال الكبير بافتتاح مطار البحرين الدولي، غادر موكب سمو الحاكم إلى موقع آخر، حيث إفتتح جسر الشيخ حمد الجديد الموصل بين المنامة والمحرق، بعد أن أصبح الجسر الذي بُني في عهد سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين (١٩٣٢ - ١٩٤٢) غير قادر على استيعاب الحركة المرورية التي تزايدت كثافتها مع التطور الذي بدأت تشهده البلاد. وقد قام عدد من قضاة من منطقة المحرق بنحر الذبائح أمام موكب الحاكم ابتهاجاً وتيمناً بهذه المناسبة السعيدة.



سمو الشيخ عيسى بن سلمان (حاكم البحرين) وسمو الشيخ خليفة بن سلمان
(رئيس بلدية المنامة) في إفتتاح مبنى بلدية المنامة (ديسمبر ١٩٦٢)

ومن موقع عمله كرئيس للبلدية ورئيس لمالية الحكومة، بدأ الشيخ خليفة بن سلمان في وضع الخطط والدراسات اللازمة لتوفير احتياجات المواطنين في مجال الخدمات العامة، وترتيب الأولويات بالنسبة لهذه الخدمات. وقد احتل السكن اللائق والصحي لكل مواطن، مكان الصدارة على قائمة هذه الأولويات. وانطلاقاً من هذا المبدأ، وضعت الحكومة الخطط والبرامج التي بدأت تؤتي ثمارها خلال النصف الأول من عام ١٩٦٢، عندما قام الشيخ خليفة بتوزيع مائتي « وثيقة ملكية » على أهالي قرية المالكية. وفي النصف الثاني من العام نفسه، وبالتحديد في تمام الساعة السادسة والنصف من مساء يوم السابع من أغسطس، أدار سموه مفتاح توصيل الطاقة الكهربائية إلى قرية كريباد.

ومع رسوخ مبدأ « توفير المسكن المناسب لكل مواطن » على قائمة الأولويات، حرصت الدولة على تخصيص جهة حكومية تتحمل مسؤولية الإستمرار في تطبيق هذا المبدأ الرئيسي والمهم. من أجل ذلك، صدر عن حاكم البحرين في ١١ سبتمبر عام ١٩٦٢ المرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٦٢، الخاص بإقامة



سمو الشيخ خليفة يرضى الإحتفال بتوصيل الكهرباء لمناطق توبلي والنويدرات والمماير والمكر وواديان (يناير ١٩٦٥)



مشروع الإسكان والتملك. وقد جاء في هذا المرسوم « تعن عيسى بن سلمان آل خليفة، حاكم البحرين وتوابعها، ورغبة منا في تيسير حياة أفضل لنوعي الدخل المتوسط والمحدود من أبناء شعبنا العزيز، وبناءً على ما عرضه علينا رئيس المالية، قررنا إصدار هذا المرسوم ». وكان المرسوم إباناً ببدء المسيرة الحكومية نحو توفير المسكن الصحي اللائق لكل مواطن. وقد شُكلت لهذا الغرض « لجنة الإسكان » التي ضمت في عضويتها كلا من السيد علي عبدالرحمن الوزان، والسيد عبدالله غلوم، والسيد صادق محمد البحارنة، والأستاذ أحمد العمران.

وتفصيلاً لما ورد في هذا المرسوم، واحتفالاً بمعيد الجلوس الأول للشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين، قام الشيخ خليفة بن سلمان رئيس المالية ورئيس لجنة الإسكان في ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٢ بتوزيع ٤١ بيتاً في مدينة المحرق، و٢٤٤ بيتاً في المنامة. ولم تمض أيام حتى قام الشيخ خليفة أيضاً، في يوم الخميس ٢٠ ديسمبر، بتوزيع ٨١ وثيقة ملكية لأهالي مدينتي المنامة والمحرق.

وفي إطار إهتمامه بخدمات الإسكان، قام سمو الشيخ خليفة بعد ظهر يوم الأحد التاسع عشر من مايو عام ١٩٦٣ بإدارة مفتاح التشغيل، ليتدفق الماء العذب إلى منطقة الحد. وقد بلغت تكلفة هذا المشروع نصف مليون روبية (٥٠ ألف دينار) وتم من خلاله تنفيذ نحو ١٥٠ منزلاً بالماء العذب.

ومرة أخرى تجلت إرادة التحدي ومواجهة الصعب من جانب الشيخ خليفة، وذلك من خلال الإصرار والعزم والجهود التي بذلها لإتمام مشروع إنشاء مدينة سكنية كاملة. فقد كانت إدارة الإسكان، التي تم إلحاقها بدائرة المالية، تقوم بوضع الدراسات للمشاريع الإسكانية، ثم تعرضها على اللجنة الاستشارية للإسكان، التي كان يرأسها الشيخ خليفة، وذلك للنظر في هذه المشروعات ودراستها دراسة متأنية، ويبحث التوصيات المتعلقة بها بحثاً مستفيضاً. ويصفته رئيساً للمالية، كان سموه يبدل أقصى ما يمكنه من جهد في متابعة الإعداد للمشروعات الإسكانية، والعمل على رصد الميزانيات اللازمة لإتمامها دون تأخير. وسارت الأمور على هذا النهج من مشروع إلى مشروع، حتى سعت الفرصة أمام صاحب السمو الشيخ عيسى والشيخ خليفة ليتوجا جهودهما في توفير السكن المناسب لكل مواطن، من خلال إقامة مدينة حديثة ومتطورة في المنطقة الكائنة بين المنامة والرفاع، تمثل أكبر مشروع إسكاني حديث يقام في منطقة الخليج العربي في ذلك الوقت.

ومع بدء الخطوات التنفيذية لإنجاز هذه الخطوة العملاقة عام ١٩٦٤، دبت الحركة والنشاط في منطقة المشروع الذي تضمنت تخطيطاته، بالإضافة إلى المساكن والمدارس والمراكز الصحية، إنشاء إستاد رياضي حديث، فضلاً عن العديد من المرافق والخدمات اللازمة لتوفير سبل الراحة والحياة الكريمة للمواطنين. وكانت الزيارات الميدانية المتكررة التي قام بها الشيخ خليفة لوضع المشروع، بمثابة حافز قوي لجميع العاملين فيه. فقد كان حريصاً على التواجد معهم بشكل شبه يومي. وكان تشجيعه لهم حافزاً على بذل المزيد من الجهد، ومواصلة الليل بالنهار، وصولاً إلى يوم الإنجاز الكبير.

وقد تم إنجاز هذه المشروع التاريخي في عام ١٩٦٨. وقام سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البلاد بإفتتاح المدينة الجديدة، في إحتفال كبير أقيم بهذه المناسبة في إستاد المدينة، وشارك فيه أربعة آلاف طالب وطالبة، قدموا مجموعة من الإستمراضات والتشكيلات الجميلة. وتكريماً لحاكم البلاد، وعرفاناً من المواطنين بجهوده في إنجاز هذا المشروع الحيوي، قرر سمو الشيخ خليفة تسمية المدينة الجديدة باسم « مدينة عيسى ».



سمو الشيخ خليفة بن سلمان والشيخ محمد بن مبارك والسيد محمود يطلمون على التصميم للمساكن والمرافق الخاصة بإنشاء مدينة عيسى



سمو الشيخ خليفة بن سلمان يلقي كلمته في الإحتفال الذي أقيم بمناسبة وضع حجر الأساس لمدينة عيسى (١٩٦٥)

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان يطلعان على مجسم لمدينة عيسى (١٩٦٥)



ومنذ ذلك الوقت، تمسارح دوران مجة بناء المساكن والمرافق الصحية للمواطنين. كما استمرت قيادة البلاد في تقديم الأراضي للمواطنين لكي يشيدوا عليها مساكنهم، بالإضافة إلى تقديم المساعدات للأشخاص غير القادرين على بناء المساكن.

وبرغم الأعباء التي فرضها مشروع المدينة الجديدة، إلا أن الحكومة استمرت في توصيل الخدمات وإنشاء المرافق في جميع مناطق البحرين عامة والقرى خاصة. ففي منتصف عام ١٩٦٤ قام سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس المالية ورئيس بلدية المنامة آنذاك، بإفتتاح مستشفى الولادة بمنطقة ستر.

وقد خصصت الحكومة الكثير من الأموال لتوصيل الخدمات للمواطنين في جميع المناطق، حيث أعلنت في أكتوبر عام ١٩٦٤ عن خطة لتزويد قرى منطقة ستر ومنطقة الخميس وطشان وجدحفص والسنايس والديه ومنى ومرزون والمالكية وكرزكان وغيرها بالماء. وقد بلغت تكاليف هذه المشروعات أكثر من ثلاثة ملايين روبية (٣٠٠,٠٠٠ دينار). كما عمد الشيخ خليفة في إطار هذه النهضة العمرانية، إلى دعم الجهود الرامية إلى رفع المستوى التعليمي في البلاد، وإعداد الكوادر الوطنية للتعليم، وذلك عن طريق إفتتاح المعهد العالي للمعلمين في عام ١٩٦٦.



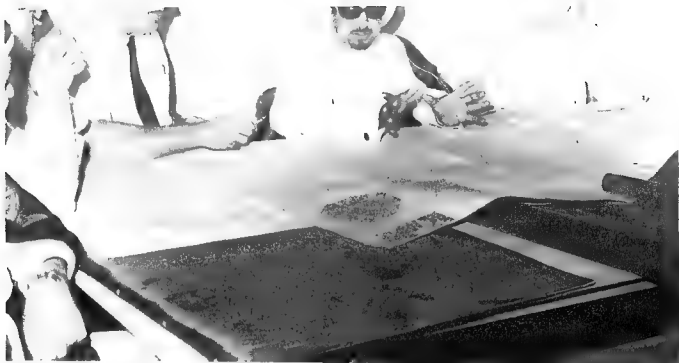
سمو الشيخ خليفة بن سلمان يوزع وثائق الملكية لأهالي قرية المالكية (١٩٦٢)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان يدير مفتاح توصيل الكهرباء إلى قرية كريبات (أغسطس ١٩٦٧)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان يدير مفتاح
توصيل الكهرباء إلى قرية الجمرة (١٩٦٣)



إحتل السكن اللائق والصحي لكل مواطن، مكان الصدارة على قائمة الأولويات.
 سمو الشيخ خليفة بن سلمان يتابع مواقع الإنشاءات لبيوت مدينة عيسى (ديسمبر ١٩٦٤)





تجلت إرادة التحدي ومواجهة الصعب من جانب الشيخ خليفة، وذلك من خلال
الإصرار والمزم والجهود التي بذلها لإتمام مشروع إنشاء مدينة سكنية كاملة.
سمو الشيخ خليفة بن سلمان وجولات مستمرة لتفقد بيوت مدينة عيسى (١٩٦٤)





سمو الشيخ خليفة بن سلمان مع أهالي منطقة سترة بعد افتتاح مستشفى الولادة في سترة (أغسطس ١٩٦٤)

سمو الشيخ خليفة بن سلمان يضغط على زر توصيل المياه العذبة إلى منطقة الحد (مايو ١٩٦٣)





سمو الشيخ خليفة بن سلمان يتفقد مواقع العمل في
شركة البحرين لمطاحن الدهيق (فبراير ١٩٧١)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان يتفقد المنطقة
الصناعية في ميناء سلمان (يونيو ١٩٦٥)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة
(رئيس المجلس الإداري رئيس المالية)
في مكتبه بدار الحكومة - منتصف الستينيات .

وقد شهد مطلع الستينيات، مع تولي سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة مقاليد الحكم، بداية إرساء قواعد الدولة الحديثة. فتمددت المشاريع في كل مجال، وتسارعت حركة العمل في كل موقع. وكان سمو الشيخ خليفة يتابع بنفسه كل لينة تضاف إلى هذا الصرح العظيم. ورغم ذلك، ظلت التنمية العمرانية وتوفير المساكن اللائقة للمواطنين شغله الشاغل. وما زال حتى يومنا هذا، يضع هذا الهدف النبيل في موقع الصدارة على قائمة إهتماماته وأولوياته.

ولم تتوقف جهود الحكومة في مجال التنمية العمرانية عند حد، فتوالت الإنجازات يوماً بعد يوم. وتم إنشاء مدينة حمد، وآلاف الوحدات السكنية في مختلف أرجاء البلاد. ولمنا هنا في معرض الحديث عن تفاصيل هذه الإنجازات. ولكن هناك واقعة صغيرة أود الإشارة إليها. فقد حدث في أوائل عام ١٩٧١ أن قام سمو الشيخ خليفة بزيارة إلى منطقة أم الحصم. وهناك، لاحظ أن عدداً كبيراً من المواطنين يعيشون في بيوت مبنية من سعف النخيل. ولم تمض على تلك الزيارة شهور قليلة حتى وضع بنفسه حجر الأساس لمشروع أم الحصم الإسكاني، الذي ضم أكثر من مائة وحدة سكنية، أعلى الأولوية في توزيعها لساكلي بيوت سعف النخيل.





رفيق الدرب

رقيق الحرب

يتذكر سمو الشيخ خليفة بن سلمان أنه مع بداية النصف الثاني من الستينيات، بدأت طموحاته تتجه نحو التنمية الاقتصادية بركيزتها التجارية والصناعية، وأنه كان في تلك المرحلة يبذل الكثير من وقته وجهده، دارساً ومستظماً وباحثاً ومشاوراً مع كل ذي خبرة، في الإمكانيات والسبل المتاحة لبلوغ هذا الهدف المنشود، وعلى أسس سليمة. وكان هذا التوجه من جانب الشيخ خليفة سبباً في توثيق علاقة التعاون بينه وبين المفقور له السيد محمود أحمد العلوي. فمن خلال رئاسته المالية الحكومة، لمس الشيخ خليفة الخبرة المالية والإقتصادية النادرة التي كان يتمتع بها السيد محمود العلوي. وبحس وطني مرهف، وإدراك كامل لأبعاد المسؤولية، سعى الشيخ خليفة للإستفادة الكاملة من خبرات هذه الشخصية ومشورتها في هذا المجال، من أجل وضع التصور وتحديد خطوات التنفيذ على طريق التنمية الاقتصادية.

ويقول سمو الشيخ خليفة أن هذه الفترة شهدت مشاورات ومناقشات مطولة بينه وبين السيد العلوي. وحرصاً على إستمرار الإتصال بينهما دون حواجز، رأى كلاهما أنه من غير الضروري أن يشغل كل منهما مكتباً منفصلاً. وعليه، فقد تشاركا في مكتب واحد بمبنى السكرتارية، حيث كانت المشاورات بينهما لا تكاد تتوقف إلا لتستأنف من جديد.

ومن أجل توفير إحصاءات حديثة ودقيقة تكون سنداً للتخطيط الإقتصادي، وتوضيح ترتيب الأولويات في ما يتعلق بإحتياجات المواطنين، خصوصاً إثر التطور الذي طرأ على مختلف أوجه حياتهم، إتفق سمو الشيخ خليفة والسيد العلوي على ضرورة إجراء التعداد السكاني الرابع في البحرين، والذي أجري بالفعل في ١٣ فبراير ١٩٦٥ .

وكان سمو الشيخ خليفة قد رأى في عام ١٩٦٤ أن الوقت مناسب لتحقيق تلك الأمنية التي ظلت تراوده طويلاً، وهي أن تكون للبحرين عملتها الوطنية الخاصة بها، تحمل شعار ورمز هذه البلاد واسمها العزيز. ولأن العملة بالنسبة لأي بلد لا تعني مجرد نقود معدنية أو ورقية يتم سكها للتداول، وإنما تعني أيضاً جزءاً من نظام عالمي للنقد يحدد قيمتها حسب أسس معروفة. وقد أعرب الكثيرون آنذاك عن تخوفهم من فشل الفكرة أو صعوبة تنفيذها. والجدير بالذكر أن هذه الأمنية كانت تراود أيضاً المغفور له الشيخ سلمان منذ أن إستلم الحكم، حيث تؤكد الوثائق أن مذكرة أرسلت من سموه إلى مستشار الحكومة في ١٨ فبراير ١٩٤٩ جاء فيها « لا بد وأن تذكرون أنه جرت مذاكرة من مدة في خصوص النقد والعملة التي سنعمل لتداولها في البحرين، وإن شاء الله تتسع إلى أزيد. انني أرى من الواجب الاهتمام بذلك بالسرعة وإن أحوج الأمر إلى خبير فني في معرفة النقد وتداوله ممكن طلبه من لندن لأخذ إفاده من رأيه ويكون ارتباط العملة بالجنه الاسترليني فأرجو أن تهتموا بأسرع وقت. هذا ما نزم بياانه والسلام عليكم ». ولعل هذه واحدة من المقارنات التي تؤكد على امتداد وتواصل الفكر السياسي بين الأب سمو الشيخ سلمان بن حمد والابن سمو الشيخ خليفة بن سلمان.



ويعد تاريخ تطور النظام النقدي في البحرين أحد المسجلات التي تحوي رواية موضوعية للمراحل التي مر بها تاريخ البلاد. فهناك إجماع بين الباحثين والمؤرخين على أن البحرين كانت من أوائل دول الخليج التي عرفت استخدام النقود بأشكال مختلفة، لتنظيم المعاملات المالية والتجارية، سواء في مجال التجارة الخارجية أو الداخلية. وقد ظلت العملات الرومانية القديمة وسيلة للمعاملات المالية في منطقة الخليج لفترة طويلة إمتدت حتى أوائل القرن الماضي، عندما أصبح الدولار النمساوي الذي كان معروفاً باسم ريال « ماريا تريزا » العملة الأكثر تداولاً في المنطقة. وإلى جانب الدولار النمساوي كانت هناك الليرة التركية والروبية الهندية وبعض العملات الأخرى.

إلا أن تزايد حجم التجارة بين البحرين والهند، خصوصاً في مجال تجارة اللؤلؤ، جعل الروبية الهندية أجدر بأن تكون العملة الأكثر تداولاً في البحرين. وقد ساعد على ذلك كون الدولار النمساوي عملة قديمة جداً، وصعوبة تحويله إلى روبيات، حيث كان يساوي روبية واحدة وخمس أتاك وخمس بيڑات. لذلك كان من غير الطبيعي بقاءه كملة مسيطرة على النظام النقدي في البحرين.

وهكذا تحولت الروبية الهندية من مجرد عملة قابلة للتداول في البحرين وتابعها عام ١٨١٨، إلى العملة الرسمية للبلاد عام ١٨٨٠ .

وظل الحال على ما هو عليه حتى مطلع الخمسينيات من هذا القرن، عندما تعرضت الهند لعمليات تهريب واسعة النطاق، إستهذفت إدخال الذهب إلى الأراضي الهندية بصورة غير مشروعة. وكان المهربون يبيعون هذا الذهب بالروبية، ثم يهربون حصيلة البيع إلى خارج الهند، حيث يحولونه إلى عملة صعبة، مما كان يعود عليهم بأرباح طائلة. إلا أن عمليات تهريب الذهب وتجارة العملة أدت بمرور الوقت إلى إضعاف موقف الروبية، وإلحاق ضرر كبير بالإقتصاد الهندي. وفي إطار سعيها لمكافحة هذه الظاهرة قامت الحكومة الهندية في عام ١٩٥٥، بإصدار عملة شبيهة بالروبية الهندية هي « الروبية الخليجية » بغرض أن تصبح عملة خاصة بمنطقة الخليج وحدها. ووافق حاكم البحرين في ١٨ فبراير عام ١٩٥٧ على قانون العملة الهندية « المعدل »، وفي ٣١ مارس عام ١٩٥٧ إتفقت جميع بنوك البحرين على أن يكون ذلك اليوم عطلة، وذلك بمناسبة إدخال العملة ذات النظام العشري، حتى يسهل تحويل الحسابات إلى العملة الجديدة. إلا أن غالبية الموظفين في البحرين إستمروا في إستلام رواتبهم بالعملة القديمة عدة شهور. حيث لم يكن هناك ما يكفي من العملة الجديدة لصرف الرواتب والأجور.

وطبقاً لذلك النظام النقدي الجديد، قُسمت العملة إلى مائة وحدة نقدية، أطلق على كل واحدة منها اسم « بيزة ». وحدد قرار حاكم البحرين فترة إنتقالية يُسمح خلالها بتداول العملة الموجودة في الأسواق، ثم تسحب بعدها من التداول. وحتى لا تكون هناك ثغرة يمكن من خلالها إستغلال الفترة الانتقالية، ألزم هذا القرار جميع الجهات المعنية بمعرض الجدول الذي يوضح قيمة العملة الجديدة بالنسبة للعملة التي كانت متداولة في الأسواق قبل تاريخ صدور القرار.

ومع بداية شهر يوليو من نفس العام، بدأ ظهور أوراق مالية مزيفة من فئة المائة روبية. ولكن نظراً لرداءة تزيفها، أمكن اكتشافها بسهولة، وأمكن تحديد أرقامها بسرعة.

ولحماية سوق النقد في البحرين، أعلنت الحكومة في ٣٠ مارس عام ١٩٦٣ عدم قبول تداول قطع النقود التي تحمل « رأس الملك » إعتباراً من ذلك اليوم. وألزم هذا الإعلان جميع من لديهم هذا النوع من العملة المعدنية بأن

يقوموا باستبدالها خلال أسبوع لدى البنك الشرقى المحدود (تشارترد بنك حالياً) . وبعد انتهاء المهلة، مُنِع دخول هذه العملة إلى البلاد منعاً باتاً.



ثم جاء عام ١٩٦٤، ليشهد أولى ثمار الجهود التي بذلها سمو الشيخ خليفة على مدار السنوات السابقة. وقد تمثلت هذه الثمرة في تأسيس « مجلس نقد البحرين » الذي بدأ مزاولة مهامه وسط ظروف بالغة الصعوبة، كان من أبرزها التناقص الشديد الذي إشتعل بين مختلف أنواع العملات. وكان تأسيس هذا المجلس بحق نقطة تحول هامة في تاريخ إقتصاد البحرين بصفة عامة، وتاريخ نقدها بصفة خاصة. وقد تتابعت قرارات المجلس التي إستهدفت تنظيم أوضاع النقد في البلاد. وفي إطار قرار إستخدام الروبية، أصدر رئيس مالية الحكومة الشيخ خليفة بن سلمان إعلاناً في ٦ أكتوبر عام ١٩٦٥ بشأن « نظام إستيراد العملة إلى البحرين ». وبمقتضى ذلك الإعلان مُنعت عمليات إستيراد الأوراق المالية المعروفة باسم روبية الخليج، كما مُنِع إستيراد قطعة العملة المعدنية التي كانت تعرف باسم مسكوكات الخليج. وحدد الإعلان مقدار ما



سمو الشيخ خليفة بن سلمان (رئيس المجلس الإداري) ورفيق دريه السيد محمود العلوي أثناء العمل بمبنى سكرتارية الحكومة (١٩٦٧)

يمكن أن يستورده الفرد الواحد القادم إلى البحرين عبر المنافذ الرسمية من أوراق رويية الخليج، بما لا يزيد قيمته على ألف رويية. أما المسكوكات المعدنية فقد حدها الإعلان بما لا يزيد عن خمس روبيات.



وفي ظل إحساس عام بالإنتماء للوطن، ومع سعي البلاد نحو تأمين مصالحها الاقتصادية، توج « مجلس نقد البحرين » أعماله بإصدار قرار يُلغى فيه استخدام الروبية الهندية، ويعلن فيه إصدار عملة بحرينية وطنية خلال عام ١٩٦٥ . وفي هذا العام، عُيِّن سمو الشيخ خليفة رئيساً للمجلس، الذي كان يضم في عضويته كلا من السيد محمود أحمد العلوي، والسيد أحمد يوسف فخرو، والسيد أحمد علي كاثو، والسيد علي عبدالرحمن الوزان، والسيد س. لومب.

وبناءً على عرض من سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس المالية لما تم إتخاذه نحو إصدار عملة وطنية، أصدر سمو الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البحرين في اليوم السابع عشر من أكتوبر عام ١٩٦٥ مرسوماً، كان الأول منهما هو المرسوم رقم « ٩ مالية » لسنة ١٩٦٥ الذي حدد مواصفات النقد البحريني المقرر إصداره، من حيث الشكل والتصميم واللون. أما المرسوم الثاني، فقد حمل رقم « ١٠ مالية » لسنة ١٩٦٥، وأطلق عليه مرسوم النقد البحريني « اليوم المعين ». ونص هذا المرسوم على أن يكون يوم ١٧ أكتوبر من عام ١٩٦٥ هو اليوم المعين لإصدار العملة البحرينية الجديدة. ولإستكمال الترتيبات التي تضمن استقرار الأوضاع لمصالح العملة الجديدة، حدد المرسوم (١٠ مالية) الفترة التي يمكن خلالها إستبدال النقد المتداول في الأسواق بالعملية البحرينية الجديدة، بحيث تبدأ من اليوم المعين (١٧ أكتوبر عام ١٩٦٥) وحتى يوم ٢٢ من الشهر ذاته. وقد بلغ حجم الإصدار الأول من العملة الجديدة ٧,٨ مليون دينار بحريني.

وقد كانت سعادة الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البلاد كبيرة، وهو يطلع على أول إصدار لأول عملة وطنية، حيث أعرب للشيخ خليفة بن سلمان رئيس مجلس النقد عن « عظيم شكره وإمتنانه على الجهود الكبيرة التي بذلت لهذا العمل الوطني المتميز في الاقتصاد البحريني » وذلك حسب نص التصريح الذي أدلى به الشيخ عيسى بهذه المناسبة.

ويتذكر سمو الشيخ خليفة بن سلمان اليوم، بكثير من السعادة والرضا، تلك الجهود المضنية التي بذلت من أجل إصدار عملة وطنية في البلاد، مشيداً في هذا الشأن بجهود وإخلاص شخصيات وطنية عديدة وقفت إلى جانبه لتحويل الحلم إلى حقيقة. ومن بين هذه الشخصيات بصفة خاصة السيد محمود العلوي الذي وصفه بأنه كان معلماً ورفيق درب مخلصاً.



ويعد السيد محمود أحمد العلوي واحداً من أبرز الاقتصاديين الذين عرفتهم البحرين. وقد ولد السيد محمود في يوم الإثنين الأول من مارس من عام ١٩٠٩ في فريق المخارقة، أحد أحياء مدينة المنامة، حيث نشأ وترعرع. وفي عام ١٩١٩، غادر البحرين إلى الهند للدراسة، والتي إستمر فيها إلى عام ١٩٢٤. ثم عاد إلى البحرين ليواصل دراسته من خلال مدرسة الإرسالية الأمريكية بالمنامة حتى عام ١٩٢٦.

وقد بدأ السيد محمود حياته العملية مع مؤسسة يوسف بن أحمد كانو، حيث عمل أميناً للصندوق حتى عام ١٩٢٨. ثم إنتحق بوظيفة أمين صندوق ومحاسب مع حكومة البحرين في مكتب المستشارية. وبعد ذلك رقى إلى منصب رئيس دائرة الحسابات، ثم مديراً للمالية، ثم رئيساً للمالية والإقتصاد الوطني. وقد تولى السيد محمود الشؤون المالية خلال السنوات الصعبة التي مرت بها البحرين إبان الأزمة الاقتصادية العالمية، وأشرف خلال سنوات الحرب العالمية الثانية على الجهاز الذي أنشأته الحكومة لتحديد عمليات الشراء والإستيراد وإعادة التصدير، لتوفير الإحتياجات الأساسية للبحرين خلال تلك الفترة الحرجة. كما كان السيد محمود العلوي أحد المناصر الفعالة في إعداد البلاد لمرحلة الاستقلال، ووضع الأسس الحديثة لعملية تنظيم ميزانية الدولة. وينسب إليه الفضل في وضع أول ميزانية



السيد محمود أحمد العلوي



سمو الأمير وسمو رئيس الوزراء و بجانبهما السيد محمود الملوحي في إفتتاح منتزه عين هساري (أبريل ١٩٧٤)

سمو رئيس الوزراء والسيد محمود الملوحي والسيد يوسف الشيراوي في حديث
ودي مع السيد ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء الباكستاني الأسبق ديسمبر ١٩٧٣



مكتوبة في تاريخ البحرين الحديث، إلى جانب إسهامه في إتفاقيات تعديل
الالتزامات النفطية الدولية للبحرين، حتى تستكمل سيادتها وتعلن إستقلالها.

وفي تشكيل أول حكومة للبحرين إختار سمو الشيخ خليفة بن سلمان
السيد محمود العلوي وزيراً للمالية والإقتصاد الوطني. وكانت هذه الوزارة تضم
العديد من الوزارات الحالية. وقد تقلد السيد محمود العلوي العديد من
الأوسمة، منها وسام البحرين من الدرجة الأولى، ووسام عمان مدني من الدرجة
الثانية، والوسام البريطاني المدني الذي يمنح من أعلى الأوسمة التي كانت
تمنحها بريطانيا. وقد إستمر السيد محمود العلوي رقيقاً مخلصاً على درب
خدمة الوطن، يقدم عطاءه من موقعه كمستشار مالي لرئيس الوزراء، حتى توفاه
الله يوم الأربعاء الموافق ١٣ إبريل عام ١٩٩٤ . وقد شارك سمو أمير البلاد
وسمو رئيس الوزراء وجمع غفير من المواطنين في الصلاة على جثمانه، عرفاناً
وتقديراً للدور الكبير والهام الذي قام به لخدمة الوطن.



واثر الإلمثنان إلى انتظام تداول العملة الوطنية الجديدة، وتأمين سبل
حمائتها، بدأ سمو الشيخ خليفة السعي نحو تطوير عدد من المشروعات التي



وزير النفط السعودي السابق الدكتور أحمد زكي يمني يستقبل سمو الشيخ خليفة بن سلمان لدى نزول
سموه من اليخت « غزال » في مستشفى زيارة سموه إلى المملكة العربية السعودية (أبريل ١٩٦٦)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان والشيخ أحمد زكي يمني
ورئيس شركة أرامكو السعودية أثناء إفتتاح حقل أبو سمغة (١٩٦٦)



من شأنها دعم الاقتصاد الوطني للبلاد. وكان من بين هذه المشروعات تطوير
حقل أبوسعفة المشترك بين البحرين والمملكة العربية السعودية.

وفي هذا الإطار، قام سمو الشيخ خليفة بزيارة للمملكة العربية السعودية
يوم ٣٠ يناير عام ١٩٦٦، استهدفت مواصلة تدعيم العلاقات الأخوية الوطنية
القائمة بين البلدين والشعبين الشقيقين، وترسيخ أفاق التعاون المشترك بينهما
في العديد من المجالات. وقد وصل الشيخ خليفة على متن اليخت « غزال » إلى
ميناء الخبر بالمنطقة الشرقية للمملكة. وفي اليوم التالي لوصوله قام، برفقة
مضيفه الدكتور أحمد زكي يمانى وزير البترول والثروة المعدنية آنذاك، بزيارة
كلية البترول والمعادن. وكان الشيخ خليفة حريصاً على زيارة هذه الكلية لإعجابه
بها، ولإدراكه لأهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه خريجوها في تنمية إقتصاديات
الخليج. وأيضاً لعزمه إبتعثات طلاب من البحرين للدراسة بها وبغيرها من
الكليات بالمملكة العربية السعودية. كما كان لهذه الزيارة أثرها في بلورة
طموحاته في أن يكون للبحرين صروحها العلمية من الكليات والمعاهد.

وتوجه الشيخ خليفة بعد ذلك إلى منطقة رأس تنورة، يرافقه الدكتور أحمد
زكي يمانى والمهندس توماس باجر رئيس شركة النفط السعودية « ارامكو »
للمشاركة في إدارة صمّام تدفق النفط من حقل ابي سعة المشترك بين البلدين.

المجلس الإدارى

كان سمو الشيخ خليفة بن سلمان يقوم بدور رئيسى في إدارة أعمال
المجلس الإدارى، قبل فترة طويلة من توليه رئاسة هذا المجلس رسمياً إثر وفاة
الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة رئيس المجلس. وكان الشيخ عبدالله يتمتع
بمكانة خاصة بين أفراد العائلة الحاكمة والمواطنين، وذلك لحكمته ولكونه آخر
أبناء الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين الأسبق (١٨٦٩ - ١٩٣٢)
وعم الشيخ سلمان بن حمد، والد الشيخ عيسى والشيخ خليفة.

وكانت البحرين قد شهدت يوم ٢٣ أبريل عام ١٩٦٦ تشييع جنازة المغفور
له الشيخ عبدالله، حيث كان في مقدمة المشيعين سمو الشيخ عيسى بن سلمان
حاكم البحرين والشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي الذى كان قد
وصل في اليوم ذاته، وقبل الوفاة، ضيفاً على البحرين، وكبار أفراد العائلة
الكريمة وجمع من المواطنين.



المفطور له الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة
رئيس المجلس الإداري (١٩٥٦ - ١٩٦٦)

وتفادياً لأن تُحدث وفاة الشيخ عبدالله فراغاً في الهيكل الإداري للدولة، أصدر سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمره في ٢ مايو من العام ذاته، بتعيين سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيساً للمجلس الإداري، وذلك تقديرًا للدور الكبير الذي كان يضطلع به في إدارة أعمال هذا المجلس منذ فترة بعيدة، ولاسيما عندما تقدم الشيخ عبدالله بن عيسى في العمر، وحال تدهور حالته الصحية دون قيامه بإدارة أعمال المجلس.

وتجدر الإشارة هنا إلى تاريخ تأسيس المجلس الإداري وطبيعة صلاحياته. فقد أسس هذا المجلس في عام ١٩٥٦، عندما أصدر الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين (١٩٤٢ - ١٩٦١) القرارين رقم (١٩ و ٢٠) واللذين نص الأول منهما (رقم ١٩) على تشكيل المجلس الإداري، على أن يتولى الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة رئاسته، وعلى أن يضم في عضويته كلا من الشيخ خليفة بن محمد بن عيسى آل خليفة، والشيخ دعيج بن حمد آل خليفة، والشيخ خالد بن محمد آل خليفة، والسيد جي. دبليو. آر. شميث، والأستاذ أحمد العمران، والأستاذ سالم المريضة، وأن يقوم بأعمال السكرتارية الأستاذ يوسف الشيراوي.

ونص القرار رقم (٢٠) على «صلاحيات هذا المجلس لتتسبب الجهاز الحكومي وتسهيل أعماله والاتصال بالجمهور والقيام بتنفيذ ما يأمر به الحاكم، وعلى المجلس ألا يتدخل فيما يتعلق بدخل الدولة أو العلاقات الخارجية أو الشؤون السياسية» كما حدد القرار أن «على المجلس أن يبحث أية قضية إدارية تقدم له سواء عن طريق الحاكم أو مستشار الحكومة، أو بقرار خاص من المجلس، أو بطلب من أي دائرة حكومية، أو على إثر اقتراح من الجمهور، إذا ما وجد المجلس ذلك مناسباً. ويحق له أن يستدعي أي موظف حكومي عندما ينظر في أمر يتعلق بالدائرة التي يعمل فيها ذلك الموظف. وعليه أيضاً أن يحسم قدر المستطاع كل المسائل التي تصل إليه. أما الأمور المتعلقة بالقضايا الكبرى، فيجب أن ترفع إلى الحاكم، مباشرة أو عن طريق مستشار الحكومة. وعلى المجلس أن يوجهه عناية خاصة إلى العلاقات العامة، لكي يتسنى للعموم الإطلاع على قرارات الحكومة والأسباب التي دعت لاتخاذها».

وقد شرع المجلس الإداري برئاسة سمو الشيخ خليفة بن سلمان في ممارسة عمله، واضعاً نصب عينيه عدداً من المهام، في مقدمتها رفع

مستوى الخدمات للمواطنين، وتحسين الكادر الوظيفي للعاملين في الحكومة، والعمل على صياغة القوانين والقواعد المنظمة للعمل. ولم يغفل الشيخ خليفة عند تحديده لهذه المهام تحقيق الإصلاح الإداري في البلاد، وتنظيم الدوائر الحكومية بما يحقق تطوير أداؤها.

وفيما بقي الإقتصاد الوطني يشكل محور إهتمام الرئيس الجديد للمجلس الإداري ورئيس المالية سمو الشيخ خليفة بن سلمان في هذه المرحلة، كانت هناك قضايا أخرى تفرض نفسها على قائمة أولوياته وإهتماماته، حتى في ذروة إنهماكه في العمل على وضع الأسس التنظيمية الحديثة للدولة. ومن أهم هذه القضايا قضيتا الإستقلال عن بريطانيا، ووضع حد للمطالب الإيرانية بضم البحرين، وهو ما سنفرده فصلاً مستقلاً في هذا الكتاب.



وفي هذه الفترة، شغلت البحرين والساحة الخليجية بصفة عامة بقضية إقامة إتحاد الإمارات التسع، وهي الفكرة التي كانت قد طرحت بشكل رسمي للمرة الأولى في مؤتمر القمة العربي بالقاهرة عام ١٩٦٤. وقد واجهت الفكرة الكثير من العقبات في البداية، ولاسيما بسبب إستمرار الإحتلال البريطاني لدول المنطقة. غير أنه عندما أعلنت بريطانيا في عام ١٩٦٨ قرارها بالإنسحاب من الخليج قبل نهاية عام ١٩٧١، أصبحت الظروف مواتية بشكل أكبر لتنفيذ الفكرة. وفي ظل إحساس عام من دول الخليج العربية بضرورة المضي قدماً في سبيل تحقيق الإتحاد والتلاحم العربي، صدر الإعلان المشترك عن إجتماعي أبوظبي ودبي في ١٨ فبراير عام ١٩٦٨، والذي تضمن الدعوة إلى إقامة « اتحاد فيدرالي » بين إمارات الخليج. وقد كان سمو الشيخ عيسى بن سلمان هو أول حاكم في الخليج يعلن قبوله لدعوة إعلان أبوظبي ودبي. وتم الإتفاق على عقد إجتماع في دبي لبحث الموضوع خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ فبراير عام ١٩٦٨.

وقد شارك في هذا الإجتماع الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين، والشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس المجلس الإداري، وكذلك كل من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي، والشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي، والشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، والشيخ راشد بن حميد النعيمي حاكم عجمان، والشيخ أحمد بن راشد المعلا حاكم أم القيوين، والشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة، والشيخ محمد بن حمد الشرقي حاكم الفجيرة.



سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان
والشيخ محمد بن مبارك في اجتماع قادة دول الخليج في أبوظبي (١٩٦٨)

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان
والسيد محمود العلوي في اجتماع قادة دول الخليج في دبي



ورغم الصعوبات المتعددة التي واجهت هذا الإجتماع التاريخي، فقد أسفر عن إعلان « إتفاقية دبي » نسبة إلى المدينة التي إستضافت الإجتماع، وتم الإتفاق بموجبه على أن تستمر إجتماعات حكام الخليج بشكل دوري، على أن تتعقد في إحدى عواصم الإمارات مؤقتاً حتى يتم إختيار مقر دائم للإتحاد المزمع إقامته.

وبسبب وجود مشكلات موروثه بين البحرين وإيران لم تكن قد سُوّيت بعد، فقد صمدت إيران إلى شن حملة عنيفة تطالب فيها بالبحرين من ناحية، وتعارض من ناحية أخرى إنضمامها للإتحاد الإماراتي المرتقب. وترتب على ذلك أن تراوحت إجتماعات حكام الإمارات التمتع لبحث أمور إتحادها بين الدوحة وأبوظبي، وظهر الإصرار على ألا تكون المنامة عاصمة للإتحاد الفيدرالي المقترح، على الرغم من تفوق البحرين الواضح على كافة الإمارات التسع في جميع المعايير التي إتفق على وضعها كأساس لإقامة الإتحاد، مثل عدد السكان ومستوى التعليم ونسبته بين المواطنين، وإرتفاع مستوى الخدمات الصحية وتطور الأنظمة الإدارية والأنظمة القانونية، وهو ما إعتُرف وأقر به غالبية الأعضاء. إلا أن هذه المعايير كانت سبباً في إثارة بعض الخلافات، عندما شرعت الإمارات التسع في مناقشة القضايا الأساسية، مثل مسألة المجلس الوزاري، ومسألة التمثيل النسبي في مجالس الشورى.

وقد ساهم سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان بجهود مضيئة في هذه الإجتماعات، من أجل تسوية الخلافات الناشئة والحيلولة دون تفاقمها.

ومن ضمن الإقتراحات التي تقدمت بها البحرين للتخفيف من حدة هذه الخلافات، أن يكون هناك إستفتاء لرأى شعوب الإمارات التسع، كل في بلده، حول قيام الإتحاد وطريقة تحقيقه. غير أن هذا الإقتراح لم يلق القبول، الأمر الذي أدى إلى زيادة التوتر، مما حدا بالشيخ خليفة وبصراحته المهودة، أن يعلن « أن البحرين تؤمن بأن الإتحاد يجب أن يقوم بين الشعوب لا الحكومات، وإذا تفهم جميع الأطراف معنى وأهمية الإتحاد، فسننضم إليه. أما إذا لم يفهموا ذلك فسيكون لكل طريقته، متمنين التوفيق للجميع ».

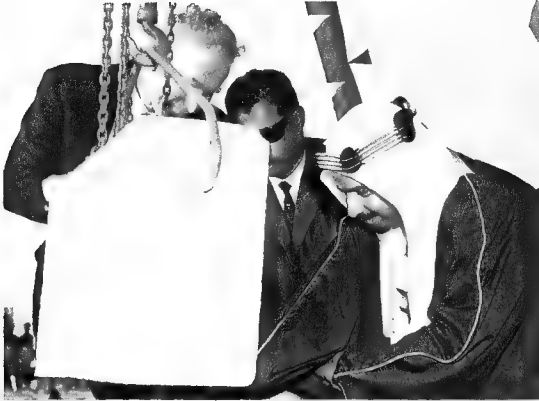
ولما بات واضحاً أنه من الصعب التقريب بين وجهات النظر المختلفة بما يسمح بتجاوز الخلافات، تم الإتفاق على إغلاق ملفات فكرة إتحاد إمارات الخليج في أكتوبر عام ١٩٦٩ .



سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة يطلعان على مجسم لشركة النجوم البحرين

أولى الصناعات الثقيلة

زغم الإدعاءات الإيرانية حول المطالبة بالبحرين، وما كان لها من تأثير سلبي على المستثمرين الأجانب في تلك المرحلة، تمكن مكتب الحكومة للتطوير والإنماء، والذي كان يرأسه الشيخ خليفة، من تحقيق نجاح كبير لتنشيط الوضع الإقتصادي في البلاد، وكسر الحاجز الوهمي الذي فرضته إيران بادعاءاتها. فقد أعلن في مؤتمر صحفي عقده في فندق « دورشمستر » في لندن يوم الأول من أكتوبر عام ١٩٦٨، عن إنشاء أول مشروع للصناعات الثقيلة في منطقة الخليج العربي بأسرها، يقام في البحرين. وجاء في البيان الرسمي لهذا المؤتمر أنه سوف يقام مصهر لصناعة الألمنيوم في البحرين، وأنه قد سبق هذا الاختيار للموقع إجراء دراسات لإنشاء هذا المصهر في كل من نيوزلندا وأيسلندا والنرويج. إلا أنه تم إختيار البحرين لتوفر الطاقة لديها، وكذلك لموقعها الجغرافي الوسيط بين الاسواق الصناعية الرئيسية في العالم.



سمو الشيخ عيسى بن سلمان (حاكم البحرين) يضع حجر الأساس لشركة المنيم البحرين

وقد جاء الإعلان عن إنشاء هذه المشروع « شركة المنيم البحرين - ألبا » بتكلفة مبدئية قيمتها عشرون مليون جنيه إسترليني، ليسجل نجاحاً وطنياً كبيراً لمكتب الحكومة للتطوير والإنماء، والذي أسس في عام ١٩٦٧ بهدف تحقيق التقدم الصناعي والإقتصادي في البلاد. وكان الإتفاق السابق لإقامة مشروع مصهر الألمنيوم قد تم في ٥ يونيو عام ١٩٦٧. إلا أن نشوب الحرب بين إسرائيل والعرب في ذلك اليوم خلق أوضاعاً جديدة في الشرق الأوسط بشكل عام. كما ساعد على ذلك أيضاً حدوث تطورات أخرى، مثل انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني، وقرار بريطانيا إلغاء معاهداتها الدفاعية مع دول الخليج، الأمر الذي جعل مسألة البدء في تنفيذ المشروع محل شك وتساؤل. وفي خضم هذه الظروف، أثير إقتراح بوجوب مساهمة البحرين في تمويل مشروع صهر الألمنيوم، وذلك بهدف تمزيقه وسرعة إنجازه. وقد أعلن الشيخ خليفة بن سلمان موافقة حكومة البحرين على هذا الإقتراح. وهكذا دخلت كشريك مباشر في المشروع، وبإملاك الحصص الأكبر فيه، تأكيداً لثقتها في

مستقبلها الإقتصادي، وهو ماكان له أثر إيجابي طيب لدى أطراف عديدة كانت معنية بإستطلاع مستقبل الإقتصاد في البحرين.

وكان المؤسسون عند تكوين شركة المنيوم البحرين « ألبا » هم (شركة المعادن البريطانية - ٢٥ ٪)، (اكتيبو لجت اليكيرو كوير - ٢٥ ٪)، (شركة المعادن الغربية - ١٢,٥ ٪)، (أورورا - ١٠ ٪)، (حكومة البحرين - ٢٧,٥ ٪). وقد مثل حكومة البحرين في مجلس الإدارة السيد محمود أحمد العلوي مدير المالية والسيد يوسف أحمد الشيراوي مدير مكتب شؤون النفط. وقد أعرب سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البلاد، عن ترحيب البحرين بتأسيس الشركة، حيث قال « إننا نرحب بصورة خاصة بأصدقاءنا المساهمين في المشروع، الذين برهنوا على أنهم يشاركوننا في إعتقادنا في مستقبل الخليج. وإننا نأمل بإخلاص بأن المستقبل سيظهر تطورات مثيرة أخرى مثل شركة ألبا في الخليج ». كما رحب سموالشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس المجلس الإداري ورئيس المالية والمسئول عن مصالح حكومة البحرين بقيام المشروع، وبالتعاون مع بريطانيا والسويد في هذا المجال.

وبعد ثلاثة أيام من إعلان إنشاء شركة المنيوم البحرين، بدأ المدراء المختصون يتوافدون على البلاد للبدء في تنفيذ هذا المشروع، حيث وصل كل من السيد « نيك كترينج » رئيس مجلس الادارة والسيد « برونو » رئيس إنشاءات الصهر البريطانية المحدودة، إضافة إلى فريق من الخبراء والفنيين. وقد شرعوا فور وصولهم في إعداد الترتيبات المتعلقة بالإ إنشاء. وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين ٦ أكتوبر عام ١٩٦٨، قام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البلاد، وبحضور سمو الشيخ خليفة وعدد كبير من المدعوين، بوضع حجر الأساس لأول صناعة ثقيلة ليس في البحرين فحسب وإنما في منطقة الخليج كلها. وفي يوم الإحتفال بوضع حجر الأساس، أعلن رئيس مجلس إدارة شركة المنيوم البحرين عن توسعات كبيرة ستجرى في المشروع بتكلفة اضافية تبلغ قيمتها عشرة ملايين جنيه إسترليني



وبعد متابعة دقيقة ومستترة من جانب سمو الشيخ خليفة بن سلمان لتطورات سير العمليات الإنشائية والتنفيذية للمشروع، جاءت اللحظة التي إنتظرها الجميع. ففي الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ١١ مايو عام ١٩٧١، شمل سموالشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد برعايته



سمو الأمير المفدى يصب أول سبيكة المنهوم في إفتتاح مصهر المنهوم البحرين - البها (١٩٧١)



سمو أمير البلاد وسمو رئيس الوزراء يرعيان الإحتفال بصب أول سبيكة المنهوم في البحرين (أغسطس ١٩٧١)

صب أول سبيكة المنيوم من إنتاج شركة المنيوم البحرين. وجاءت كلمات سمو الأمير في الإحتفال الذي أقيم بهذه المناسبة التاريخية معبرة عن الفرحة الغامرة التي عمت الجميع حيث قال « قبل ثلث قرن تقريباً، وعلى مسافة قريبة من هذا المكان، قام جدنا المغفور له الشيخ حمد بتدشين مصفاة النفط. وكان ذلك الحدث إيذاناً ببدء عصر من التصنيع الحديث الذي أسهم في بناء إقتصادنا الوطني. وكم يطيب لنا أن نجتمع في هذا اليوم الأغر، لتشهد حدثاً هاماً وإنجازاً عظيماً هو الأول من نوعه في العالم العربي، ونعتبره بحق مصدراً لفخرنا وفخر أبنائنا في هذه المنطقة من العالم ».

ويتذكر سمو الشيخ خليفة بن سلمان أن توقيت إنشاء مشروع شركة المنيوم البحرين (والتي تعد اليوم من أكبر وأضخم الشركات العاملة في هذا المجال على مستوى العالم كله) أسهم بشكل غير مباشر في علاج مشكلة تجارية كادت أن تحدث كساداً خانقاً في السوق البحرينية. فقد جاء إنشاء « ألبا » بمثابة دليل قاطع على ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبل الإستثمار والعمل التجاري والإقتصادي في البحرين. وكان البريطانيون في هذه المرحلة يعدون العدة للخروج من البحرين. وراح بعضهم يبتئ الشك في إمكانية أن تبقى السوق التجارية البحرينية مزدهرة بعد خروجهم، وهم الذين ينفقون ما يُقدر بستة ملايين جنيه إسترليني سنوياً على مشترياتهم من هذه السوق. لذلك زعموا أن السوق سوف تشهد بعد خروجهم إحجاماً كبيراً عن الشراء، وقلة إن لم تكن ندرة في السيولة.

وقد مثل هذا الوضع بالفعل تحدياً كبيراً إستقر في داخل نفس الشيخ خليفة بن سلمان كل بواعه إرادة مواجهة ذلك التحدي، والتصدي لعمل بهمة وإخلاص لتحقيق النجاح، تحذوه الثقة الأكيدة في بلوغ أهدافه الوطنية النبيلة.

وقد أدت المزاعم التي أطلقها البريطانيون بالفعل إلى إثارة القلق في الوسط التجاري. الأمر الذي تطلب جهداً كبيراً وواعياً قام به المجلس الإداري برئاسة سمو الشيخ خليفة بن سلمان لإعادة الثقة والإستقرار إلى السوق، إضافة إلى ما أرساه المجلس في هذه المرحلة من سياسات إقتصادية، بجذب الإستثمارات العربية والأجنبية وتوثيق العلاقات التجارية بين البحرين والعديد من الدول الشقيقة والصديقة.



سمو الشيخ عيسى بن سلمان (حاكم البحرين)
يفتح متجملة الأقمار الصناعية (١٩٦٨)

سمو الشيخ عيسى بن سلمان (حاكم البحرين)
أثناء الصالته بالأمير دوق أدنبره لدى إفتتاح
مستحقة الأقمار الصناعية (١٩٦٨)



وقد تضمنت الجهود التي قام بها الشيخ خليفة لتأكيد الثقة الشاملة في مستقبل الوضع الإقتصادي للبلاد أن إقترض شخصياً من البنوك للبناء وإقامة عدة منشآت، مما كان له الأثر الكبير في تشجيع الكثيرين على الإستثمار في مجالات شتى في البحرين.

وعن الدور الذي قام به سمو الشيخ خليفة بن سلمان لإحتواء هذه الأزمة وتطويقها بأسرع ما يمكن، يؤكد السيد علي بن يوسف فخرو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين أن الجهود التي بذلها سموه في دعم وحماية السوق البحرينية، واتصالاته في الداخل والخارج، والثقة التي كان يخاطب بها كل من يمنهم الأمر ويبشها في نفوسهم، كان لها فعل السحر في تهدئة المخاوف وإعادة الثقة والإطمئنان إلى النفوس. ويشير السيد علي بن يوسف فخرو إلى الرعاية الخاصة التي يوليها الشيخ خليفة دوماً لتأمين الإستقرار وبعث النشاط في السوق التجارية البحرينية، والاهتمام المتواصل الذي يبديه بعمل وجهود غرفة تجارة وصناعة البحرين. ويضيف السيد علي بن يوسف أن الشيخ خليفة كثيراً ما يستقبل أعضاء ومسؤولين من الغرفة، ويصفى إلى المشاكل التي تعوقهم في أداء عملهم، ويناقش معهم سبل حلها ويساعدهم على التغلب عليها، مما يسهم في دعم وإزدهار أنشطة السوق التجارية والصناعية في البلاد.

وكثمرة لهذه الجهود وتلك الرعاية، بدأت البلاد تشهد تدفقاً كبيراً للإستثمارات الأجنبية، وبمبالغ ضخمة، وذلك على عكس توقعات بعض الجهات الأجنبية. ومع تزايد إرتباط البحرين وتنامي علاقاتها بمختلف دول العالم، رأت القيادة أهمية دعم شبكة الإتصالات في البلاد، كواحدة من دعائم البنية الأساسية للتنمية الشاملة. وعليه، ففي يوم الاثنين ١٤ يوليو عام ١٩٦٩ دخلت البحرين عصر الإتصال عبر الأقمار الصناعية، وذلك من خلال المكالمات التي أجراها سمو أمير البلاد مع دوق أدنبره عبر محطة الأقمار الصناعية التي كان الأمير قد افتتحها في نفس اليوم، والتي تعد واحدة من الإنجازات التي حققها المجلس الإداري على طريق ربط البحرين بالعالم الخارجي.

مجلس الدولة

وقد شجعت النجاحات التي تم إنجازها في هذه الفترة على الإنتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل تطوير تنظيمات وآليات عمل الدولة الحديثة، وذلك وفق برنامج طموح تبناه سمو الشيخ خليفة بن سلمان وتعهده بالرعاية. وفي هذا

الإطار أعلن سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد، في كلمة بمناسبة عيد الجلول يوم ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٩، إنشاء مجلس الدولة (١) ،

وقد إستمرت المشاورات بين سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة على نحو مكثف حول التفاصيل المتعلقة بإنشاء مجلس الدولة حتى يوم التاسع من يناير عام ١٩٧٠، حين صدر عن الحاكم المرسوم رقم (١) لسنة ١٩٧٠ ويقضى بإنشاء مجلس الدولة الذي يتولي مسئوليات السلطات التنفيذية في البلاد، برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة.

وهي صباح يوم الأربعاء ٢١ يناير عام ١٩٧٠، إفتتح سمو الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البلاد أول جلسة لمجلس الدولة، بكلمة بين فيها المهمة الملقاة على عاتق أعضاء المجلس في هذه المرحلة الدقيقة، جاء فيها « عليكم أن تتحملوا مسئولية دوائركم وتوجيهها في الطريق التي تتطلبها البلد، وأن تتعاملوا مع زملائكم لتنسيق الأجهزة والخدمات، وأن لا تجعلوا تلك المهام والواجبات مع أهميتها تشغلكم عن الهدف الأهم من وراء تشكيل هذا المجلس، وهو دراسة ما يتطلبه المستقبل من تنظيم، وما تحتاجه البلاد من تخطيط إقتصادي، لرفع مستواها ودفعها في طريق التقدم والرفي ».



سمو الشيخ عيسى بن سلمان يفتتح بحضور سمو الشيخ خليفة بن سلمان أول جلسة لمجلس الدولة ١٩٧٠



سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان في صورة تذكارية مع أعضاء مجلس الدولة (١٩٧٠)

بعد ذلك ألقى سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس المجلس كلمة أعرب فيها عن شكره لصاحب السمو حاكم البلاد على الثقة التي أولاهها أعضاء المجلس لخدمة الوطن الحبيب. وعقد مجلس الدولة بعد ذلك جلسة مغلقة، ناقش فيها طريق سير أعماله. وقرر الإجتماع في يومي الأحد والأربعاء من كل أسبوع.

وفي العدد السابع عشر من مجلة « صدی الأسبوع » البحرينية، المصادرة بتاريخ ٢٧ يناير عام ١٩٧٠، وصف الأستاذ علي سيار رئيس تحرير المجلة إفتتاح أول جلسة لمجلس الدولة قائلاً « دخلنا القاعة. وجلت بعيني أتصفح الوجوه وجهاً وجهاً. كلها وجوه معروفة. بعضها كان في الظل قبل صدور مراسيم تشكيل المجلس الجديد، وبعضها كان في الصورة منذ زمن ليس بالقليل. ونقلت عيني إلى وجه الرجل الأول في الدولة. كانت الجدية هي التعبير الوحيد البارز في سمات وجهه. كان يبدو لي عظمة الحاكم وهو يتوسط مجموعة

الشباب (يقصد أعضاء مجلس الدولة) ساعاتها أنه مر فترة معاناة غير بسيطة. كان يبدو متعباً كمن سهر الليل بطوله. ومع ذلك كان هناك بريق في عينيه لا تخطئه العين. لعله بريق التطلع إلى مستقبل أفضل لهذا الوطن ... »
واستمر الأستاذ علي في وصفه « ونقلت عيني إلى وجه الشيخ خليفة، أول رئيس لأول مجلس دولة. كان هو الآخر يبدو متعباً، وهو يقف مع أعضاء المجلس الجديد في مواجهة الكاميرا للإلتقاط صورة تذكارية لأعضاء المجلس الجديد في أول اجتماع له. ولم يكن ذلك غريباً، فكل الذين عاشوا فترة الترقب والإنتظار شاهدوا مبني دار الحكومة وهو مضاء حتى ساعات متأخرة من الليل. كان معنى ذلك ان ساعات البحث المضنية التي شهدها المبني لم تكن كافية في النهار، فتواصلت حتى ساعة متأخرة من الليل. كل ذلك ترك أثره في وجوه الرجال الذين يسكون بزمام السلطة في البلاد، والذين كانوا طوال الأشهر القليلة الماضية في إجتماع دائم، لا ينفض حتى يتعقد ».



هوامش (١) وقد جاء في كلمة سموه « شميناً العزيز... رغبة منا في إرساء قواعد المستقبل المستقر والمزدهر لأبناء هذا الوطن، وبداية لسلسلة التنظيمات التطويرية التي تتطلبها المرحلة الراهنة ومتطلبات المستقبل، وترسيخاً لدعم الدولة العصرية المتطورة، وبالإشارة إلى ما ورد في خطابنا في عيد الجلوس بشأن الإصلاح الإداري والسياسي للبلاد، يمسئنا أن نعلن لأبناء الشعب الكريم المراسيم الثلاثة التالية، التي نعتبرها خطوة أولى تمهيدية في نطاق الإصلاحات والتنظيمات التي نطمح لهذا البلد العربي الناهض، وفي هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه. وتهدف هذه المراسيم، التي تقضى بإنشاء مجلس للدولة وإعادة تنظيم الدوائر الحكومية، إلى خلق جهاز تنفيذي فعال يكون نواة لسلسلة الإصلاحات المقبلة، وأداة صالحة وقادرة على نقلها إلى حيز التنفيذ. وسوف يقوم رئيس مجلس الدولة - حسب صلاحياته المتصوص عليها في هذه المراسيم - مع أعضاء المجلس بدراسة مشاريع الإصلاحات المقترحة، وتقديمها إلينا للنظر في إصدارها حسب مقتضيات المصلحة الوطنية العليا ».



شاه إيران ...

هو المعتد إلى التمهيد العربي

شاه إيران ... من العداء إلى النفدير العميق

لم أكن قد تجاوزت الحادية عشرة من عمري، عندما تقيع وعيي إلى إسم
الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة لأول مرة.

كانت البلاد تعيش نهاية مرحلة مطالبة شاه إيران الراحل محمد رضا
بهلوي بتبعية البحرين لإيران . وبالطبع، فأنني كناشيء صغير في مثل هذه السن،
لم أكن مدركاً على الإطلاق لمعنى وأبعاد تلك المفاوضات والأخذ والرد الذي
كان دائراً بين البحرين وإيران. لكن جرحاً عميقاً أحدثه في وجداني صبيان
من زملاء « الفريج » في تلك الفترة. فعن غير إدراك، راح هؤلاء الزملاء من
« الفريج » يهددون بعضهم البعض، ويهددونني أحياناً، بأن الشاه قادم، وأن
جيوشه سوف تستولي على ديارنا وتقتلنا أو تطردنا من البلاد، إلى غير ذلك من
العبارات التي كان الصبية يرددونها دون فهم لمعانيها أو إدراك لدلولاتها.

وأ تذكر أنني عشت في هذا الرعب الغامض فترة ليست بالقصيرة. ومما
زاد الأمر سوءاً بالنسبة لي، هو عدم قدرتي على أن أقضي بمخاوفي لأحد، أو
أن أستطلع حقيقة الأمر من أحد. وفي أحد الأيام، فوجئت بعلامات السرور
والإرتياح وقد علت وجوه كل من صادفتهم في البيت أو في « الفريج » بل وفي كل
أنحاء البلاد.

ومن استماعي عفواً ودون قصد لأحاديث الكبار، فهمت أن تطورات
حدثت لتزيل كل المخاوف التي زرعها في نفسي صبية « الفريج ». وتجرت
على السؤال، فجاءتني الإجابة مطمئنة ومؤكدة بأن « خليفة بن سلمان قد
وقف لهم، مؤكداً عروبة البحرين وأستقلالها عن إيران، وانتزع منهم إعترافاً
رسمياً بذلك ».

ومنذ ذلك اليوم، وأسم « خليفة بن سلمان » محفور في وجداني كواحد من أعظم رجالات هذا البلد، بما سعى إليه من حماية عروبة الوطن وإستقلاله. وما كان من شأن الأيام التي مرت عليّ منذ ذلك التاريخ إلا أن زادت، بإنجازات هذا الرجل لوطنه، الصورة رسوخاً في وجداني.



وقد ألحّت على خاطري، وبقوة، هذه الذكريات الشخصية وأنا بسبيل البحث في أحداث هذه الفترة من تاريخ العلاقات بين البحرين وإيران، ودور الشيخ خليفة بن سلمان فيها. فرأيت أن أسجلها كمدخل لهذا الفصل من تاريخ بلادي. فهي وإن كانت ذكريات شخصية، إلا أنها بالتأكيد تمطي في الوقت ذاته صورة عامة عن طبيعة ما كان سائداً في البلاد حيال هذه المسألة.



تقول وقائع التاريخ أن إيران لم تقف عند حد المطالبة بضم البحرين إليها، وإنما كانت وراء تحريك بعض الإضطرابات في البحرين منذ بداية القرن الحالي.

وعندما حدثت بعض المشكلات الداخلية في البحرين عام ١٩١٩، تعالت نداءات عديدة في إيران تطالب بتميين ممثل للبحرين في البرلمان الإيراني، وإجراء الانتخابات فيها. والواقع أن السبب الحقيقي وراء هذه المشكلات التي حاولت إيران تصويرها على نحو يخدم إدعاءاتها، كان المطالب التي تقدم بها الأهالي لحاكم البحرين في ذلك الوقت الشيخ عيسى بن علي آل خليفة بعدم تطبيق القوانين المدنية والجناثية التي وضعتها بريطانيا، وعدم وضع الجمارك تحت تصرف البريطانيين الذين أضروا كثيراً بمصالح التجار الوطنيين.

وتؤكد العديد من الدراسات والمراجع ذات الإسناد القوي، أن إيران كانت وراء الإضطرابات التي شهدتها البحرين عام ١٩٢٢، حيث كانت تحرض بعض السكان من ذوي الأصول الإيرانية على إحداث هذه الإضطرابات. وقد استغلت الصحف الإيرانية هذه الفرصة، لإثارة الشعب والرأي العام الإيراني تجاه إحتلال البحرين ووقوعها تحت السيطرة البريطانية. وأخذت هذه الصحف تطالب بإقامة قنصلية إيرانية في البحرين، حتى تتمكن من الإتصال ببعض السكان من ذوي الأصول الإيرانية، بحجة الدفاع عن مصالحهم.

وتقول المراجع أن إيران لم تقنع بهذا، وإنما مارست كافة أشكال المضايقات مع رعايا البحرين القادمين إليها لزيارة الأماكن المقدسة. ففي شهر يونيو عام ١٩٢٢، أرسلت القنصلية البريطانية في بندر عباس تقريراً إلى حكومتها، جاء فيه أن موظفي الجوازات الإيرانية في ميناء بندر لنجة قاموا بمصادرة جوازات السفر من رعايا البحرين القادمين لإيران لزيارة الأماكن المقدسة، وأعلنوا إعتبارهم من رعايا إيران. وعلى إثر ذلك، قدم الوزير البريطاني احتجاجاً لدى الحكومة الإيرانية في طهران على هذه التصرفات غير القانونية. وبالتالي، أصدرت حكومة طهران المركزية توجيهاتها إلى الجهات المختصة بعدم تكرار مثل هذه الأعمال مستقبلاً.

ولكن الصحف الإيرانية هاجمت هذا القرار، وطالبت الحكومة الإيرانية بإحتلال البحرين، مما اضطرت حكومة طهران إلى إصدار أوامرها إلى موظفيها بمعاملة البحرينيين كرعايا تابعين لها. وأرسلت عملاءها إلى البحرين لإجراء اتصالات باليرانيين المقيمين فيها، بغية إثارة الشغب والاضطرابات. وتركزت هذه الاتصالات مع بعض التجار الإيرانيين البارزين في البحرين. (١)

وفي عام ١٩٢٣، شدّد القنصل الإيراني في النجف الأشرف على جميع الإيرانيين والمواطنين في البحرين بضرورة تسجيل أسمائهم لدى القنصلية الإيرانية في النجف الأشرف. وقد سلّمت نسخة من هذا الإعلان إلى المندوب السامي البريطاني المقيم في العراق. وكان الإجراء البريطاني شديداً تجاه هذه التصرفات غير القانونية. فقد وجه المندوب السامي تحذيراً رسمياً إلى حكومة طهران، طالب فيه بسحب هذا الإعلان فوراً. (٢)

ومنذ تلك الفترة، اتخذت بريطانيا الإجراءات اللازمة لمواجهة الإدعاءات والإعلانات المصادرة من القناصل الإيرانيين في العراق. وقد أصدر المغفور له الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي عهد البحرين آنذاك، في ٩ سبتمبر عام ١٩٢٣، قراراً أعلن فيه « لقد نما إلى علمي أن بعض القناصل التابعين للحكومة الإيرانية يسجلون رعايانا من البعازنة على أنهم رعايا إيرانيين. ولذلك فإنني أحتج احتجاجاً شديداً على ذلك، باعتباره بشكل خرقاً صريحاً لحقوق السيادة المخولة لي كولي عهد للبحرين، وأعتبر إجراء أي تسجيل من ذلك النوع عملاً غير شرعي، كما سيُبعد الشخص الذي يقبل تسجيل نفسه، أو تسجيل أي فرد من أسرته، من البحرين بعد أن ينال جزاءه الرادع ».

كما وجه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إنذاره إلى الرعايا الإيرانيين المقيمين في البحرين بأنه « إذا ثبت تأمرهم فإنهم سينالون جزاءً رادعاً بما في ذلك مصادرة ممتلكاتهم وإبعادهم النهائي عن البحرين ».

وليس القصد من وراء سرد هذه التفاصيل الإساءة إلى دولة هامة ورئيسية في المنطقة، وإنما تقديم صورة متكاملة لخلفية هذا الموضوع التاريخية. ولكي تكتمل هذه الصورة، لا بد أن نورد ما تذكره الدراسات والمراجع في هذا الشأن من أن الإجراءات الصارمة التي اتخذت من جانب السلطات البريطانية وحاكم البحرين لم تردع إيران، ولم تنهها عن عزمها. ففي عام ١٩٢٧ لجأت إيران إلى أسلوب آخر، وهو إرسال عملائها ومهاجريها بغية تأليب شعب البحرين ضد حكامه، وإثارة الفتنة الطائفية في البلاد. وقد جاء ذلك في المذكرة التي بعث بها المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى حكومة الهند، حيث قال « إن البحرين أصبحت قاعدة للمؤامرات الإيرانية ويجب إيقاف الهجرة الإيرانية المكثفة إلى البحرين ».

وتقديراً لخطورة الهجرة الإيرانية إلى البحرين، اتخذت الحكومة البريطانية عدة إجراءات من شأنها الحد من هذه الهجرة. وكان من بين تلك الإجراءات أنها طلبت من حاكم البحرين، الذي كان بدوره مستاءً من هذه الهجرة، أن يصدر قانوناً في أول يناير عام ١٩٢٩، بعدم السماح بالدخول إلى البحرين لكل من يحمل جوازات أو وثائق سفر إيرانية، ووجوب الحصول على جوازات للسفر معتمدة من قبل القنصليات البريطانية الموجودة في بعض المدن والموانئ الإيرانية. وقد وقع على ذلك القرار « السير تشارلز بلجريف » المستشار الخاص لحكومة البحرين.

ولم ينجح قانون ١٩٢٩ في وقف هجرة الإيرانيين إلى البحرين. بل على العكس من ذلك، عمدت إيران إلى تكثيف موجات هذه الهجرة، مما اضطر حكومة البحرين إلى إصدار قانون الجنسية والملكية في عام ١٩٣٧، للحد من حصول الإيرانيين على الجنسية البحرينية.

وقد استمر حاكم البحرين في ذلك الوقت، في محاولة التصدي لهذه الإدعاءات المتجددة. وكتب في هذا الصدد رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني، طلب فيها من الحكومة البريطانية بموجب إتفاقية « الحماية » التصدي لهذه الإدعاءات والمطالب غير القانونية. وصرح في هذه الرسالة بأن

شيوخ البحرين يعتزمون إرسال الشيخ محمد، شقيق الشيخ حمد بن عيسى ولي العهد، إلى جنيف نيابة عن حاكم وشعب البحرين، للوقوف في وجه المطالب الإيرانية.

وفي أعقاب إنتهاء الحرب العالمية الثانية، تصورت إيران أن الوقت بات مناسباً لكي تحقق أطماعها في البحرين، وتؤكد دعوها السابقة، فقام البرلمان الإيراني في عام ١٩٤٦، بإصدار قرار يقضي بمزم إيران على ممارسة سيادتها على البحرين وتطبيق الرسوم البريدية الداخلية على الرسائل الصادرة إلى البحرين.

ثم إتخذ التصعيد الإيراني أبعاداً جديدة عندما أصدرت الحكومة الإيرانية في عام ١٩٥٧، قراراً جديداً يقضي بضم البحرين - التي أطلق عليها القرار إسم الإقليم الرابع عشر - إلى الأراضي الإيرانية.

وعلى مدى خمسة عشر عاماً من ذلك التاريخ، واصلت إيران إصدار البيانات والتصريحات التي تكشف عن نواياها إزاء البحرين وإصرارها على ضمها. وانتهزت فرصة قرار الإنسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي، الذي صدر في الأول من أبريل عام ١٩٦٨، لتؤكد من جديد ما أسمته بـ «الحقوق الإيرانية في الخليج».

ويذكر سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بالتقدير، الدور الذي قام به المغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الأسبق (١٩٦٤ - ١٩٧٥) في دعم موقف البحرين في مواجهة الإدعاءات الإيرانية. ويقول الشيخ خليفة أنه بحكم علاقات الأخوة العميقة والمودة الصادقة التي تربط بين الشعبين الشقيقين في المملكة العربية السعودية والبحرين، بذل الملك فيصل جهوداً كبيرة للتأثير على الإمبراطور محمد رضا بهلوي شاه إيران (١٩٤١ - ١٩٧٩) بخصوص سياسته وتوجهاته نحو البحرين.

وقد بلغ هذا التأثير مداه خلال الإجتماع التاريخي الذي عقد بينهما في جدة في أكتوبر عام ١٩٦٨، والذي تصدر موضوع البحرين جدول أعماله. وكانت الأوضاع السياسية في المنطقة آنذاك مازالت تمر بفترة حرجة للغاية، بسبب التوترات الإقليمية من جهة، والتداعيات التي أحدثتها المزايم الإيرانية من جهة أخرى.

وقد آتت الجهود السياسية والدبلوماسية البحرينية أولى ثمارها، عندما صرح شاه إيران محمد رضا بهلوي في ٤ يناير عام ١٩٦٩، أثناء زيارته لنيندولهي، بشأن سياسته تجاه البحرين قائلاً « إن جزر البحرين فصلها الإنجليز عن بلادنا قبل مائة وخمسين عاماً، والحقوها بإمبراطوريتهم. ولكن الوقت قد حان لكي يخرج الإنجليز من المنطقة، وأن يكون إنسحابهم إنسحاباً أساسياً وواقعياً. ومن ناحية أخرى فإن إيران تحرص على الالتزام بسياساتها القائمة على أساس عدم إعتداد القوة في الحصول على مكاسب إقليمية. وإذا كان سكان البحرين لا يرغبون في الإنضمام إلى بلادنا، فنحن لن نلجأ للقوة، لأن ذلك يتعارض ومبادئ سياستنا ».

وإثر العديد من الاتصالات غير المباشرة بين المسؤولين في البحرين وإيران، تم الترتيب لعقد لقاء بين المسؤولين في الدولتين. وأتفق على أن يكون هذا اللقاء في جنيف. وهناك، بذل الشيخ خليفة بن سلمان رئيس المجلس الإداري والشيخ محمد بن مبارك آل خليفة رئيس دائرة الخارجية والإعلام، جهوداً مضنية في المفاوضات التي جرت بين وفد البحرين ووفد الحكومة الإيرانية برئاسة الممثل الخاص لجلالة شاه إيران . وقد سالت سمو الشيخ خليفة « كيف إستطعتم مواجهة إيران التي كانت في أوج قوتها، مع الإمكانيات المتواضعة للبحرين ؟ »

فأجابني سموه ويكل لفة « إنه الايمان بالحق وقوة الإرادة ». ومضى يسرد عليّ ذكريات هذه المرحلة قائلاً « عندما جلسنا مع الوفد الإيراني لأول مرة على طاولة المفاوضات في جنيف، بدأ رئيس الوفد الإيراني بداية غير مناسبة، حيث راح يطلق التهديد والوعيد، بإسلوب لا يليق بجو جلسة مفاوضات بين بلدين. وكان من بين ما قال أن بإمكان إيران إرسال سفنها الحربية إلى البحرين، واحتلالها في ساعات وحسم المسألة. وعندئذ أبلغت رئيس الوفد الإيراني بأن البحرين قد تكون صغيرة المساحة، إلا أننا سوف ندافع عنها بكل ما نملك من قوة، وبكل إيمان وعزيمة، وحتى آخر قطرة من دمائنا، وأنه لن ينزل جندي أجنبي على أرضنا إلا ليجدها ناراً مشتعلة ». وأنهى الشيخ خليفة الجلسة، وغادر قاعة الاجتماعات بعد أن ختم كلامه للمسؤول الإيراني بقوله « نحن آتيناهنا للتفاوض وليس لسماع التهديدات ». ولم تمض سوى دقائق حتى دق جرس الهاتف في جناح الفندق الذي كان ينزل فيه الشيخ خليفة. وكان المتحدث رئيس الوفد الإيراني شخصياً، حيث طلب منه، وبطريقة دبلوماسية بدت مختلفة تماماً عن أسلوبه السابق، العودة إلى الاجتماع.

وقد كان من الواضح أن هذا التطور جاء بناءً على توجيهات من شاه إيران شخصياً، بعد أن تم إعلامه عبر الهاتف من قبل رئيس الوفد الإيراني بما دار في الاجتماع. وكان من الواضح أيضاً أن الشاه لم يعد لديه أدنى شك في عروبة البحرين وعدالة قضيتها. وما كانت هذه المفاوضات إلا وسيلة لحفظ ماء الوجه، ومحاولة لإظهار بلاده بالمظهر الحضاري الذي كانت أبعد ما تكون عنه خلال عقود من مطالبتها بالبحرين.

واستمرت المفاوضات بين الوفدين البحريني والإيراني عدة أشهر. واستمرت معها سلسلة من الاتصالات، على مستويات مختلفة، بين الجانبين من جهة، وبين البحرين وبريطانيا من جهة ثانية، وبين الدول الثلاث مجتمعة من جهة ثالثة، وأيضاً في إطار الأمم المتحدة. وكان للموقف الصلب الذي تبناه الشيخ خليفة، سواء في المفاوضات أو الاتصالات، أعظم الأثر في دحض الافتراءات الإيرانية، وتعزيز موقف البحرين. وقد دارت هذه المفاوضات والاتصالات المكثفة حول ثلاثة حلول رئيسية لقضية البحرين وإيران.

كان الحل الأول يتمثل في « مهاد الإستفتاء » الذي طرحه شاه إيران بشكل غير مباشر خلال زيارته للهند عام ١٩٦٩. إلا أن الشيخ خليفة كان متحفظاً إزاء القبول بهذا المبدأ، على أساس أنه ينطوي على التشكيك في عروبة البحرين، وأنه يمكن أن يؤخذ كسابقة تشجع الدول الكبيرة والقوية على المطالبة بأية دولة صغيرة، على أساس تاريخي أو مكاني.

وكان الحل الثاني متمثلاً في أن تقوم إيران بطرح الموضوع على اللجنة الدولية لتصنيفية الإستعمار، والتي كانت تعرف باسم « اللجنة ٢٤ ». وقد أدت التطورات الخاصة بالعلاقات بين بريطانيا وعدن إلى طرح فكرة هذا الحل. غير أن وضع البحرين كان مختلفاً تماماً عن طبيعية العلاقة التي كانت قائمة بين بريطانيا وعدن، والتي بمقتضاها وواقع حالها كانت الأولى تحتل الثانية عسكرياً.

أما الحل الثالث فقد تمثل في إمكانية رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية. غير أن ذلك بالطبع لم يكن من إختصاص المحكمة، حيث لم تكن هناك مشكلة قانونية بين العرب وإيران حتى تنظر المحكمة في حلها.

ومن جانب آخر وافقت البحرين، يساندها عدد من الدول العربية في الأمم المتحدة، على تكوين لجنة لتقصي الحقائق، يتولى السكرتير العام للمنظمة

الدولية تعيين أعضائها. إلا أن السكرتير العام لم يجد ضرورة لتشكيل مثل هذه اللجنة، واقترح بدلاً من ذلك إرسال مبعوث شخصي نيابةً عنه إلى البحرين، ليتقصى الحقائق ويجتمع بالأهالي، ثم يقدم تقريراً إلى السكرتير العام، ويُرفع التقرير بالتالي إلى مجلس الأمن، ليسجل كوثيقة دولية تعلن إيران إعرافها بها.

ومن خلال الاتصالات السرية التي جرت بين بريطانيا وإيران، تم الاتفاق بينهما على القبول بهذا الحل، الذي إعترض عليه الإتحاد السوفيتي السابق، حيث سجل مندوبه لدى الأمم المتحدة إعتراض بلاده على قيام السكرتير العام للمنظمة الدولية بإتخاذ هذه الخطوة دون أن يستشير الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ورد السكرتير العام على الإعتراض السوفيتي قائلاً « إن الأطراف المتنازعة إتفقت على طريقة الحل مسبقاً. وهناك سوابق عديدة حدثت في الأمم المتحدة وتصرّف فيها السكرتير العام ».



وفي الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخمسين من بعد ظهر يوم ٢٦ مارس عام ١٩٧٠ أعلنت إذاعة لندن أن كلاً من بريطانيا وإيران تقدمتا بطلب إلى السكرتير العام للامم المتحدة لإرسال مندوب من المنظمة الدولية لإستطلاع رأى شعب البحرين حول ما إذا كان يرغب في الإستقلال أو الإنضمام إلى إيران ».

وفي يوم الأحد ٢٩ مارس من العام ذاته أصدر مجلس الدولة في البحرين، بعد إجتماع مطول له برئاسة سمو الشيخ خليفة بن سلمان، بياناً لشعب البحرين جاء فيه « إن الموقف الإيراني تجاه البحرين من الأمور التي يجب معالجتها جذرياً، ليس باعتباره مسألة تخص البلدين فحسب، بل لضمان مستقبل دول المنطقة كلها » وأضاف البيان يقول « ولقد قبلنا بهذا الإجراء لأنه قبل كل شيء لا يمس سيادتنا وكرامتنا كبلد مستقل، ولا يعني إعترافاً منا بالإدعاء الإيراني، ولكن لكي نبرهن في الوقت ذاته على صدق نوايانا في مجال التعاون المخلص مع دول منطقتنا كلها ». وإستمر البيان يقول « أيها المواطنون ... إنها لفرصة تاريخية أن نقول كلمتنا علي مسمع من العالم كله، مؤكدين حقيقتنا، مظهرين وعينا ونضجنا ورقيننا، مثبتين تمسكنا بروح السلم من أجل تأكيد حقنا الذي سيبقى بإذن الله ناصعاً كاملاً، مع رسوخ كيان هذا البلد الجريق ».

ولم يكن الإستعداد لهذا الحدث قاصراً على البحرين وحدها. فقد كانت إيران من جانبها تبذل كل الجهد لتهيئة الجو لفتائج بعثة الأمم المتحدة، والتي لم يكن هنالك أدنى شك في أنها ستجنيء مؤكدة عروبة البحرين. وفي هذا الإطار، عقد مجلس النواب الإيراني جلسة طارئة برئاسة السيد عبدالله رياضي رئيس المجلس. وقد بدأ وزير الخارجية الإيراني السيد أردشير زاهدي الجلسة بكلمة مطولة تحت عنوان (قضية البحرين ومصير سكانها) نكتفي هنا بنقل الفقرة الأخيرة منها، حيث قال الوزير الإيراني « كما يعلم السادة النواب المحترمون، أن الحكومة البريطانية سوف تتسحب في سنة ١٩٧١ من (الخليج الفارسي) . وقد يبدو عندئذ أن العقبات الموجودة لإعادة البحرين قد زالت، وأن إيران سوف تتمكن بعد الإنسحاب من إحتلال الجزيرة بإرسال القوات إليها. إلا أنه يجب ملاحظة إمكان وقوع تغيرات بطبيعة سكان البحرين بفعل هذه المدة الطويلة التي تركت أثراً على الميول الباطنية لغالبية السكان هناك، دون أن تعلم الحكومة الشاهنشاهية شيئاً عن طبيعتها في الوقت الحاضر. واعتصماً على هذه الملاحظات، فقد حدد جلالة الشاهنشاه أريامهر في مقابلته الصحفية في يناير ١٩٦٩ في نيودلهي، الخطوط المنطقية والمقولة التي كان على إيران أن تختارها لحل قضية البحرين. وقال موضعاً في التصريحات الحكيمة هذه، لقد كانت إيران متمسكة دائماً بسياساتها المبنية على عدم إستخدام القوة للحصول على أراضٍ وإمتيازات إقليمية، ضد ميول ورغبات سكان تلك المنطقة. وأود أن أقول إنه إذا لم يرغب سكان البحرين بالإنضمام إلى بلادنا، فإننا لن نلجأ إلى إستخدام القوة أبداً، لأن إستخدام القوة لإستعادة هذه الجزيرة يتناقض ومبادئ سياسة حكومتنا. ومن جهة أخرى، ما الفائدة من إحتلال أرض للاحتفاظ بها بالرغم من معاداة سكانها لكم ؟ إن هذا العمل يعتبر قبل كل شيء إحتلالاً. ومع كل إحتلال يجب عليكم مراقبة وحفظ أمن وسلامة قواتكم المحتلة، وأن يقوم جنودكم في الشوارع بأعمال الحراسة في كل الأوقات، وهم معرضون لأخطار إطلاق النار والقنابل وغيرها من المخاطر. إن سياستنا وفلسفتنا تقوم على أساس عدم الإحتلال أو الإحتفاظ بأرض الغير بالقوة. أما بالنسبة لكيفية الحصول على الرغبات والميول الحقيقية لسكان البحرين، فقد قال الشاهنشاه أريامهر إن أي عمل يمكن أن يُبرز إرادة سكان البحرين بشكل نعترف به نحن وأنتم والعالم أجمع بصورة رسمية، فهو عمل جيد. وعلى ضوء ذلك جرى الإهتمام باختيار الطريق القانوني والمنطقي لحل قضية البحرين. وبعد إجراء الدراسات اللازمة، قررت الحكومة اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة بهذا الشأن، بإعتبارها المرجع الوحيد لتسوية الخلافات الدولية ».

وأرجو هنا ملاحظة استخدام المصطلح الإيراني لميارة (الخلافات الدولية) مما يمد إعتراضاً مبكراً وصريحاً ومباشراً من إيران باستقلال البحرين، حيث الخلاف بين « نولتين »، وليس ما كان يدعي البعض لديهم بأنها خلافات إيرانية داخلية.

ومن الطريف أن أربعة من مجموع خمسة أعضاء، كانوا يمثلون حزب إيران الكبرى في هذه الجلسة، صوّتوا بالموافقة على الحل المذكور، بينما صوّت نائب الحزب، السيد فضل الله صدر، ضد هذا الحل. وكانت نتيجة ذلك أن طرد السيد فضل الله من الحزب، بسبب إتخاذ هذا الموقف الماكس. كما أوقفت السلطات المختصة في إيران صحيفة (خاك خون) عن الصدور، إثر مهاجمتها للسياسة الإيرانية فيما يتعلق بقرارها حول إجراءات إنهاء المطالبة بالبحرين.

ومن جانبه، قال السيد مسعودي نائب رئيس مجلس الشيوخ الإيراني « إن البحرين قد تطورت في الوقت الحاضر، وشهدت تغيراً كبيراً » وأضاف السيد مسعودي، الذي نقل تصريحاته هذه راديو طهران الناطق بالإيرانية، قائلاً « ليس باستطاعة إيران أن تبني مواقفها على نظريات قديمة يعود عهدها إلى ماقبل مائة وخمسين سنة ... ».

والجدير بالذكر أن مجلس الشيوخ الإيراني كان قد وافق بالإجماع على الطريقة التي إتبعتها الحكومة الإيرانية لحل قضية البحرين. وفي مجلس النواب، وافقت جميع الأحزاب الإيرانية على نفس الطريقة، فيما عدا حزب واحد، هو حزب « بان إيران » المعروف بتطرفه. إلا أن أعضاء هذا الحزب في البرلمان كانوا قليلين، وبالتالي كان تأثيرهم ضعيفاً.

ويعد مواهقة الأطراف المعنية بقضية البحرين (بريطانيا وإيران وحكومة البحرين)، وفي الساعة السابعة من صباح يوم ٢٠ مارس عام ١٩٧٠، كان سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس مجلس الدولة في قاعة التشريعات بمطار البحرين الدولي، في إنتظار وصول لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة. وضمت البعثة في عضويتها ستة ممثلين دوليين من إندونيسيا وأيرلندا وفرنسا والهند والأردن، إضافة إلى رئيسها المندوب الإيطالي السيد « ونسبير جيو شارددي ». وأعلن « جيو شارددي » لدى وصوله مطار البحرين، أنه سوف يقوم بزيارة المؤسسات والهيئات والمنظمات والجمعيات وبعض أفراد الشعب. كما أعلن ترحيبه بكل من يود القيام بزيارته أو الإتصال به بكل حرية. وفي ختام حديثه، أكد أنه سوف يقوم بعمله بكل أمانة وحياد وتجرد وعدل، دون تحيز أو ميل، مع عدم التدخل في الشؤون اليومية للمواطنين.

وقد تم وضع برنامج الإستطلاع للجنة الأمم المتحدة، بحيث يشمل معظم مناطق البلاد، وقد بدأت البعثة هذه اللقاءات مع المواطنين في عصر نفس يوم الوصول، وذلك في قاعة المؤتمرات في فندق الخليج، حيث كان رجال الدين هم أول من التقت بهم البعثة وذلك في الساعة الخامسة عصرًا ، ثم توالت هذه اللقاءات لمعظم الأندية والجمعيات والقرى والمؤسسات، وذلك حرصاً من جانب اللجنة على أن يشمل الإستطلاع معظم فئات وأفراد الشعب، وعلى سبيل المثال، اجتمعت البعثة مع إدارات أندية العروبة والخريجين والبحرين وجدحفص والنسور والسنايس والجزائر والفردوسي وسترة والرفاع والبرموك والإصلاح والتعيم والأهلي والترسانة. كما كان للجمعيات النسائية دورها، حيث إلتقت البعثة بإدارات جمعية رعاية الطفولة والأمومة ونهضة فتاة البحرين. هذا بالإضافة إلى الجمعيات الأخرى مثل أسرة الأدباء والكتاب وأسرة فناني البحرين وجمعية الهلال الأحمر البحريني، والعديد غيرهم.

وبينما كانت لجنة تقصي الحقائق تقوم بمهمتها في البحرين، كان وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأستاذ عمر السقاف يقوم بزيارة إلى إيران. وقد صرح السقاف خلال هذه الزيارة بقوله « إن موقف إيران في مسألة البحرين هو موقف سلمي ومنطقي، وأن السياسة الحكيمة للشاهنشاه كانت دوماً مبعث التقدير » وجاء هذا التصريح في إطار الجهود التي كانت تقوم بها المملكة العربية السعودية لدعم قضية البحرين، وإعطاء حكومة الشاه التقدير الإقليمي الذي كانت بحاجة إليه داخلياً.

وفي ١٩ أبريل عام ١٩٧٠، سافرت اللجنة بعد الإنتهاء من مهمتها في البحرين إلى جنيف. وفي الثلاثين من الشهر نفسه قدم السيد « جيو شاردي » تقريراً كاملاً بنتائج عمل بعثته في البحرين إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وقد ذكر « جيو شاردي » في تقريره أنه « تعمد إستطلاع رأي الجمعيات والنوادي والمواطنين العاديين، كما زارت البعثة ثلاث قرى نائية، وأجرت الكثير من المقابلات والاتصالات الشخصية. كما أن أكثر الردود التي تلقاها إلتقت عند قاسمين مشتركين، أولهما: تطلع الجميع إلى الهدوء والإستقرار في المنطقة، وقيام علاقات أوثق بين زعماء دول الخليج بما فيها إيران. وثانيهما: قيام دولة ذات سيادة وإستقلال تامين. وقالت الأغلبية العظمى إن هذه الدولة يجب أن تكون دولة عريية. والجدير بالذكر أن هذا التقرير الذي إعتمده مجلس الأمن الدولي وإعترفت على أساسه جميع دول العالم

باستقلال البحرين قد شمل أرخبيل البحرين بأكمله وجميع جزرها بما فيها جزر حوار، بما ينهي ليس مطالبات إيران فحسب، بل يجعل المطالبات القطرية في « حوار » غير ذات موضوع وغير قائمة أصلاً.

وقبل إنعقاد مجلس الأمن للمصادقة على بيان لجنة تقصي الحقائق، سافر وفد البحرين إلى الأمم المتحدة. وكان مؤلفاً من رئيس دائرة الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، والمستشار القانوني لمجلس الدولة الدكتور حسين محمد البحارنة، وبعض المختصين.

وفي ١١ مايو عام ١٩٧٠، صادق مجلس الأمن على تقرير لجنة تقصي الحقائق حول مشكلة البحرين. وبهذا سقطت المطالبة الإيرانية بالبحرين، بعد إدعاءات استمرت أكثر من ١٥٠ عاماً. وبعد أن أكدت اللجنة الدولية - على أرض الواقع - استقلال البحرين وعروبتها الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، لم يعد أمام حكومة شاه إيران سوى الإعراف بالأمر الواقع. ومن ثم عمدت إلى التقارب مع البحرين، فأرسلت في ١٧ مايو عام ١٩٧٠ وفداً برئاسة وكيل وزارة الخارجية للتهنئة بصدور القرار. ومن غرائب الصدف أن يكون هذا الوكيل هو نفس المسؤول الذي ترأس الوفد الإيراني لأول مفاوضات في جنيف مع البحرين ١

ولتأكيد الأصالاة العربية للبحرين قام رئيس مجلس الدولة آنذاك سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في يونيو عام ١٩٧٠ بأول زيارة رسمية يقوم بها مسئول بحريني إلى إيران منذ ما يقارب القرن من الزمان.

وفي أعقاب هذه التطورات، أخذت العلاقات البحرينية الإيرانية في التحسن بشكل كبير للغاية، حيث لم تمر فترة طويلة على عودة سمو الشيخ خليفة من إيران، حتى وصلت البحرين دعوة أخرى إلى سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البلاد آنذاك من الشاه محمد رضا بهلوي يدعوها لزيارة إيران. وفي ١٨ ديسمبر من نفس العام قام الشيخ عيسى بتلبية هذه الدعوة.



وانطلاقاً من الحرص الذي أولاه الشيخ خليفة لتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البحرين وإيران، ورغبة منه في تعزيز آليات العمل السياسي والتبادل التجاري والإقتصادي بينهما، قام في ٢٤ مايو عام ١٩٧٥ بزيارة ثانية إلى طهران تلبية لدعوة رسمية من السيد أمير عباس هويدا رئيس الوزراء الإيراني آنذاك.

وقد كان لهذه الزيارة، وفق ما تناقلته وكالات الأنباء العالمية، طابعاً مميزاً، حمل في طياته تقديراً إيرانياً كبيراً لهذا السياسي العربي التقدير القادم من البحرين. وانعكس هذا التقدير على كل شيء، ابتداءً من جدول الأعمال الحافل الذي أعد قبل الزيارة. وعند وصول الشيخ خليفة والوفد المرافق له إلى مطار طهران، أحيط باستقبال رسمي حافل. ورافقت موكبه عربيات تجرها الخيول إلى وسط العاصمة الإيرانية. هذا بالإضافة إلى الحفاوة البالغة من الشعب الإيراني الذي إصطف على جانبي الشوارع لتحية الوفد البحريني. وقد بلغت هذه الحفاوة والتقدير لشخص الشيخ خليفة قمّتها خلال وبعد المباحثات التي أجراها مع شاه إيران السابق. ففي ختام جولة المباحثات التي أجريها في القصر الامبراطوري بطهران، مشى الشاه مع الشيخ خليفة حتى باب القصر. وهناك، توقف الشيخ خليفة مودعاً، ومعبراً للشاه عن شكره والوفد المرافق. فما كان من الشاه إلا أن أصر على توصيل ضيفه إلى مقر إقامته في أحد القصور الملحقة بالقصر الرئيسي، وذلك سيراً على الأقدام عبر حدائق القصر الشاسعة، ووسط دهشة كافة المسؤولين الإيرانيين المرافقين الذين لم يمتدوا رؤية إمبراطورهم وقد نَحَى جانباً مقتضيات البروتوكول الخاص بالبلاط الشاهنشاهي. وكانت هذه لفحة تقدير خاصة من جانب الشاه لضيفه الكبير.





علامات الإعجاب والتقدير تبدو واضحة على وجه شاه إيران محمد رضا بهلوي أثناء اجتماعه بسمو الشيخ خليفة بن سلمان (مايو ١٩٧٥).

شاه إيران محمد رضا بهلوي يقوم بتوصيل سمو الشيخ خليفة بن سلمان إلى مقر إقامة سموه في أحد القصور الملحقه بالقصر الشاهنشاهي بطهران (مايو ١٩٧٥)



وعندما أطاحت الثورة الإيرانية بنظام الشاه، الذي أجبر على مغادرة إيران في ١٦ يناير عام ١٩٧٩، وقبل أيام قليلة من عودة الإمام الخميني إليها في الأول من فبراير من نفس العام، فإن البحرين - شأنها شأن مختلف دول المنطقة، وربما العالم كله - أخذت ترقب تطورات الأوضاع في إيران، معتبرة أن ما تشهده هو شأن داخلي يخص شعبها وحده.

وقد أعقبت هذه المرحلة، فترة شابها القلق والريبة من قبل العديد من دول المنطقة تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران، والتي أعلن عن قيامها في الثاني من أبريل عام ١٩٧٩. وربما كان سبب هذا القلق هو عدم وضوح الرؤية بالنسبة لطبيعة التوجهات على الساحة الإيرانية، وتعدد هذه التوجهات وأحيانا تضارياها.

وفي ظل هذا القموض، جاءت تصريحات من آية الله صادق روحاني في يوليو عام ١٩٧٩، لتهدد بحدوث منعطف سلبي على العلاقات بين البلدين. فقد أعلن روحاني أن الاتفاق الإيراني البحريني عام ١٩٧٠ غير شرعي، مما أثار حفيظة حكومة وشعب البحرين. وقد هاجم سمو الشيخ خليفة بن سلمان هذا التصريح، ورد عليه بالقوة التي يوجبها حق البحرين والشرعية الدولية.

ولم تمض فترة طويلة، حتى أعلن السيد إبراهيم يزدي وزير خارجية إيران آنذاك، أن تصريحات آية الله صادق روحاني تعبر عن رأيه الشخصي، وليس عن رأي الحكومة الإيرانية.

وفي ٢٩ سبتمبر من العام نفسه، أعاد آية الله صادق روحاني تصريحاته. وفي نفس اليوم أكد وزير الخارجية مرة أخرى أن تلك الأقوال لا تعكس وجهة نظر الحكومة الإيرانية. وفي أكتوبر من العام نفسه، نفى رئيس الوزراء الإيراني المهندس مهدي بازرگان بصورة قطعية أن تكون لبلده أهداف توسعية في منطقة الخليج. وأكد أن تصريحات آية الله روحاني ليس لها أية قيمة سياسية. وعلى ضوء ذلك، توجه في ١٠ نوفمبر من العام نفسه نائب رئيس الوزراء الإيراني السيد صادق طيبيائي إلى البحرين، إستجابة لمبادرة سورية إستهدفت تحسين العلاقات البحرينية الإيرانية. والتقى طيبيائي خلال هذه الزيارة بأمر البلاد ورئيس الوزراء، وأعلن أن الثورة الإيرانية تحترم إستقلال جميع الدول المجاورة. وفي مايو عام ١٩٨٠، زار البحرين وزير الخارجية الإيراني السيد صادق قطب زاده، في محاولة أخرى لتحسين العلاقات بين البلدين.



سمو رئيس الوزراء يستقبل وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي (مايو ١٩٩٣)

إلا أن نشوب الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر عام ١٩٨٠، كان سبباً في إلحاق الجمود - وربما التوتر - بالعلاقات الإيرانية الخليجية المربية، ليس فقط إنطلاقاً من الموقف الخليجي والعربي المساند بشكل عام للمعراق، ولكن أيضاً بسبب الشكوك التي تملكت العديد من دول المنطقة بأن إيران، ومن خلال سعيها لتصدير أفكار ثورتها، كانت مصدر العديد من المؤامرات والمحاولات التخريبية التي تم إكتشافها في هذه الدول، فيما استمرت السلطات الإيرانية في إنكارها لهذه الإتهامات.



هوامش (١) الدكتور محمد حسن العيدروس: العلاقات المربية - الإيرانية - منشورات ذات السلاسل - الكويت ١٩٨٥
(٢) نفس المصدر



فكر العرب

فيام الدولة

سألت الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة من أهم وأغلى الإنجازات الوطنية في نظره، فأجاب الرجل دون تردد « العمل من أجل تحقيق إستقلال وسيادة البحرين، كفاية أساسية بعد ذاتها، وكخطوة هامة نحو الإنطلاق لتحقيق تقدم البلاد وبناء نهضتها الحديثة »



ولا يختلف إثنان على أن الرابع عشر من شهر أغسطس عام ١٩٧١، يوم لا يُنسى في تاريخ البحرين الحديث. ففي ظهيرة ذلك اليوم، إلتف أهل البحرين جميعهم، رجالاً ونساءً، كبيراً وصغيراً، حول أجهزة الراديو، غير عابئين بحرارة الجو التي تبلغ ذروتها في هذا الوقت من العام. واحتيست أنفسهم وهم يترقبون بشغف ولهفة سماع صوت الرجل الذي عرفوه وأحبوه، والذي ناضل لسنوات طويلة من أجل هذه اللحظة، لحظة تحقق الأمل وتحول الحلم إلى واقع، وهو يلقي على مسامعهم أهم بيان في تاريخ بلادهم. وكان البيان مذاعاً على الهواء مباشرة من قاعة الإجتماعات بدار الحكومة في المنامة. وجاء صوت الرجل يتدفق قوة وحماساً، ويبعث في سامعيه إحساساً بالفرحة والأمل لم يسبق لهم أن عاشوه أو عرفوه.

كان ذلك الصوت هو صوت الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، وكان البيان هو بيان الإستقلال.

وفي ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي - ١٥ أغسطس ١٩٧١ - وبعد ليال وأيام من العمل الشاق والجهد المتواصل، عاد الشيخ خليفة إلى نفس القاعة التي أعلن منها بيان الإستقلال، ليشرف بنفسه على ترتيبات الحفل الذي



سمو الشيخ عيسى بن سلمان يوقع إتفاق إنهاء الملاقات التماهدية مع
بريطانيا بحضور سمو الشيخ خليفة بن سلمان (أغسطس ١٩٧١)

سمو الشيخ خليفة بن سلمان أثناء المؤتمر الصحفي الذي عقده عقب
إنهاء الملاقات التماهدية بين البحرين وبريطانيا (أغسطس ١٩٧١)



كان من المقرر إقامته في الحادية عشرة من صباح نفس اليوم، بمناسبة التوقيع على وثيقة إنهاء المعاهدة الخاصة التي كانت قائمة بين البحرين والمملكة المتحدة. وقد قام سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البلاد، بحضور سمو الشيخ خليفة، بالتوقيع على هذه الوثيقة ممثلاً لقبادة وإرادة شعب البحرين، بينما قام السيد « جيفري آرثر » المقيم السياسي وممثل ملكة بريطانيا بالتوقيع نيابة عن الحكومة البريطانية.



وقد وضع هذا التطور التاريخي نهاية مرحلة كانت أحداثها قد بدأت قبل نحو مائة وعشرة أعوام، وبالتحديد يوم ١٣ مايو عام ١٨٦١، عندما وقع الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة حاكم البحرين في ذلك الوقت معاهدة العلاقة الإرتباطية مع بريطانيا. وجاءت التطورات التي توالى بعد ذلك، لتؤكد أن تلك المعاهدة كانت جسراً إستطاعت البحرين عبه أن تخطو خطوة على طريق إمتلاك إرادتها. فقد خرج المقيم السياسي البريطاني في إيران آنذاك السيد « جونز » على رأس حملة بحرية بريطانية صغيرة قوامها أربع سفن حربية من ميناء بوشهر الإيراني، وحاصر ميناء المنامة، وراح يستعرض قوته العسكرية ويهدد بإستخدام السلاح إن لم توقع البحرين على معاهدة الصداقة. ورغم أن هذه المعاهدة كانت تعطي بريطانيا إمتيازات واسعة في البحرين، إلا أن الشيخ محمد بن خليفة أثر المبادرة إلى توقيعها، إدراكاً منه بأن موازين القوى آنذاك كانت تميل كلها لصالح بريطانيا، ولكن عامل الوقت كان بكل تأكيد في صالح البحرين. فبقاء بريطانيا في منطقة الخليج عموماً، والبحرين على وجه الخصوص، كان وضعاً محكوماً عليه بالإنتهاء إن عاجلاً أو آجلاً، وذلك بحكم التغير في الأوضاع الإستراتيجية العالمية.

وقد كان السبب الذي دعا إلى تواجد قوات بريطانية في الخليج العربي، هو حماية مستعمراتها في شبه القارة الهندية من أطماع أعدائها. لذلك عمدت بريطانيا إلى جعل الخليج العربي بحيرة بريطانية، وخط دفاع أول لحماية مستعمراتها في الهند. وفي منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، بدأت بريطانيا تعيد النظر في سياستها تجاه منطقة شرق السويس، وخاصة الخليج وجنوب الجزيرة العربية حول عدن، وذلك بسبب الأوضاع التي سادت الشرق الأوسط في ذلك الوقت، والتي جعلت بريطانيا تعيد النظر في تخطيط سياستها العالمية بأكملها. فقد انسحب

البريطانيون عام ١٩٤٨ من فلسطين التي كانت من أكبر قواعدهم في منطقة شرق قناة السويس. كما تخلت بريطانيا عام ١٩٥٤ عن قاعدتها في منطقة قناة السويس، بعد أن تعرضت لهجمات الفدائيين في مصر. وقد واجهت الحكومة البريطانية بسبب ذلك إحتجاجات شديدة من قبل الجناح اليميني في حزب المحافظين.

ويعد العدوان الثلاثي الفاشل على مصر عام ١٩٥٦، أعيد تقييم السياسة البريطانية. وظهرت إستراتيجيتها الجديدة في عام ١٩٥٧، عندما أصدرت وزارة الدفاع البريطانية « الكتاب الأبيض » الذي تضمن الخطوات العريضة لسياستها الدفاعية، والتي كانت تركز على وجود قواعدها في شرق السويس وفي شرق أفريقيا.

وكان إنشاء القواعد البريطانية التسع في الخليج، تمويضاً عما خسرت بريطانيا في قناة السويس عقب العدوان الثلاثي على مصر. كما عوّضت بريطانيا بهذه القواعد التسع قواعدها في عدن، والتي اضطرت إلى الجلاء عنها بسبب المشاكل والضغوط التي تعرضت لها بفعل حركة الثوار في اليمن الجنوبي.

وفي عام ١٩٦٢، أصدرت وزارة الدفاع البريطانية الكتاب الأبيض الثاني، وكان عنوانه « السنوات الخمس القادمة ». وقد بيّن الكتاب أهمية البترول في السياسة البريطانية، وأكد إلزام بريطانيا بخططها الدفاعية وتقديم المساعدات العسكرية إلى حلفائها. ثم عادت الوزارة فأصدرت كتاباً أبيض جديداً عام ١٩٦٧، تضمن تخفيض عدد قواتها شرق السويس، بسبب الدوافع الإقتصادية والرغبة في خفض النفقات العسكرية.

وفي ١٦ يناير عام ١٩٦٨، صرح السيد « هارولد ولسن » زعيم حزب العمال ورئيس الحكومة البريطانية، في مجلس العموم البريطاني قائلاً « لقد عزمنا على سرعة سحب قواتنا من الخليج. وقد يتنا لحكام الخليج أن إهتماماتنا الأساسية في رخاء الخليج مازالت كما هي ».



ولم يمر وقت طويل على توقيع وثيقة إنهاء المعاهدة البحرينية البريطانية، حتى صدر عن سمو الشيخ عيسى بن سلمان مرسوم بشأن إعادة التنظيم

السياسي والإداري للبلاد. وطبقاً لهذا المرسوم تم تغيير اسم إمارة البحرين إلى دولة البحرين، وكذلك لقب حاكم البحرين وتوابعها إلى أمير دولة البحرين. وتبع ذلك صدور مرسوم آخر بإعادة التنظيم الإداري للدولة، حيث تم تغيير مسمى مجلس الدولة إلى « مجلس الوزراء » وتسمية رئيس مجلس الدولة إلى « رئيس الوزراء » وأعضاء مجلس الدولة إلى وزراء.

ويذكر سمو الشيخ خليفة أن الفرحة الشعبية المارمة التي عمت البحرين بهذه المناسبة، زادتته تصميمًا على أن يكون هذا التغيير في التسميات تحولاً حقيقياً في مضمون التنظيم السياسي والإداري للبلاد، وعلى أن تبدأ الحكومة العمل على إنطلاق البحرين نحو تبوء المكانة اللائقة بها على خريطة العالم.

وكم كانت بمعاداته غامرة، وهو يقف إلى جانب شقيقه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد، يتلقى التهاني من رؤساء وأعضاء الوفود الرسمية التي توافدت على البحرين بهذه المناسبة التاريخية، من مختلف البلدان الشقيقة والصديقة.

ويذكر سمو الشيخ خليفة أن الفترة الزمنية الفاصلة بين إستقلال دولة البحرين وإستقلال دولة قطر الشقيقة كانت أياماً معدودة. فقد حصلت دولة قطر على إستقلالها يوم ٣ سبتمبر من نفس العام، إثر توقيع معاهدة الصداقة مع بريطانيا. وفور إعلان إستقلال دولة قطر، إبتعث سمو الأمير المفدى وفداً رفيع المستوى برئاسة سمو الشيخ خليفة بن سلمان للتهنئة بهذه المناسبة.

ويقول سمو الشيخ خليفة إن تحقيق الإستقلال عن بريطانيا مع الإبقاء على علاقات صداقة قوية معها، خطوة جديدة أمكن تحقيقها على درب تأمين سيادة وإستقلال البحرين، وذلك بفضل ما أنعم الله به عليها من تلاحم صادق بين القيادة والشعب، مما كان له أعظم الأثر في كل ما إستطاعت إنجازه على كافة المستويات.



تلك كانت لحظة إستعراضنا من خلالها بقليل من التفصيل، أهم أحداث الفترة التي سبقت الإستقلال، وما واكبها من أحداث ارتبطت بالأطماع الإيرانية في البحرين والتصدي لها، وما تلاها من إرساء قواعد الدولة الحديثة. غير أن الدور والجهود التي قام بها سمو الشيخ بن سلمان على مدى سنوات طويلة من أجل إستقلال البحرين وتأمين سلامة البلاد في مرحلة ما بعد الإستقلال، ثم وضعها في المكان اللائق بها على خارطة العالم المتحضر، تستحق في رأيي أن ينفرد لها كتاب مستقل.



صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء (وخدام الحرمين الشريفين جلالة الملك) همد بن عبدالعزيز آل سعود في زيارة إلى دولة قطر لتقديم التهاني إلى سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (نائب الحاكم وولي العهد آنذاك) بمناسبة اعلان إستقلال دولة قطر (٤ سبتمبر ١٩٧١)

الجلسة الأولى

في تمام الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الأربعاء الموافق ١٨ أغسطس عام ١٩٧١، إفتتح سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين الجلسة الأولى لأول مجلس للوزراء في الدولة. وبعد الإفتتاح عُقدت في قاعة الإجتماعات بمبنى الحكومة الجلسة الأولى والتاريخية لمجلس الوزراء، برئاسة سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء. وقد تضمن جدول أعمال هذه الجلسة العديد من الموضوعات المترتبة على إعلان الإستقلال، والخطوات التي تمتاز الدولة إتخاذها في هذا المجال. كما تقرر أن يقوم الدكتور حسين محمد البحارنة، وزير الدولة آنذاك، بالسفر إلى القاهرة لتقديم طلب البحرين للإنضمام لجامعة الدول العربية بصورة رسمية إلى الأمين العام للجامعة السيد عبدالخالق حسونة، وهو ماتم بالفعل يوم السبت ٢١ أغسطس عام ١٩٧١ .



صورة تذكارية لسمو الأمير وسمو رئيس الوزراء مع التشكيل الوزاري الجديد (١٩٧٢)

سمو الأمير المفدى يترأس إجتماعاً للحكومة بحضور سمو رئيس الوزراء (ديسمبر ١٩٧٢)



وواصل مجلس الوزراء جلساته، فمقد جلسته الثانية صباح يوم الإثنين ٣٠ أغسطس. وقد تصدّر جدول أعمال هذه الجلسة مشروع مرسوم بتنظيم وزارة الخارجية، ومشروع قانون تنظيم السلكين الدبلوماسي والفنصلي. كذلك أطلع المجلس على الدعوة الموجهة إلى رئيس الوزراء من الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء المصري آنذاك ، للقيام بزيارة رسمية لمصر. كما وافق المجلس في هذه الجلسة على أن يترأس الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير الخارجية ووزير الإعلام بالوكالة، وفد البحرين لإجتماع جامعة الدول العربية الذي عقد في القاهرة في ١١ سبتمبر من العام نفسه، وكذلك رئاسة وفد البحرين لحضور إجتماعات الدورة السادسة والعشرين للجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك والتي بدأت في ٢١ من الشهر نفسه .

ويعد مشاورات بين أمير البلاد ورئيس الوزراء، جاءت هدية سمو الأمير لشعبه المحب الوفي، عندما أعلن يوم ١٧ نوفمبر عام ١٩٧١ « لقد كان الهدف الذي وضعناه نصب أعيننا هو توفير الظروف المعيشية الطيبة لجموع أبناء شعبنا . ومن هنا كان تخطيطنا لبناء مدينة عيسى النموذجية، لتوفر لمواطنينا، وخاصة من ذوي الدخل المتوسط والمحدود، السكن اللائق. وبالفعل، أصبحت مدينة عيسى تضم الآن حوالى ١٥٠٠ عائلة، جاءت من مختلف أنحاء البلاد . ولما كنا نرغب في تخفيف العبء المالي على ساكني مدينة عيسى وتحسين ظروفهم، وإبتهاجاً بعيد إستقلال بلادنا العزيزة، فقد أصدرنا أمراً بإعفاء جميع ساكني المدينة الحاليين من الأقساط المستحقة عليهم »

وفي ١٢ ديسمبر عام ١٩٧٢، جرى أول تمديدٍ وزاري، عندما سُلمت حقيبة وزارة التربية والتعليم إلى الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة، خلفاً للأستاذ أحمد العمران الذي عُين مستشاراً للأمير. كما عين الأستاذ إبراهيم محمد حسن حميدان وزيراً للعمل والشئون الإجتماعية، بدلاً من الأستاذ جواد سالم العريض الذي أصبح وزيراً للدولة لشئون مجلس الوزراء .

ويقول سمو الشيخ خليفة إنه إستاداً إلى الدعم الذي لقينته الحكومة من قبل سمو أمير البلاد، تواصلت الجهود نحو تحقيق الطموحات سريعاً وبلا توقف، حتى يتم وضع البحرين في إطار الدولة الحديثة، وحتى تتحقق تطلمات وطموحات هذا الشعب الوفي العظيم.

وانطلاقاً من ثقافة القيادة السياسية في البلاد، بأن وجود دستور قوي ومتوازن يعد ضرورة أساسية من ضرورات تقدم ورفي الدول، كان الحرص منذ الشهور الأولى لإستقلال البحرين على أن يكون للدولة دستورها الوطني الذي تعتز به. وعلى هذا الأساس، قام أمير البلاد في ٢٠ يونيو عام ١٩٧٢، بإصدار المرسوم الذي كان قاعدة الإنطلاق نحو إعداد دستور الدولة، والذي نصت المادة الأولى منه على أن « يُنشأ مجلس تأسيسي لوضع مشروع دستور للبلاد، ويتألف من إثنين وعشرين عضواً ينتخبهم الشعب بطريق الإنتخاب العام السري المباشر، ومن عدد لا يزيد عن عشرة أعضاء يعيّنون بمرسوم، ويكون الوزراء أعضاء في المجلس بحكم مناصبهم ».

وعلى إثر ذلك، عمد سمو الشيخ خليفة إلى تطوير الجهود الهادفة إلى نهضة المجال لسير العمل الرسمي والشملي في الطريق السليم والمنظم، حتى يرى دستور البلاد النور. وقد شهد يوم ١٩ يوليو من العام نفسه صدور مرسومين، أولهما المرسوم الذي صدر عن رئيس الوزراء وحدد فيه المناطق والدوائر الإنتخابية، وذلك بتقسيم البلاد إلى ثمان مناطق تضم تسع عشرة دائرة. أما المرسوم الثاني فقد صدر في اليوم ذاته عن سمو الأمير بشأن أحكام الإنتخابات للمجلس التأسيسي، وفيه حُددت فئات وأعمار الناخبين وبقية الشروط التي يمتنع توافرها فيهم.

وفي ٣١ يوليو عام ١٩٧٢ صدر قرار من وزير البلديات والزراعة، بشأن تشكيل « لجان تسجيل الناخبين في جداول الإنتخابات ». وحدد هذا القرار عدد لجان التسجيل وتشكيلها ومقارها في جميع المناطق الإنتخابية. وجدير بالذكر في هذا الصدد، أن من أهم الأسباب التي أدت إلى إسناد مسئولية الإنتخابات إلى وزارة البلديات والزراعة، هو خبرتها الطويلة في مجال الإنتخابات، حيث أن البحرين عرفت الإنتخابات المباشرة منذ فترة العشرينيات من خلال المجالس البلدية.

ولما كان من الضروري تحديد أسماء المناطق الإنتخابية، فقد صدر عن رئيس الوزراء في ٢١ أغسطس عام ١٩٧٢ قرار بشأن « المناطق والدوائر الإنتخابية ». وبعد أن تحدد الهيكل الإداري اللازم للمشروع، بدأ العمل في الجانب التنفيذي من عملية إنتخاب المجلس التأسيسي لإعداد دستور الدولة. وقد تواصلت جهود الشيخ خليفة بن سلمان بلا كلل، سعياً لتحقيق هذا المهمة الكبيرة دون تأخير. وفي ١٥ أكتوبر عام ١٩٧٢، صدر عن وزير البلديات والزراعة

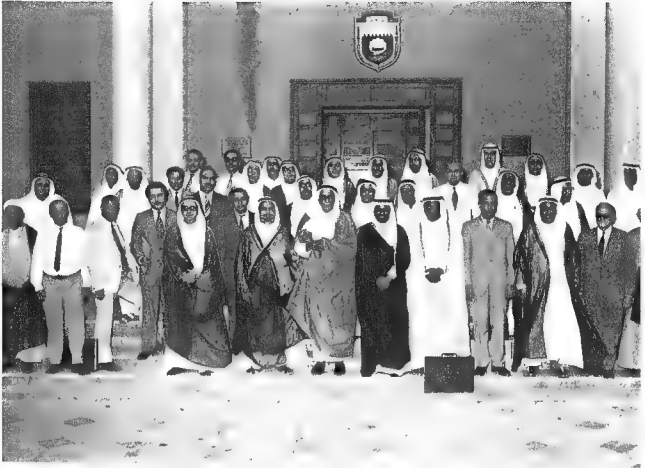
إعلان بشأن توزيع بطاقات الناخبين. وحدد الإعلان أماكن توزيع هذه البطاقات لجميع الدوائر، كما حدد مدة شهر واحد، يبدأ من ١٦ أكتوبر وحتى ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٢ لتوزيع هذه البطاقات. ودعا الإعلان مواطني البحرين الذين تنطبق عليهم شروط الانتخابات، إلى المبادرة بإستلام بطاقاتهم الإنتخابية. ولأول مرة إمتلأت شوارع البحرين بالمصقات التي تحمل صور المرشحين.

وجاءت أولى نتائج عملية انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي لإعداد دستور البحرين، بالإعلان عن أسماء الفائزين بالتركية وكانوا : علي صالح الصالح، علي بن إبراهيم عبدالعال، عبدالله الشيخ محمد المدني، محمد علي آل ضيف، محمد حسن الفاضل.

ومالبث أن جاء اليوم الخامس في تاريخ المجلس التأسيسي لإعداد دستور البحرين- إذ بدأت عملية إنتخاب باقي أعضاء المجلس في كافة المناطق والدوائر الانتخابية في مختلف أنحاء البلاد. وفي الساعة الثامنة من صباح اليوم الأول من ديسمبر عام ١٩٧٢، توافد المواطنون على صناديق الإنتخاب. واستمرت العملية الإنتخابية طوال ساعات اليوم. وفي الساعة الثامنة من مساء اليوم ذاته أغلقت صناديق الإقتراع، ويات الجميع ينتظرون ما سوف تسفر عنه عمليات فرز الأصوات لإختيار ٢٢ عضواً من بين ٥٨ مرشحاً.



سمو رئيس الوزراء يتابع عملية التصويت لإنتخاب رئيس ونائب الرئيس للمجلس التأسيسي (ديسمبر ١٩٧٢)



سمو رئيس الوزراء في صورة تذكارية مع الوزراء وأعضاء المجلس التأسيسي بعد انتهاء أعمال المجلس

وكمادته التي مازال سموه يحافظ عليها حتى اليوم، والمتمثلة في القيام بزيارات تفقدية مفاجئة لمختلف مواقع العمل والإنتاج في الدولة، كان الشيخ خليفة حريصاً في هذا اليوم على تفقد مواقع الدوائر الانتخابية للإطمئنان على سير الأوضاع بها. وعلى الرغم من أن هذه كانت المرة الأولى التي تجرى فيها إنتخابات على هذا المستوى في البحرين، إلا أنه لم تحدث أية مشاكل أو شكاوى تذكر، ماعدا شكوى المسؤولين في مراكز الانتخابات من أن الأكل المقدم لهم رديء..!! وقد علق الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة وزير البلديات والزراعة آنذاك على هذه الشكاوى بقوله « سوف نقدم وجبات أفضل للمسؤولين في الإنتخابات القادمة للمجلس الوطني ».

وقد أسفرت هذه الإنتخابات عن فوز كل من العادة: جاسم محمد مراد، حسن علي المنوخ، خليفة أحمد البنعلي، خليفة عبدالله المناعي، رسول عبدالعلي الجشبي، عبدالحميد محمد العريض. عبدالعزيز سعد الشمال، عبدالعزيز محمد الراشد، عبدالعزيز منصور العالي، عبدالكريم عبدالعلي العليوات، علي عبدالله سيار، عيسى

أحمد قاسم، قاسم أحمد فخرو، محمد حسن كمال الدين، محمد سعيد الماحوزي،
محمد عبدالله المطوع، ملا حسن أحمد زين الدين، محمد عبدالله محمد.

وفي التاسع من ديسمبر عام ١٩٧٢، صدر عن سمو أمير البلاد مرسوم
بتعيين ثمانية أعضاء في المجلس التأسيسي وهم: السادة: إبراهيم حسن كمال،
إبراهيم عبدالحسين العريض، أحمد علي كانو، محمد حسن خليل دواني، محمد
يوسف جلال، طارق، عبد الرحمن المؤيد، صادق محمد البحارنة، راشد
عبد الرحمن الزباني.

وفي غضون أسبوع واحد من صدور هذا المرسوم، أي في يوم السبت ١٦
ديسمبر من نفس العام، كانت قاعة المجلس التأسيسي بمبنى بلدية المنامة قد
تأهت للحدث الكبير. ففي تمام العاشرة من صباح ذلك اليوم وصل إلى مبنى
بلدية المنامة سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، يرافقه سمو
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد ووزير الدفاع، والوزراء وأعضاء
المجلس التأسيسي ووجهاء وأعيان البلاد. وفي الساعة العاشرة والنصف، وصل
سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد إلى مبنى البلدية، وتوجه إلى
قاعة المجلس التأسيسي، يرافقه سمو رئيس الوزراء وسمو ولي العهد. وأصدر
أمير البلاد الأمر بإفتتاح المجلس التأسيسي لإعداد دستور البحرين. وخلال
الكلمة التي أعطت إشارة البدء لأعمال المجلس، أعرب سمو الأمير عن رغبة
البحرين في مواصلة العمل في مجال الإصلاح الإداري، في ذات الوقت الذي يتم
فيه العمل لإجراء التطوير الدستوري اللازم، والنظام القضائي، والنظام القانوني
في البلاد. « كذلك أعرب سموه في كلمته عن حرص البحرين حكومة وشعباً
على تقوية أواصر المودة وعلاقات الأخوة مع الدول العربية الشقيقة وسائر
الدول الإسلامية الأخرى.

وفي الوقت الذي أسفر فيه هذا الإحتفال عن دخول البحرين مصراً
جديداً من عصور تطورها الدستوري، فإن حضور عدد كبير من الوفود من خارج
البحرين للمشاركة في حفل إفتتاح المجلس التأسيسي، أوضح الإهتمام الكبير
الذي أبدته الدول الأخرى بالتجربة الدستورية في البحرين. ولم يقتصر الأمر
على حضور وفود من دول الخليج العربية - مثل المملكة العربية السعودية التي
حضر عنها نائب رئيس أركان الجيش السعودي، والكويت التي مثلها وفد كبير
ضم كلاً من رئيس مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير
الصحة ورئيس الأركان العامة للجيش الكويتي ومدير الصندوق الكويتي للتنمية

وعنداً من المسؤولين الكويتين، وقطر التي شارك منها اللواء الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني القائد العام للجيش القطري، ودولة الإمارات العربية المتحدة التي أرسلت وفداً رفيع المستوى - بل شارك في الإحتفال أيضاً عدد من المسؤولين والسفراء من الأردن ولبنان والعراق ودول أخرى، وذلك في الوقت الذي قامت فيه المحطات التلفزيونية في كل من المملكة العربية السعودية والكويت وإيران بتغطية هذا الحدث الكبير إعلامياً.

وفي تمام الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم ذاته، افتُتحت الجلسة الأولى للمجلس التأسيسي برئاسة سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء. وقد بدأ الشيخ خليفة الجلسة بكلمة بهذه المناسبة قال فيها « أحبيكم أطيب تحية، وأشارك حضرة صاحب السمو أميرنا المفدى التهئة الحارة لكم بعضوية المجلس التأسيسي، كما أعبر عن ثقتي في أننا سنكون في أداء الأمانة التي وضعت في أعناقنا عند حسن ظن سموه، وعند ثقة وتطلعات شعب البحرين العزيز » واستمر سموه قائلاً « وإنني باسمكم وأسمي لأقدم لحضرة صاحب السمو بجيزيل الشكر على تفضله بإفتتاح هذا المجلس الموقر، وعلى توجيهاته الجليلة التي سيكون لها أطيب الأثر في سهر عملنا. هذا وإننا سنعمل إن شاء الله بروح الفئة الواحدة المتعاونة على ما فيه الخير، دون النظر لكون العضو وزيراً أو منتخِباً أو معيناً. فالمصلحة العامة رائدنا كافة، والرأي الصائب ضاللتنا جميعاً ».

وفور إنتهاء سمو الشيخ خليفة بن سلمان من إلقاء كلمته، إنتقل إلى جدول الأعمال، حيث تلا على الحضور الفقرة التي تنص على إنتخاب رئيس للمجلس. وبناءً على مقترحات الأعضاء تم طرح إسمين لرئاسة المجلس. وبعد إجراء عملية الإقتراع، فاز الأستاذ إبراهيم عبدالحسين المريض بمنصب الرئيس، وذلك بحصوله على ٢٢ صوتاً مقابل ١٨ صوتاً للسيد عبدالعزيز الشعلان. عندئذ أعلن رئيس الوزراء فوز الأستاذ إبراهيم عبدالحسين المريض برئاسة المجلس، وهنأه بفوزه ودعاه إلى المنصة. وبعد ذلك إتخذ الشيخ خليفة مكانه بين أعضاء المجلس. ثم وقف الأستاذ إبراهيم المريض رئيس المجلس المنتخب وألقى كلمة جاء فيها « إنني أشكركم على هذه الثقة الغالية التي وضمتموها في لإشراف على رئاسة هذا المجلس. وأنا في حياتي كلها كنت دائماً أعتبر نفسي ابناً باراً للبحرين. وأرجو بإتاحتكم لي الفرصة أن تجعلوني باراً أكثر لخدمة بلدي وإخواني في هذا المجلس إن شاء الله ». ثم جرى التصويت على منصب نائب الرئيس فحاز الأستاذ عبدالعزيز الشعلان بعد أن حصل على ٣٦ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً للسيد صادق محمد البحارنة. وفاز الأستاذ قاسم محمد فخرو

بمنصب أمين سر المجلس بعد أن حصل على ٢٧ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً لمنافسه عبدالله المدني. وفي ذات الجلسة تحدد نظام عقد المجلس لجلساته، حيث تم الإتفاق على أن يعقد المجلس جلستين أسبوعياً، الأولى يوم السبت والثانية يوم الثلاثاء. وبعد اكتمال هذه الإجراءات، أصبح المجلس على أهبة الإستعداد لأن يبدأ نشاطه الفعلي. وفي ١٩ ديسمبر بدأ المجلس أولى جلساته لتحقيق حلم إعداد دستور دائم للبحرين.

ويعد أن أصدر المجلس التأسيسي قرار الثلاثية الداخلية للمجلس، بدأ جلساته التي جاء بعضها ساخناً ومشوياً بالتوتر. وقد شهدت إحدى هذه الجلسات توتراً شديداً بسبب ماكتبه الأستاذ علي سيار رئيس تحرير « صدى الأسبوع » وعضو المجلس بتاريخ ١٢ مارس عام ١٩٧٣، حيث قال إن « السيد إبراهيم المريض وجه إساءة أكثر من باللغة يوم السبت الماضي إلى أعضاء المجلس التأسيسي، عندما تمطى وراء كرسي الرئاسة، وهدد الأعضاء وتوعدهم بالويل والثبور وعظائم الأمور، وبأنه سيتخذ في حقهم أقصى العقوبات إن هم أساءوا الأدب. والغريب في الأمر حقاً أن أحداً من السادة أعضاء المجلس لم يحرك ساكناً ولم يرد على حضرة السيد رئيس المجلس. لم يقل له أحد مثلاً بأن كرسي الرئاسة لا يجيز له أن يخاطب أعضاء المجلس التأسيسي الذين جاء بهم الشعب بهذه اللغة الخالية من التهذيب والخالية من اللياقة ». وجاء في المقال أيضاً « لم يقل له أحد مثلاً بأنه ليس في مقدوره أن يتصرف مع أعضاء المجلس التأسيسي كما يتصرف أستاذ في المدرسة مع الطلاب. فأعضاء المجلس كرامتهم فوق كل كرامة، واحترامهم واجب تفرضه المهمة التي أوكلها اليهم الشعب. ثم من قال بأنه يستطيع أن يتخذ في حقهم أقصى العقوبات ١١ ٩. وماهي هذه العقوبات التي يهدد بها السيد رئيس المجلس السادة أعضاء المجلس ؟ »

ويسبب هذا المقال، تؤثر جو الجلسة التالية لنشره. فبعد إفتتاح الجلسة، فاجأ الرئيس أعضاء المجلس بالقول « إنني أمثل الديمقراطية التي أتاحتها صاحب السمو بإختياري عضواً وبإختياركم لي رئيساً. أود أن أبين لكم مدلول التجربة التي مرت، وهي أن كل عضو يتمتع بحصانة في هذا المجلس وفي خارج هذا المجلس. وهذه الحصانة تقتضي إلزام العضو بجميع إلزامات الديمقراطية والتمتع بجميع حقوقها. والتجربة هي أن حدثاً وقع في هذا المجلس وفرض المجلس بأغلبيته على أحد الأعضاء أن يعتذر. لكنه نقل حصانته إلى خارج المجلس، واتخذ صحيفته ليتناول الحادثة كما تعلمون على غير حقيقتها. وأنا لا أعتقد أن أي عضو، وأنا بينكم، يحق له نقل ما حدث هنا إلى خارج المجلس. لأنني ملزم بأغلبية،

والأغلبية هي التي تقرر كل ما يتعلق بالجلسة ومصالحها . لهذا فأنا أرى أنني لا أستطيع أن أقوم بالواجبات التي يفرضها عليّ قيامي بهذا العمل . لهذا أطلب من الأخ عبدالعزيز الشملان .. أن يتولى الرئاسة ... » .

وقد كانت هذه الجلسة عاصفة بكل معنى الكلمة، حيث دارت أحاديث ومناقشات، وشهدت ضجة وإحتداداً من البعض . ولوضع حد لهذه الجلسة الساخنة تقدم العضو علي الصالح (وزير التجارة حالياً) قائلاً « لا داعي لتطويل الموضوع . والمشكلة بسيطة جداً ويمكن حلها بروح التسامح والمحبة » .

وعليه، رد الاستاذ علي سيار « حرصاً مني على أن لا تهتز التجربة الديمقراطية، وعلى أن تسير هذه التجربة في طريقها الذي رسمه لها صاحب السمو أمير البلاد، وعلى هدي ورغبة الشعب، فأني أقدم اعتذاري عما بدر مني في حق الرئيس وشخصه . وأن يعتبر كلامي كأن لم يكن » .

وقد واصل المجلس جلساته على إمتداد ستة أشهر كاملة، بذل خلالها الأعضاء جهوداً خارقة للمادة بدعم وتشجيع مستمرين من جانب سمو الشيخ خليفة بن سلمان، سعيًا لتحقيق ما كانت تصبو إليه الففوس على إمتداد عقود طويلة . وكان يوم التاسع من يونيو عام ١٩٧٣ هو اليوم الذي تكللت فيه جهود المجلس بالنجاح، وشهدت قاعة بلدية المنامة هذا اليوم حفلاً تاريخياً، حيث ألقى الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء كلمة قال فيها « إنه لمن دواعي الفخر والإعتزاز أن تكون قد أنجزنا ما شرفنا بالتكليف به بنجاح، لإرساء قواعد الدولة الحديثة على أسس ديمقراطية حقّة . وما تحقق ذلك إلا بفضل جهود مخلصه وضعت المصلحة العامة ومصلحة الوطن والمواطنين فوق كل إعتبار . وإن الثقة التي أولانا وإياكم هذا الشعب المخلص، كانت في مكانها وكنتم أهلاً لها . وما ساد جو هذا القاعة من تبادل حر للأراء لدليل على ذلك، وعلى أن روح الديمقراطية الحقّة لم تكن بجديدة علينا نحن أبناء هذا البلد . فقد مارسها مجلسكم الموقر بكل خبرة ودراية، فكانت ثمرتها طيبة من شجرة طيبة جذورها عميقة راسخة وساقها صلبة ممتدة .، إستطرد قائلاً « إن جهدكم الكبير وإيمانكم المخلص وتعاونكم التين هو الذي أنجز لهذا البلد مشروعاً لدستور جعل من الشعب مصدراً لجميع السلطات، وحفظ الحقوق وصان الحريات ويؤنّ الواجبات . فهو مفخرة لنا جميعاً، وجدير بأن ينال الرضا كله والثقة كاملها والتقدير جله . فأهنيكم وأهني نفسي على هذا الإنجاز العظيم . وأرجو لتجربتنا أن تكون رائدة، ولجلسكم الموقر أن يكون قدوة تحذوها مجالسنا الوطنية القائمة بذات الروح المعطاء، وذات الإنكار للذات، في سبيل الصالح العام » .



حضوره صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد المفدى
يتململ الدستور من صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء والأستاذ إبراهيم المريش رئيس المجلس التأسيسي

وعلى إثر انتهاء رئيس الوزراء من إلقاء كلمته، رفع المجلس جلسته الختامية في تمام الساعة السادسة وعشر دقائق مساءً، معلناً بذلك بداية صفحة جديدة ناصعة مشرقة من تاريخ البحرين.



إعجاز كبير

واستكمالاً لمقومات الدولة الحديثة، توجه اهتمام القيادة السياسية نحو تطوير وتحديث جيش البلاد « قوة دفاع البحرين ».

وإثر مشاورات مطولة على إمتداد عدة جلسات بين سمو الأمير وسمو رئيس الوزراء، صدر في ٨ ديسمبر عام ١٩٧٣ عن سمو الأمير المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣، بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى برئاسة سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، ويضم في عضويته القائد العام لقوة دفاع البحرين ووزراء الدفاع والخارجية والمالية والاقتصاد الوطني ومدير المخابرات. كما نص المرسوم على إمكانية السماح بدعوة أى مسئول، يكون حضوره ضرورياً، لمرضى أو مناقشة مقترحات ذات صلة، وعلى أن تكون مقترحات مجلس الدفاع الأعلى واجبة العرض على مجلس الوزراء لإقرارها.

وقد أوكل إلى مجلس الدفاع الأعلى مسئوليات الشئون العليا للدفاع والمحافظة على سلامة الوطن، والقيام على وجه الخصوص بوضع السياسة الدفاعية للدولة، فضلاً عن إصدار التوجيهات لممثلي دولة البحرين في اللجنة العسكرية الدائمة المنبثقة عن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.

ويتميز سمو الشيخ خليفة بالجهود الطيبة المخلصة التي أولتها القيادة العسكرية لقوة دفاع البحرين، وعلى رأسها سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين، لتنمية وتطوير قوة الدفاع، سواء في الرجال أو العتاد، وكذلك رفع كفاءة منتسبي القوة وقدرتهم على إستيعاب التكنولوجيا العسكرية الحديثة، حتى أصبحت قوة دفاع البحرين مفعزة كل بحريني، كونها الدرع الواقي والحصن الأمين لحماية بلدنا العزيز والذود عن ترابه المقدس. ويشيد سمو الشيخ خليفة بما يوالى سمو الشيخ حمد بن عيسى بذله في هذا المجال، وبما وصلت إليه القوة بفضل جهود



صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين



سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء رئيس مجلس الدفاع الاعلى
يتفقد فرقة من حرس الشرف التابع لقوة دفاع البحرين (نوفمبر ١٩٦٩)

ورعايته لها من مستوى متميز على صعيد التدريب ورفع الكفاءات والقدرات العسكرية، بما يحقق لها القدرة الكاملة على حماية الوطن. ويؤكد على أن حماسة « ولدنا العزيز حمد » للإنخراط في ملك العسكرية، حتى يصبح الجندي الأول في الدفاع عن بلاده وتطوير جيشها وتنمية قدراته على أحدث ما يعرف العصر من تقنيات، قد ظهرت جلية بانتظامه في الدارسات العسكرية بالمعهد العسكري البريطاني الذي تخرج فيه عام ١٩٦٨ . ويضيف أن تلك الحماسة والإخلاص الكبيرين من جانب الشيخ حمد بن عيسى « لهي مبعث كبير إعتزازي بهذا الدور الهام الذي يقوم به ولدنا حمد ».





دعوة إلى مشاركة المستثمرين

دعوة إلى مشاركة المسؤولية

في معرض تقييمه لتجربة إنشاء مجلس الشورى، كوسيلة للتواصل والحوار بين الشعب وقيادته لما فيه خير ورعاية وإستقرار هذا الوطن، يرى الشيخ خليفة بن سلمان في هذا المجلس إستكمالاً صحيحاً ومغافى للتجربة الأولى التى شهدتها البحرين عام ١٩٧٢، والتى تمثلت في إنشاء « المجلس الوطني ». ويقول الشيخ خليفة إن تشكيل مجلس الشورى جاء تعبيراً صادقاً عن كافة قطاعات المجتمع. وأن ما يتمتع به أعضاؤه من كفاءات، يؤهلهم لأن يعكسوا صورة مشرفة للوطن والمواطن.

وتماماً كما تحمس للتجربة الأولى وشملها بإهتمامه ورعايته، حرص سمو الشيخ خليفة على بذل كل جهد ممكن من أجل توفير كل فرص النجاح للمجلس الجديد. ويؤكد الشيخ خليفة أن إستئناف المسيرة، وقد برأت مما أصابها في منتصف السبعينيات - وهى في بداية الطريق - من مكائد المفرضين وأصحاب الأفكار الهدامة والمبادئ الفريية عن قيمنا ومجتمعنا، إنما يدفعنا جميعاً إلى الحرص على مواصلة العمل بديمقراطية الشورى، وتوسيع صلاحيات المجلس وتميقها. وسوف تعمل الحكومة جاهدة في سبيل توفير كافة الوسائل والإمكانات التى من شأنها تهيئة السبل أمام المجلس للاضطلاع بواجباته، وإنجاز الأهداف والغايات التى تسعى إليها جميعاً لصالح الوطن والمواطنين.

ويرى سمو الشيخ خليفة أن الشورى شكل إسلامي الجنور من أشكال ديمقراطية الحوار بين الدولة والمجتمع، ينسجم ومبادئنا وعاداتنا العربية والإسلامية الأصلية، كما يتفق وذلك التشاور والتواصل وتبادل الرأي ووجهات النظر، بين القادة والمسؤولين في الوطن وبين رجالاته وأهليه وأصحاب الرأي والخبرة فيه، في ظل من تقاليدنا التى والحمد لله لم تتغير يوماً في تاريخ البحرين.

الفراغ الصعب

على الرغم من الظروف الصعبة التي واجهتها البحرين في مرحلة ما بعد الاستقلال وإعلان قيام الدولة، واصلت قيادة البلاد الحفاظ على مبدأ مشاركة الشعب في تحمل المسؤولية جنباً إلى جنب مع قيادته. وكان الهدف من وراء ذلك هو أن تتاح الفرصة لكل وطني غيور أن يبادر بتقديم يد العون والمساعدة، للإسهام في رفعة شأن وطنه وتطويره، وإزالة العقبات التي تعترض طريق تقدمه.

وفي مقال نشرته صحيفة (الجارديان) البريطانية في ديسمبر عام ١٩٧٢، يصف الكاتب الصحفي « رتشارد هولدرسورث » الديمقراطية في البحرين من خلال إستقبال أمير البلاد للمواطنين بقوله « ومع ذلك، فلا زال الأمير (يقصد بعد الاستقلال) يعقد مجلسه اليومي، حيث بإمكان أي بحريني أن يقابله ليعرض شكواه على مسامعه. وقد علق أحد أعضاء الحكومة على هذا الأمر بقوله إن البعض من هؤلاء يعرض على الأمير مشاكل باستطاعة الجهاز الإداري القائم حالياً أن يحلها. ويعتقد كثير من الناس بأن هذا الحق هو بمثابة قلعة الديمقراطية، وربما كانوا على حق في ذلك. ».

وإدراكاً من القيادة السياسية في البلاد بأن إنشاء مجلس وطني، هو من المطالب الشعبية الملحة التي وعدت بتنفيذها، أصدر سمو الأمير في ١١ يوليو عام ١٩٧٣ مرسوماً بشأن « أحكام الإنتخاب للمجلس الوطني ». وجاء في المادة الأولى من هذا المرسوم « يتألف المجلس الوطني من ثلاثين عضواً، ينتخبهم الشعب بطريق الإنتخاب العام السري المباشر، ويكون الوزراء أعضاء في المجلس الوطني بحكم مناصبهم ».

وقد حدد المرسوم الشروط الواجب توافرها في الناخبين، والإجراءات الواجب إتباعها لإتمام العملية الإنتخابية، وكيفية تقديم الطعون. ثم أصدر رئيس الوزراء في ١٦ أغسطس من نفس العام قراراً بشأن « المناطق والدوائر الإنتخابية ». وفي نفس اليوم أصدر وزير البلديات والزراعة قراراً بشأن تحديد موعد الطعن القضائي في جداول الانتخاب. وبذلك أصبحت البلاد مهياً لأن تخطو الخطوة الحاسمة على طريق إنشاء مجلسها الوطني.

ويقول سمو الشيخ خليفة إن إهتمامه في ذلك الوقت بالإعداد لإنتخابات المجلس الوطني، لم يكن ليشغله عن مواصلة حركة البناء والتطوير في البلاد،

وخاصة في المجال الإقتصادي. (فقد حرصت الحكومة آنذاك على إرساء قاعدة مصرفية متطورة وحديثة. كما شهدت هذه الفترة إصدار سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في ٥ ديسمبر عام ١٩٧٣، مرسوماً بإلغاء مرسوم نقد البحرين وتعديلاته، والإستعاضة عنه بالقانون الخاص بإنشاء مؤسسة نقد البحرين التي عُيِّن سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء رئيساً لها. وقد إستهدفت هذه الخطوة تحويل البحرين إلى مركز مالي ومصرفي رئيسي في منطقة الشرق الاوسط. وقد بدأت مؤسسة نقد البحرين بالفعل في تنظيم عمليات إصدار النقد وتداوله، وعمليات الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى المحافظة على ثبات قيمة الدينار البحريني، والعمل على تأمين الإستقرار النقدي. وكان على المؤسسة أيضاً تنظيم العلاقة بينها وبين الحكومة والقطاع المصرفي).



وشهد صباح يوم السابع من ديسمبر عام ١٩٧٣ بدء العملية الإنتخابية، حيث تنافس ١١٤ مرشحاً يمثلون كافة فئات وإتجاهات الشعب البحريني، على الفوز بمقاعد المجلس التي بلغ عددها ثلاثين مقعداً. كما بلغ عدد الذين سجلوا أسمائهم في جداول الناخبين ٢٧ ألف ناخب، مقارنة بنحو ٢٢ ألفاً في إنتخابات المجلس التأسيسي.

ويقدر إدراك الحكومة لأهمية وجود مجلس وطني لإستكمال المسيرة الديمقراطية في البلاد، كان هناك إقبال من الشعب على العملية الانتخابية. وحسب ما كان مقررأ من قبل، أُغلق باب التصويت في الساعة الثامنة من مساء اليوم ذاته، دون أن يعترض سير العملية الإنتخابية أي حدث يعكر صفوها.

وإثر الإنتهاء من عمليات فرز الأصوات، حمل الأثير عبر إذاعة البحرين في اليوم التالي أسماء الذين أولاهم الشعب ثقته وإختارهم لحمل المسؤولية، وهم السادة: رسول عبدالملي الجشي، خالد إبراهيم الذواذي، الدكتور عبدالهادي خلف، حسن جواد الجشي، فحمد سلمان أحمد حماد، محمد عبدالله ملاهرمس، محسن حميد المرهون، علي صالح الصالح، حمد عبدالله ابل، علي إبراهيم عبدالعال، جاسم محمد مرزاد، عبدالله علي المعادة، علي قاسم ربيعة، محمد جاير الصباح، عيسى حسن النوادي، إبراهيم محمد حسن فغزو، خليفة أحمد البنعلي، عبدالله منصور عيسى، علوي السيد مكي الشرخات، مصطفى السيد محمد القصاب، عبدالله الشيخ محمد المدني، الشيخ عيسى أحمد قاسم، الشيخ عبدالأمير منصور الجمري،

الشيخ عباس محمد علي، يوسف سلمان كمال، عبدالعزيز منصور العالي، حسن علي المتوج، سلمان الشيخ محمد، الشيخ إبراهيم بن سلمان آل خليفة، خليفة أحمد الظهراني.

ويُعيد أن اكتملت صورة المجلس الوطني وتمت تنمية أعضائه عبر إنتخابات عامة، أصدر أمير البلاد في العاشر من ديسمبر من نفس العام المرسوم الخاص بدعوة المجلس الوطني للإنعقاد. وحدد المرسوم تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٧٣، موعداً لدور الإنعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الأول.

وبناءً على ما قص عليه المادة رقم ٣٣ من دستور البحرين، تقدم رئيس الوزراء بإستقالة الحكومة في يوم ١١ ديسمبر إلى سمو الأمير. وصدر في اليوم ذاته الأمر الأميري بقبول الإستقالة. واستكمالاً للإجراءات الدستورية، أصدر أمير البلاد في اليوم التالي أمراً أميرياً، كلف بمقتضاه سمو الشيخ خليفة بن سلمان برئاسة الوزارة الجديدة. وقبل مرور ٧٢ ساعة على إعادة تكليفه، رفع رئيس الوزراء إلى سمو الأمير رسالة تشكيل الوزارة الجديدة، التي لم يحدث بها سوى تغيير واحد، هو إسناد حقيبة وزارة الإعلام إلى الأستاذ طارق عبدالرحمن المؤيد.

وفي مناسبة وطنية غالية، هي العيد الوطني المجيد، وفي تمام الساعة العاشرة لإربعاً من صباح يوم الأحد ١٦ ديسمبر عام ١٩٧٣، وقف لفيف من كبار رجالات البحرين، وعلى رأسهم سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء ووجانه سمو الشيخ جعد بن عيسى ولي العهد (وزير الدفاع آنذاك)، والوزراء وأعضاء المجلس الوطني المنتخبين وعدد كبير من الوجهاء والأعيان، في إستقبال سمو أمير البلاد لدى وصوله إلى مبنى بلدية المنامة، حيث قام بالقاء الخطاب الأميري في مناسبة إفتتاح المجلس الوطني.

بعد ذلك ألقى رئيس الوزراء كلمة شكر، بدأت على إثرها المرحلة الإجرائية، حيث أدى رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة والمجلس الوطني اليمين الدستورية، وذلك تمهيداً لبدء إجتماعات المجلس. وفي الجلسة الإفتتاحية تم ترشيح الأستاذ حسن جواد الجشي لمنصب رئيس المجلس حيث فاز بالتركية، وألقى بهذه المناسبة كلمة جاء فيها « صدقوني إذا قلت لكم أنني كنت أؤثر أن أظل صامتاً يرتفع من بين صفوفكم مناقشاً ومحاوراً بحرية ودون قيد. ولكنكم أبيتهم إلا أن تمعروني بفضلكم فتختاروني رئيساً لهذا المجلس الذي تشهده

البحرين العريقة لأول مرة . فما كان مني إلا أن أقبل هذا التكريم، لانكم شئتم ذلك ومشيتكم من مشيئة الشعب الذي أوصلكم إلى هذا المجلس. وما اعتدت طوال حياتي إلا أن أكون حيث يريدني الشعب أن أكون، فأننا منه وإليه .

وكان التناقص بعد ذلك هويّاً على منصب نائب الرئيس. فقد رُشح إثنان لهذا المنصب هما السيد جاسم مراد والسيد خليفة البنعلي. وفي الجولة الأولى تعادلت الاصوات المؤيدة لهما، حيث حصل كل منهما على ٢٢ صوتاً. وعندما أعيد التصويت بناء على توجيهات الخبير الدستوري، حصل جاسم مراد على ٢١ صوتاً، بينما حصل خليفة البنعلي على ٢٣ صوتاً. بعدها تم التصويت على منصب أمين سر المجلس، حيث فاز به السيد عبدالله المدني، لحصوله على ٢٦ صوتاً، مقابل ١٨ صوتاً للدكتور عبد الهادي خلف.

وفي يوم الأحد ٢٣ ديسمبر عام ١٩٧٣، عقد المجلس الوطني أولى جلساته العملية. وكان من المفروض أن تعقد الجلسة في تمام الساعة التاسعة صباحاً. غير أن إنعقاد هذه الجلسة تأخر حوالى ٤٥ دقيقة، بسبب تصرفات بعيدة كل البعد عن روح العمل البرلماني الصحيح، ظن بعض الأعضاء أنها



ضرورة من ضروريات المنصب، رغم أنها لم تكن تتطوي إلا على جدل عميق
وتعطيل لجهود الدولة في عدد من مجالات العمل الوطني.

وفي نفس الجلسة الافتتاحية، تم تحديد يوم الأحد لمقد الجلسة
الأسبوعية للمجلس. ولم تمر سوى بضعة أسابيع، حتى ظهر واضحاً أن وقائع
هذه الجلسات تمر بفترات من الأخذ والرد، والشد والجذب، والمناقشات البعيدة
عن الموضوعية. واستمر الأمر على هذه الحال، حتى حان موعد نهاية انعقاد
الفصل التشريعي الأول للمجلس الوطني في ٣٠ يونية عام ١٩٧٤ .

واستكمالاً للمسيرة الديمقراطية، بدأ المجلس الوطني دور الانعقاد
العادي الثاني في الفصل التشريعي الأول، وذلك في صباح يوم الأربعاء ٢٢ أكتوبر
عام ١٩٧٤ . وقام أمير البلاد بإفتتاح أولى جلسات هذا الدور أيضاً .



سمو الأمير المفدى يستقبل أعضاء الحكومة الجديدة برئاسة سمو رئيس الوزراء (ديسمبر ١٩٧٣)

استمرت إجتماعات المجلس تشهد قدراً من السخونة التي تصاعدت حدتها تدريجياً حتى صدر المرسوم الأميري في ٢٣ يونيو عام ١٩٧٥، بفض دور الإنعقاد الثاني للفصل التشريعي الأول للمجلس الوطني.

وقد مارس الشيخ خليفة بن سلمان، ووصفته رئيساً للحكومة، أكبر قدر ممكن من الصبر والتعامل بحكمة إزاء المزايدات التي شهدتها أروقة المجلس وجلساته الماصفة، والآراء الغريبة عن قيم المجتمع البحريني، والتي وصل بعضها إلى حد المطالبة بتأميم الشركات والمؤسسات الخاصة ١١ وكانت غاية أمله من ذلك أن يحفظ هذه التجربة الديمقراطية التي كان يعتبرها بمثابة إبن سياسي له.

إلا أنه إزاء الخلافات التي نشبت وتفاقت بين الحكومة وبعض أعضاء المجلس، والتي هددت إستقرار الوضع السياسي وسير شئون الدولة، وبعد أن وصلت محاولات تسوية هذه الخلافات إلى طريق مسدود، لم يجد رئيس الوزراء 'بدأً من أن يتقدم باستقالة الوزارة إلى سمو أمير البلاد في ٢٤ أغسطس عام ١٩٧٥، وأضعافاً في إعتباره وهو يقدم هذه الإستقالة أن يحفظ للديمقراطية هيبتها، ومؤكداً أنه سيظل جندياً مخلصاً ومداًفعاً عن مبادئ الحق والعدل، وأميناً على المصلحة الوطنية العليا للبلاد. وقد إنعكس ذلك واضحاً جلياً في خطاب الإستقالة الذي تقدم به إلى أمير البلاد، حيث جاء فيه « إن الوزارة قد أخذت على عاتقها إستكمال التشريعات الضرورية اللازمة لمرحلة الإستقلال، وأن تعيد جهد الطاقة من خبرات منطقتنا، لتواكب النمو السريع الذي يحتاج الخليج كله، وأن تعمق الشعور بالوحدة الوطنية فيصير أبناء الوطن بناءً واحداً يشد بعضه بعضاً. ولكن الوزارة لم تجد من المجلس الوطني عوناً لها في ذلك، رغم محاولتنا المخلصة التي بذلناها خلال عامين، إذ سادت مناقشاته أهكار غريبة عن مجتمعنا وقيمنا، وطرحت السمو اللازم للدولة، وإتجهت إلى الإثارة والإهاجة والتحريض والمزايدة، وعملت على بث الفرقة وروح الكراهية، غير مقدرة للضرر الذي يعود على الوحدة الوطنية من جراء ذلك ».

وتضمن خطاب الإستقالة أيضاً « وقد لوى كل هذا الحياة النيابية عن مقصدها السليم، وحجب جو المزايدة الآراء المعتدلة عن دورها الفعّال. ومن ثم، لم تستطع الحكومة إنجاز ما كانت تأمل في إنجازها من تشريعات، والمشروعات التي تعود بالنفع المباشر على المواطنين. وقد إنتهز من لا يمتنع مبادئنا ولا يؤمن بمثلنا كل هذا الذي حدث، فراح يعمل في الخفاء على تحقيق مآرب معتقداته ».



سمو رئيس الوزراء في إحدى جلسات المجلس الوطني

واختتم الشيخ خليفة الخطاب قائلاً « جُلت النظر في الوضع القائم، فلم أجد بداً من أن أرفع إلى سموكم إستقالة الوزارة، لتتفضلوا بتدبير الأمر بناهذ نظرتكم وجيل غيرتكم على مصالح البلاد، شاكراً لكم ما تفضلتم به علي وعلى زملائي من كريم التأييد ومازلت المخلص الوفي الأمين... ».

ورغبة مني في الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه الفترة الحرجة من تاريخ الحياة السياسية في البحرين، طلبت من الأستاذ محمد إبراهيم المطوع وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام أن ألتقي به في بيته بالرفاع، معتقداً أن ذلك سيبتعد بنا عن جو العمل الرسمي. وكانت المفاجأة عندما إكتشفت أن مكتب الوزير في البيت لا يختلف كثيراً عن مكتبه في الوزارة. فالملفات والأوراق هنا ربما كانت أكثر من مثيلاتها هناك، ورنين الهاتف لا يكاد ينقطع. وسألت الأستاذ محمد المطوع عن وقع هذه التجربة على نفس الشيخ خليفة، فأجابني بقوله « إن من أكثر الأحداث الداخلية التي تأثر بها الشيخ خليفة، هو الوضع الذي وصلت إليه العلاقات بين الحكومة والمجلس الوطني. فقد كان الرجل يعتبر هذا المجلس بمثابة ابنه السياسي. وقد بذل الكثير من الجهد حتى رأى هذا المجلس النور. لذلك كانت الصدمة على الشيخ خليفة كبيرة، وهو يشهد حل المجلس الوطني الذي كانت طموحاته وآماله فيه كبيرة.



سمو الأمير وسمو رئيس الوزراء في صورة تذكارية مع أعضاء المجلس الوطني (ديسمبر ١٩٧٢)

وكم كان يتمنى أن يرى ابنه السياسي هذا مساعداً له ومشاركاً في المسؤولية،
للمعمل من أجل خدمة الوطن في بداية سنوات الإستقلال .»

واستمر الأستاذ محمد المطوع قائلاً « ولكن للأسف الشديد، دأب بعض
الأعضاء على زرع العراقيل والمشاكل داخل المجلس، في الوقت الذي كانت
فيه البلاد حكومة وشعباً في أمس الحاجة للتماسك والتكاتف. فلم يكن قد
مضى على إستقلال البلاد سوى فترة قصيرة، وكان من الأولى تكثيف الجهود
لتحديث النظام الإداري، ولتشجيع الإقتصاد الذي كان في حالة ركود .»

ورغم مرور أكثر من عشرين سنة على أحداث هذه الفترة، كان حديث
الأستاذ محمد المطوع عنها مشوباً بلهسة حزن جعلتني أشعر وكأنما هذه الأحداث
قد وقعت بالأمس القريب. وقد بلغت هذه اللمسة الحزينة ذروتها وهو يقول « لقد
وصلت العلاقات في الأيام الأخيرة بين الحكومة والمجلس الوطني إلى حد أن يقف
بعض أعضاء المجلس، وبشكل شبه دائم، ضد أي إقتراحات تقدمها الحكومة.
وذلك من منطلق إعتقادهم بأن الديمقراطية هي أساساً الإختلاف مع الحكومة. بل
حدث بالفعل أن طرح أحد المسؤولين في الدولة على المجلس توصية بشأن موضوع

ما، على نحو متفاير لما تراه الحكومة. وجرياً على ما كان متبعاً من قبل بعض الأعضاء بالإعتراض على أي إقتراح تقدمه أو تؤيده الحكومة، نجح هذا المسئول في الحصول على ما رغب أصلاً فيه، دون كثير من المناقشة أو الجدل».

ومما زاد من حزن الشيخ خليفة وخيبة أمله إزاء هذه الأحداث، هو أن البحرين كانت تمر في هذه الفترة بظروف بالغة الصعوبة. فقد كان الطامعون في النيل من إستقلال البلاد وسيادتها مازالوا يتريصون بها، ويتحينون الفرصة للتدخل في شئونها. فراحوا يزكون نار الفتنة، أملأ في أن تتيح لهم هذه الأحداث فرصة تحقيق ما سبق أن فشلوا في تحقيقه.

وعلى هذا الأساس، وإدراكاً من سمو أمير البلاد لضرورة تجاوز تلك الأزمة في أسرع وقت ممكن، فقد أصدر أمرين متلازمين في نفس اليوم الذي تقدم فيه رئيس الوزراء بإستقالته. الأول منهما يقضي بقبول الإستقالة. أما الثاني فيقضي بتكليف الشيخ خليفة بن سلمان بتشكيل وزارة جديدة للبلاد. وقد فوّت سمو الأمير بذلك الفرصة على من كانت تسول لهم أنفسهم للبلد. وقد فوّت موجة قلق أو اضطراب سياسي في البلاد. كما أن الموقف السعي لإحداث موجة قلق أو اضطراب سياسي في البلاد. كما أن الموقف الصلب الذي إتخذه ورئيس الوزراء في تلك الفترة الحرجة، أدى إلى زيادة التماسك بين قيادة البحرين وشعبها.

وقد إنعكس ذلك بصورة واضحة، على الأحداث التي أعقبت هذه التطورات. فبعد أن إستجاب رئيس الوزراء للأمر الأميري وقبل التكليف بتشكيل الحكومة الجديدة، أرسل في ٢٥ أغسطس من نفس العام رسالة لأمير البلاد بمقترحات تشكيل هذه الحكومة، التي تضمنت إنشاء أربع وزارات جديدة هي المواصلات، والإسكان، والتجارة والزراعة والإقتصاد، والأشغال العامة والكهرباء والماء. وتم تحويل وزارة البلديات والزراعة إلى الهيئة البلدية المركزية. كما تم تغيير إسم وزارة التنمية والخدمات الهندسية إلى التنمية والصناعة. وعُيّن الشيخ خالد بن عبدالله بن خالد آل خليفة وزيراً للإسكان، والأستاذ ماجد جواد الجشي وزيراً للأشغال العامة والكهرباء والماء. وتم تغيير ثلاث حقائب وزارية، حيث عُيّن الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة وزيراً للعدل والشئون الإسلامية بدلاً من الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة الذي إستلم وزارة العمل والشئون الإجتماعية محل الأستاذ إبراهيم محمد حسن حميدان الذي عُيّن وزيراً للمواصلات.

ولم تلبث أن جاءت اللحظة الحاسمة التي تعين فيها على سمو أمير البلاد أن يضع مصلحة وطنه وشعبه فوق مصلحة الأفراد أيّاً كانت مواقعهم. فعندما استشعر أن الأوضاع قد اكتمل ترتيبها لما فيه صالح الوطن، أصدر في ٢٦ أغسطس عام ١٩٧٥ المرسوم الأميري رقم ١٢ لعام ١٩٧٥، والذي تضمن الأمر بحل المجلس الوطني.

وكان حرياً بالجميع، وهم يرون هذا الموقف الحازم من جانب الأمير ورئيس الوزراء، أن يشعروا بالإرتياح إزاء إقدام قيادة البلاد على وضع حد للفتنة التي كادت أن تعصف بالبحرين، بإتخاذها القرار بحل المجلس الوطني، لأنه كان بالفعل القرار الصعب على نفس الجميع، قيادة وحكومة وشعباً.



ومن الغريب أن الكثير من المواطنين، بل ومن أعضاء المجلس أنفسهم، كانوا يرون، وقبل مدة طويلة، أن الأمور داخل المجلس الوطني لا تسير على نحو مرضٍ ففي ٩ ديسمبر عام ١٩٧٤ (أي قبل حل المجلس الوطني بحوالي ٨ شهور) نشرت مجلة «المواقف» البحرينية مقابلة أجرتها جريدة القيس الكويتية مع عضو المجلس الوطني السيد علي صالح الصالح (وزير التجارة حالياً). وقد جاء في المقابلة تقييم للسلبات التي مر بها المجلس الوطني، قال فيه السيد علي الصالح « لا توجد تجربة - أي تجربة - بدون سلبات. وسلبات تجربتنا كانت متوقعة مع حداثة التجربة ونقص الخبرة والممارسة وتفتح المجتمع ككل على الحرية والديمقراطية النيابية. خاصة وأن ممارسة الحرية (تفتح الشهية) لمزيد من الديمقراطية. وقبل أن أحدد - على سبيل المثال - بعض السلبات التي أحسنا بها ولمسناها خلال الدورة الماضية للمجلس، أود أن أؤكد أننا سنتغلب تدريجياً على هذه السلبات بالحوار الديمقراطي الموضوعي البناء. وأبرز هذه السلبات هي أولاً بالنسبة للمجلس الوطني، كان هناك بلاشك نهم وتعطش وإفراط في المناقشات، حتى في بعض القضايا غير الأساسية، مما أدى إلى عرقلة الكثير من المشروعات الحيوية ومشروعات القوانين المطروحة. ثانياً بالنسبة للحكومة، بإعتبارها السلطة التنفيذية، لم تكن معتادة بعد على توجيه العديد من الإنتقادات لها من النواب، مما سبب بعض الحساسيات في البداية، لكن سرعان ما إنقشعت هذه الحساسيات، وتعود المسؤولون على تقبل النقد، بل والترحيب به في بعض الأحيان. ثالثاً بالنسبة للشعب، فقد كان غالبية الأفراد متمعجلين للحلول، مطالبين بتحقيق كل ما يصبون إليه، خاصة أن فترة الإنتخابات قد حفلت بإنهيار الوعود من المرشحين، بصورة جعلتهم يصابون بخيبة أمل لعدم تحقيق الكثير من تلك الوعود ».

وفي تحليل سياسي عن قرار حل المجلس الوطني تحت عنوان « لماذا إستقالت الوزارة ؟ » كتبت مجلة « المواقف » البحرينية في ٢٥ أغسطس عام ١٩٧٥ تقول « لقد سادت مناقشات المجلس الوطني أفكار غربية عن هذا المجتمع، عن قيمه ومبادئه، ولم ترع هذه المناقشات حق الوطن ولا آمال المواطنين وإنما إتجهت، تدفعها إلى ذلك مبادئ دخيلة وظلمفات مستوردة وغريبة على هذا الوطن، إلى الإثارة والإهاجة والتحريض والمزايدة، وعملت على بث الفرقة وروح الكراهية، غير مقدرة ما ينتج عن ذلك من عواقب وخيمة، تحرص الحكومة كل الحرص على أن تُجنب الوطن والمواطنين، بل وتُجنب المنطقة كلها، آثارها ونتائجها الوخيمة » واستمرت المجلة تقول « لقد أدت تلك الروح وهذه الإتجاهات التي سادت مناقشات المجلس الوطني، إلى الإنحراف بالحياة النيابية عن مقصدها السليم، وأصبح المجلس أداة تعطيل للعمل الوطني والقومي بدلاً من أن يكون محركاً لذلك العمل وحافزاً لإسراع الخطى نحو تحقيق الأهداف الوطنية والقومية. وفي ظل هذا الجو من المزايدات التي شهدتها مناقشات المجلس الوطني، والتي حجبت الآراء المعتدلة عن أداء دورها الفعّال، وجدت الحكومة نفسها عاجزة عن إنجاز ما وطّدت نفسها على إنجازها من تشريعات ومشروعات تعود بالنفع المباشر على المواطن وتسهم في حل المشكلات التي بات يعاني منها الشعب البحريني . ومما زاد الأمر خطراً أن البعض ممن يمتنقون المبادئ المخربة المتأففة مع مصالح البلاد العليا، إنتهز الفرصة ليعمل في الخفاء على تحقيق مآربه ومعتقداته، حتى أصبح الأمر لا يحتمل السكوت، وبات الواجب الوطني يحتمل حسم الأمور ووضعها في نصابها الصحيح ... ».

إستئناف المسيرة

عندما أقدم سمو أمير البلاد على إتخاذ قراره بحل المجلس الوطني في ٢٦ أغسطس عام ١٩٧٥، كان البعض يتصور أن يؤدي ذلك إلى أن تتدهور العلاقات بين القيادة السياسية والمواطنين، أو أن يتأثر الإستقرار السياسي في البلاد. ولكن مع إدراك المواطنين للأسباب الحقيقية والدوافع العملية التي حدثت بالحكومة إلى إتخاذ مثل هذا القرار، ومع ترسيخ القناعة بين المواطنين بأن القيادة السياسية في البلاد، كما هو المهد بها دائماً، تتخذ من القرارات ما فيه صالح الوطن، أصبحت الصورة واضحة للجميع ولا مجال للإلتباس فيها . وقد تأكد ذلك بالفعل عندما أظهرت التطورات التي أعقبت عملية حل المجلس الوطني أن العلاقات بين الحكومة والشعب أقوى من أن يهزها مثل ذلك الحدث. وأدرك الجميع أن هذا التماسك يزداد قوة يوماً بعد يوم.

وقد كان من بين أبرز العوامل التي أسهمت في بلورة هذه الصورة، إصرار قادة البلاد على إتباع خطى أجدادهم التي ساروا عليها لأكثر من قرنين من الزمان، والقائمة على سياسة الباب المفتوح أمام جميع أبناء الوطن. وفي هذا السياق نجد أن مجلس سمو الأمير ومجلس سمو رئيس الوزراء لعبا الدور الأساسي في استمرار العمل بتلك السياسة، والسير على النهج الحميد للأباء والأجداد. فقد كانا - كما هما الآن - يحرصان كل الحرص على إستقبال المواطنين أسبوعياً، وعلى مدار العام، وعلى إتاحة الفرصة أمامهم لعرض مشاكلهم وآرائهم في كل ما يعم لهم من قضايا.

ورغم إحساس المواطنين بعدم وجود حواجز بينهم وبين قيادتهم السياسية، إلا أن الحكومة إرتأت أن توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عمليات إبداء الرأي وأخذ المشورة في كل ما يهم هذا البلد من قضايا وأمور، يعد إضافة



سمو الأمير وسمو رئيس الوزراء وسمو ولي العهد في إفتتاح دور الإنعقاد الأول لمجلس الشورى (يناير ١٩٩٢)

سمو الشيخ خليفة بن سلمان
آل خليفة رئيس الوزراء والأستاذ
محمد إبراهيم المطوع وزير
شئون مجلس الوزراء والإعلام



عبدالحسين خلف العصفور، عبدالتبي عبدالله الشعله، عبدالله بن أحمد بن هندي، علوي السيد مكي الشرخات، علي صالح عبدالله الصالح، علي بن جبر المسلم، الدكتور علي محمد أحمد مطر، عبدالغفار عبدالحسين عبدالله، فاروق يوسف خليل المؤيد، فوزي أحمد علي كانو، الدكتور فيصل سعيد الزيرة، محمد حسن السيد علي كمال الدين، محمد حسن خليل دواني، محمد عبدالله محمد المطوع، محمد عبدالله المناعي، محمد بن عبدالله ملاهرمس.

وعلى ضوء ذلك، صدر المرسوم الأميري رقم ١٣ بتمين السيد إبراهيم محمد حنين حميدان رئيساً للمجلس.

وعلى ذلك يملق الأستاذ محمد إبراهيم المطوع بقوله « من أهم مايميز مجلس الشورى هو تمتعه بعضوية إناس لهم القدر الكبير من الخبرة والدراسة في الأمور المختلفة. ويعمل هؤلاء الأعضاء في المجلس في جو بعيد عن جو الزايدات الذي كان يعمل فيه أعضاء المجلس الوطني السابق. فقد كان بعض أعضاء ذلك المجلس يهتمون بإثبات وجودهم بأي طريقة، دون أن يضعوا في إعتبارهم مصلحة البلد والمجلس » ويضيف الأستاذ محمد المطوع « إن الثقة التي إكتسبها سريعا مجلس الشورى على مختلف الأصعدة شجعت على أن تكون جلساته علنية مفتوحة للصحافة، وذلك في ظل التزوج الوطني والسياسي الذي أظهره جميع الأعضاء، متمثلاً في الإبتعاد عن أجواء المزايدة والخطب الرنانة، حيث يميلون بطريقة موضوعية وواقعية هي لغة الأرقام والمعلومات الشاملة، وليس هناك مجال لكي تكون هناك مصالح فردية أو إستعراضات للجمهور ».

وقد حددت المادة الثانية من المرسوم الأميري بإنشاء مجلس الشورى إختصاصات المجلس في مجالات إبداء الرأي والمشورة ومنها - مشروعات القوانين التي يتقدم بها مجلس الوزراء قبل رفعها إلى الأمير للتصديق عليها وإصدارها، والموضوعات السياسية والعامة التي يعرضها عليه مجلس الوزراء، والأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وسبل تطويرها وتحسين أدائها، ووسائل تنمية القطاع الاقتصادي في البلاد وسبل تطويرها وعلاج ما قد يعرقل مسيرته من عواقب، وأية أمور أخرى يرى مجلس الوزراء أخذ رأى المجلس بشأنها. كما أعطت المادة رقم ٦١ من نفس المرسوم الأميري صلاحيات معينة لأعضاء مجلس الشورى، حيث بإمكانهم إبداء رغباتهم للحكومة فيما يختص بالمسائل العامة. (ويمقتضى مشروع تطوير نظام مجلس الشورى الذي تم إقراره قبيل بدء دور الانعقاد الخامس للمجلس فقد زيد عدد أعضاء المجلس

من ثلاثين إلى أربعين عضواً لضمان التمثيل الأشمل للمجتمع في المجلس وعملاً على توافق عدد أكبر من الأعضاء من ذوي الخبرات والكفاءات والإختصاصات التي يمكن ان تقي بخدمة متطلبات التنمية الوطنية. كذلك فقد أعطى المجلس الإختصاص الذاتي في إبداء الرأي والمشورة في العديد من المجالات الحيوية التي تهم الوطن والمواطن). وإضافة إلى ذلك كله، يؤكد الشيخ سمو خليفة أن العزم الثابت للقيادة السياسية، هو مواصلة تطوير صلاحيات وتوسيع إختصاصات مجلس الشورى مرحلة إثر مرحلة.





تنويه مصادر الخبر

تنويع مصادر الدخل

عندما تولى رئاسة الوزارة في الخامس عشر من أغسطس عام ١٩٧١، وضع سمو الشيخ خليفة بن سلمان نصب عينيه هدفين رئيسيين، كان أولهما إرساء قواعد راسخة للإقتصاد الوطني، لا تهتز بفعل المتغيرات التي يشهدها العالم بين الحين والآخر. أما الهدف الثاني فكان تطوير وتنمية هذا الإقتصاد، بما يعود بالنفع دائماً على المواطن البحريني ويرفع من مستوى معيشته. وبما حياه الله من حكمة ويمد نظره، أدرك الرجل أن أيّاً من الهدفين لا يمكن تحقيقه من خلال الإعتماد على مصدر واحد للدخل القومي، حتى لو كان هذا المصدر هو النفط. ولذلك، ورغم الطفرة التي شهدتها أسعار النفط عام ١٩٧٣، كان تنويع مصادر الدخل هو شغله الشاغل. فعمد منذ اللحظة الأولى إلى تطوير كافة المصادر المتاحة، إيماناً منه بأن الإقتصاد القوي عامل هام من عوامل إستقرار الأمم وتقدمها، وبأن القوة الإقتصادية لا تقل أهمية في توفير الأمن للشعوب عن القوة العسكرية.

وقد جاءت مرحلة منتصف الثمانينيات لتؤكد صدق هذه الرؤية الحكيمة الصائبة. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن فتاعة الشيخ خليفة المبكرة بضرورة تنويع مصادر الدخل، أنقذت البلاد من هزات خطيرة، كان من الممكن أن تعصف بإقتصادها. وقد حدث ذلك بالفعل عندما تعرضت أسعار النفط وصناعاته للتدنى نتيجة التقلبات التي شهدتها السوق العالمية قبل سنوات. ولم يكن إقتصاد البحرين ليحتمل مثل هذه الإنتكاسة الحادة، لولا هذا العمل المبكر على فتح أبواب أخرى للدخل القومي.

وفي مرحلة ما قبل إكتشاف النفط، كان الإعتماد الرئيسي للبحرين في مجال توفير السيولة النقدية اللازمة للحكومة، على الرسوم الجمركية التي كانت

تمثل المصدر الوحيد لدخل القطاع العام. وكانت الحكومة تعتمد عليها للإنفاق على قطاعات الخدمات مثل الصحة والتعليم وغيرها، كما أنها كانت المصدر الرئيسي للأموال اللازمة لتغطية نفقات الحكومة وسداد رواتب موظفيها. وكانت هذه الرسوم تشهد إنخفاضاً في بعض الفترات، مما كان يعرض الحكومة لمواقف صعبة. إلا أنه لم يحدث على الإطلاق أن إتخذت الحكومة من حرصها على تجاوز هذه المواقف وتوفير المصادر النقدية البديلة مبرراً لفرض رسوم أو ضرائب على دخول الأفراد أياً كانت مصادرها. فقد كان المعروف عن حكومة البحرين دائماً أنها تعمل جهد طاقتها لتُجنب المواطنين أية أعباء إضافية.

ولأن أحلك ساعات الليل هي تلك التي تسبق الفجر مباشرة، فقد واجهت القيادة السياسية في البحرين واحداً من أصعب هذه المواقف، إن لم يكن أصعبها على الإطلاق، أثناء الأعوام التي سبقت إكتشاف النفط. وكعادتها، وبحكم الدور الذي رسمته لها يد القدر، إستطاعت هذه القيادة المتمرسه المحنكة أن تتجاوز الأزمة وأن تصل بالمسئنة إلى بر الأمان.

وفي عام ١٩٣٢، جاء النفط، ليبدأ معه الإنفراج الإقتصادي في البلاد، ولتنعكس آثار ذلك على الدولة وعلى المواطنين. وبدأ دخل النفط يشكل نسبة معقولة، إن لم يكن بنداً أساسياً، من مصادر الدخل في ميزانية الدولة، حتى وصلت هذه النسبة إلى حوالي ٥٤,٧% من موارد هذه الميزانية في منتصف الخمسينيات. وأخذت هذه النسبة تتزايد رويداً رويداً حتى جاء عام ١٩٩٠، عندما بدأت في التراجع التدريجي نتيجة لإنخفاض إنتاج حقول النفط البحرينية.

وفي إطار الجهود التي بذلها سمو الشيخ خليفة لتتويع مصادر الدخل القومي للبلاد، تركزت توجهاته حول ثلاثة محاور رئيسية هي: محور الصناعة، ومحور القطاع المصرفي، ومحور السياحة والخدمات.

محور الصناعة

في ظل إدراك مكيكر بأن النفط لا ينبغي الإعتماد عليه كمصدر أساسي للدخل القومي، إنتهج سمو الشيخ خليفة بن سلمان سياسة إقتصادية إسمت بكثير من الحكمة وبُعد النظر، في العمل على تجنب الإعتماد على العائدات النفطية إعتماداً كلياً ومطلقاً. ووضع سموه نصب عينيه إقامة قاعدة صناعية في البلاد على مستويين: الأول للصناعات الخفيفة والمتوسطة، والثاني للصناعات الثقيلة.

وإلى جانب كونها مصدراً مستقلاً من مصادر الدخل، استهدفت الصناعات الخفيفة والمتوسطة خدمة الصناعات الثقيلة والتكامل معها. أما الصناعات الثقيلة، فقد اعتمدت على المواد الخام المتوفرة في البحرين على نطاق واسع. وكانت إحدى نتائج هذه السياسة الحكيمة هي ظهور صناعة الألمنيوم وتطورها، حتى أصبحت شركة المنهيوم البحرين (ألبا) واحدة من كبريات الشركات العالمية من نوعها، إن لم تكن أكبرها على الإطلاق. كما ظهرت أيضاً مجموعة من المشاريع الصناعية الأخرى التي تعتمد على الغاز الطبيعي في توليد الطاقة اللازمة لتشغيلها.

وفي إطار رؤية حكيمة، استشرّف سمو الشيخ خليفة مبعراً مردودها الخيّر على البلاد، عمدت البحرين إلى إرساء دعائم التعاون والتنسيق في المجال الصناعي مع عدد من الدول العربية، شمل كلاً من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية العربية الليبية. وقد أمكن من خلال هذا التعاون إقامة العديد من المشروعات الصناعية المشتركة، منها على سبيل المثال لا الحصر، افتتاح مشروع الحوض الجاف في عام ١٩٧٥، والذي يُعد واحداً من المشروعات العملاقة والهامة في البحرين، ومصانع شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم، وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، و منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وغيرها من المشروعات التي تعد من رموز التطور الصناعي والنهضة التنموية في البحرين، وللمرة من ثمار التعاون الخيّر بين دول المنطقة.

وقد واصل سمو الشيخ خليفة، خلال مرحلة الثمانينيات وأوائل التسعينيات، جهوده لدعم هذا الخط الصناعي التنموي. وكان من نتائج ذلك أن تمكنت البحرين، وفي غضون سنوات محدودة من تاريخ مسيرتها التنموية، من تحقيق خطوات رائدة في هذا المجال على المستوى الخليجي. وتمثل هذا الإنجاز في إرساء ركائز عدد من الصناعات الأساسية ك تكرير النفط وصناعة البتروكيماويات، وما تفرع عنها من صناعات لا تقل أهمية. كما واصل الشيخ خليفة، خلال نفس الفترة، دعم الجهود الرامية إلى حماية هذه الصناعات وتأمين مستقبلها وتحقيق الاستفادة القصوى منها، حتى تتمكن من القيام بالدور المطلوب منها في زيادة الدخل القومي من جهة، وتوفير فرص العمل والإبقاء بمستوى معيشة المواطنين من جهة أخرى.

ويتبين لنا من استعراض مختلف الصناعات التي أقيمت خلال هذه المرحلة، أن السعي لتنوع مصادر الدخل القومي وإقامة هذا العدد الكبير من الصناعات مسألة عرفت لها البلاد في مرحلة مبكرة. فقد استمرت الحكومة في العمل على تطوير وتحديث هذه الصناعة، إدراكاً منها لأهمية الخاصة التي يمثلها إنتاج



سمو رئيس الوزراء يستمع إلى شرح من الدكتور علي فخر وزير التربية والتعليم السابق أثناء
زيارة سموه إلى مدرسة الشيخ عبدالله بن فيصل (فبراير ١٩٨٨)



وصناعة النفط، ليس بالنسبة لإقتصاد البحرين فحسب، وإنما بالنسبة للإقتصاد العالمي، ولإقتصاد منطقة الخليج بوجه عام.

وفي إطار سعيه إلى تطوير الصناعات النفطية والنهوض بها، عمد سمو الشيخ خليفة في هذه الفترة إلى العمل على الإرتقاء بكفاءة الكوادر الوطنية العاملة في هذه المجال، وإطلاعها وتدريبها على أحدث التقنيات الخاصة بهذه الصناعة، حتى تتمكن من إدارة وإستغلال هذه الثروة الوطنية على أكمل وجه. وقد جاء ذلك إمتداداً للخط الذي انتهجه سموه منذ عام ١٩٧٥ في المفاوضات مع شركة نفط البحرين المحدودة، والذي إستهدف توزيع الحصص في حقوق التقيب والإنتاج وعمليات ومرافق الشركة وعوائد إنتاجها، بحيث يكون لحكومة البحرين النصيب الأكبر منها. ولم يأت ذلك إلا من منطلق إيمانه العميق بضرورة أن تكون مقدرات ثروات هذه البلاد بأيدي أبنائها.

وسعيّاً لتحقيق هذا الهدف، صدر في أوائل شهر نوفمبر عام ١٩٨٠ مرسوم عن سمو الأمير بتأسيس أول مجلس أعلى للنفط برئاسة سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. واختص هذا المجلس بوجه عام بوضع السياسات النفطية العامة، بما يضمن المحافظة على الثروة النفطية وتطوير وتحديث إستغلالها، والإشراف على ما يتم إنشاؤه من مؤسسات نفطية، إضافة إلى تنمية الصناعات المرتبطة بالنفط. وقد ضم المجلس في عضويته وزراء الخارجية، والتنمية والصناعة، والمالية والإقتصاد الوطني، والأشغال والكهرباء والماء، والعمل والشئون الاجتماعية.

كذلك شهدت هذه المرحلة بدء تنفيذ مشروع مصاحب في مارس عام ١٩٧٩، وهو شركة غاز البحرين الوطنية (بناغاز). وتمتلك شركة نفط البحرين الوطنية (بنوكو) ٧٥٪ من أسهمها، فيما تمتلك كل من شركة الإستثمارات البترولية العربية وشركة نفط البحرين المحدودة (بابكو) ١٢,٥٪ من الأسهم.

وحرصاً من سمو الشيخ خليفة على أن يكون هناك توازن بين الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، تضمنت توجيهاته إنشاء مناطق خاصة بكل من هذه الصناعات. كما حرص سموه على دعم هذه المناطق الصناعية وتوفير التسهيلات اللازمة لها، تمزيراً وتشجيعاً للصناعات الوطنية، وحماية لها مما يمكن أن يعترضها من عقبات أو عراقيل.



جولان سمو رئيس الوزراء للمرافق الصناعية في البلاد تستمر على مدار العام، سموه في زيارة تفقدية لشركة المنهوم البصرين (مارس ١٩٨٨)



المدور المصرفي

كان لرئاسة الشيخ خليفة بن سلمان لمجلس إدارة مجلس نقد البحرين منذ تأسيسه في عام ١٩٦٤، واستمرار سموه في رئاسة مجلس الإدارة بعد تحويله إلى مؤسسة نقد البحرين في عام ١٩٧٣، دوراً هاماً في دفع البحرين لتبوء مكانة عالمية كمركز مالي ومصرفي متطور، يضم أكثر من ٢٠ مصرفاً تجارياً و١٢٥ وحدة مصرفية خارجية ومكتب تمثيل.

ويرى سمو الشيخ خليفة أن إختيار هذا العدد الكبير من البنوك والمصارف المالية لدولة البحرين لتكون مقراً لها أو لفروع تابعة لها، لم يكن وليد الصدفة. وإنما جاء نتيجة لدراسات دقيقة أكدت المكانة التي تتمتع بها البحرين في ظل ظروف تنافسية شديدة تشهدها هذه المنطقة ومناطق أخرى عديدة من العالم لإستقطاب هذه البنوك والمصارف.

وتعود قصة إستقطاب وإجتذاب البنوك ووحدات الأوفشور إلى البحرين، إلى ما قبل عام ١٩٧٥، حين بدأ الشيخ خليفة تنفيذ خطة متكاملة أولها جل إهتمامه ورعايته. وقد تضمنت تلك الخطة إقرار حوافز تشجيعية وتنافسية،



المشاريع المشتركة تحظى باهتمام خاص من سمو رئيس الوزراء سموه بتفضل
بعض الشريك إيداناً بإشتياح بنك البحرين والكويت (١٩٧١)

إستكمال التشريعات الإقتصادية والمصرفية، والعمل على أن تأخذ هذه التشريعات صفة الثبات، وأن توفر الحماية والضمان اللذين ينشدهما أى مصرف أو مؤسسة مالية ترغب في إفتتاح فرع لها في البحرين. أضف إلى ذلك مواصلة العمل على إستكمال البنية الأساسية بما يوفر كافة التسهيلات والخدمات التي تحتاجها هذه المصارف. وهكذا أصبحت البحرين نقطة جذب قوية لختلف هذه البنوك والمؤسسات المصرفية.

وكان إفتتاح مشروع الوحدات المصرفية الخارجية في منتصف السبعينيات بمثابة أول خطوة رئيسية تُقدم عليها البحرين لبناء نظامها المصرفي الحديث. وقد أقيم هذا المشروع بهدف تحويل البحرين إلى سوق دولية في غضون ثلاث سنوات. ولم تكد هذه السنوات تنتهي حتى كانت هذه المؤسسة الوليدة الرائدة تُقدم تراخيص العمل للكثير من المصارف العالمية المعروفة، لفتح فروع لها في البحرين. وبعد أن كان عدد الوحدات المصرفية في البلاد لا يتعدى ١٨ وحدة عند بداية المشروع، فإنها بلغت أربعاً وستين وحدة مصرفية خارجية، بالإضافة إلى ٤٧ مكتباً تمثيلاً للمصارف العالمية المختلفة، وثمانية بنوك إستثمارية، وذلك في غضون فترة وجيزة.

وكان الشيخ خليفة بن سلمان، بإعتباره رئيس مجلس إدارة مؤسسة نقد البحرين، يشدد دائماً على ضرورة إجراء الدراسات الدقيقة والوافية، قبل منح تراخيص إنشاء فروع العمل المصرفي في البلاد. وقد أسفر ذلك عن حدوث تطور جديد في الحركة المصرفية، حيث استحدثت في البلاد إنشاء مؤسسات مالية للإستثمار، هدفها تمويل المشروعات الجديدة في البحرين.

ومن الضروري أن نشير في هذه السياق إلى أن حرص البنوك العالمية على العمل في المنطقة، جاء في بداية الأمر نتيجة طبيعية للزيادة الكبيرة التي طرأت على العوائد النفطية لدول الخليج، إثر القفزات الضخمة التي شهدتها أسعار النفط عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣. وبناءً على ذلك، نشأت الحاجة إلى إعادة توزيع هذه الأموال، وبشكل أفضل، في إطار الإقتصاد العالمي.

وفي الوقت الذي كانت فيه الوحدات المصرفية الخارجية تقوم بتوظيف هذه الأموال في المشاريع المحلية وفي أسواق النقد الدولية، كان تواجه فروع البنوك العالمية الكبرى في البحرين بمثابة تعزيز لنشاط الأسواق المالية الدولية في الخليج. وسعيًا إلى تحقيق الفائدة المرجوة من أنشطة هذه المؤسسات المالية،



زيارات متواصلة ومتابعة مستمرة. أعلى: سمو رئيس الوزراء في زيارة لبنك
البحرين الوطني - أسفل: سموه في جولة تفقدية في بنك الخليج الدولي





يحرص سمو رئيس الوزراء على الالتقاء المستمر مع المسؤولين في القطاع المصرفي. سموه في حوار مع السيد مراد علي مراد مدير عام بنك البحرين والكويت أحد القياديين المصرفيين البارزين في البحرين

حرصت الدولة دائماً على مساندتها وتشجيعها على العمل والإنتاج، وقدمت لها العديد من التسهيلات والإمميزات، وأهمها التمتع بنوع خاص من الإعفاء الضريبي، تدفع بمقتضاه عشرة آلاف دينار فقط كضريبة سنوية، كما تُعفى من شرط إيداع أرصدة إحتياطية لدى مؤسسة نقد البحرين ومن توفير الميولة الرسمية كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية. أما الإلتزام الوحيد الذي كان على هذه المؤسسات الوفاء به، فهو مجرد تقديم إحصاءات شهرية تفصيلية تشتمل على كشوف الميزانية، وحساب مفصل عن الأرباح والخسائر، إلى مؤسسة نقد البحرين.

ونتيجة لجهود الدولة في دعم الحركة المصرفية، كان إزدهار السوق المالية البحرينية أمراً طبيعياً. فمع قدوم هذه المؤسسات المالية، جاءت إلى البحرين معاملات دولية قائمة على أسس قوية ومرنة ساعدت على إزدهار السوق، مما عاد على البلاد بفوائد لا يتسع المجال لحصرها. إذ فضلاً عما تقدمه هذه المؤسسات من فرص عمل لتوظيف الخبرات والأيدى العاملة البحرينية، فإنها

تسهم أيضاً في ازدهار سوق العقارات وجلب رؤوس الأموال اللازمة للتنمية ودعم الأسس النقدية للدولة وتنمية الصناعة وإجتذاب المزيد من المشروعات والشركات للعمل في البلاد. والأكثر من هذا كله، فإن وجود مثل تلك السوق المالية القائمة على أسس متينة، والبنوك العالمية ذات السمعة العريقة، من شأنه أن يساعد على دعم مقدرة البلاد على التعامل مع مختلف التطورات والتقلبات الاقتصادية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وتأكيداً لهذه المكانة الاقتصادية التي تتمتع بها البحرين، فإن « مؤسسة التراث الوطني الأمريكية » وهي من المؤسسات الاقتصادية العالمية المرموقة، وضعت البحرين كالثالث أكثر الاقتصاديات إنفتاحاً في العالم، وذلك في المسح الذي أجرته في مستهل عام ١٩٩٥، والذي شمل قطاعات المال والاقتصاد والاستثمارات بأنواعها في أكثر من مائة دولة في العالم. ويكتسب هذا المسح أهمية كبيرة كونه صادراً عن مؤسسة اقتصادية متخصصة مرموقة، فضلاً عن إرتكازه على معايير موضوعية مثل القوانين والنظم المتطورة ومدى مواكبتها للمتغيرات التي تحدث في عالم الاقتصاد، وتحرر الاقتصاد من الضرائب وحرية الإستثمار الأجنبي وحقوق الملكية والأطر التنظيمية للاقتصاد، وأيضاً حجم الاقتصاد غير الرسمي.

المدور السياحي

على الرغم من وجود الكثير من المقومات السياحية في البحرين منذ زمن بعيد، إلا أن صناعة السياحة فيها لم تكن معروفة بالمفهوم المتعارف عليه حتى عام ١٩٦٥، عندما توجه إهتمام سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس المالية آنذاك نحو وضع خطط للتنمية وتنشيط السياحة. وفي إطار هذا الإهتمام، تم في ١٢ أغسطس عام ١٩٦٧ إنشاء « شركة فنادق البحرين » التي تركز نشاطها على بناء الفنادق ذات المواصفات العالمية وإدارتها. وفي عام ١٩٦٩، انضمت البحرين إلى عضوية « الإتحاد العربي للسياحة ». ثم انضمت في ٣٠ يناير من نفس العام إلى رابطة السفر والسياحة العربية والتي تعد أكبر تجمع سياحي عربي.

ويعطي سمو الشيخ خليفة أهمية خاصة للإستثمار القومي في القطاع السياحي، بإعتباره أحد القطاعات التي يمكن الإعتماد عليها لزيادة وتنويع مصادر الدخل القومي. فالبحرين تتمتع بكل مقومات التنمية السياحية، حيث



سمو رئيس الوزراء يرفع حفل افتتاح أول متحف في البحرين في مبنى دار الحكومة (مارس ١٩٧٠)

سمو الأمير وسمو رئيس الوزراء وسمو ولي المهد أثناء افتتاح متحف البحرين الوطني (ديسمبر ١٩٨٨)





سمو رئيس الوزراء في زيارة تفقدية
إلى قلعة عراد (مارس ١٩٨٧)

يوجد فيها الكثير من آثار الحضارات القديمة مثل حضارات ديلمون وتايلوس وأوال. وقد عمل الشيخ خليفة، وبشكل متواصل، على المحافظة على آثار البلاد وتشجيع عمليات التقيب لكشف آثار جديدة. كما أصدر سموه إعلاناً خاصاً في ٢٣ فبراير عام ١٩٦٩ بشأن الحفاظ على آثار البلاد، وحماية المناطق التي يحتمل أن تضم طبقاتها آثاراً قديمة، بإعتبار أن قيمتها الحضارية لا تقدر بثمن. وإشتمل هذا الإعلان على تقرير مكافأة لاولئك الذين يساعدون في الإبلاغ عن الإكتشافات الأثرية، وذلك بهدف تشجيع المواطنين على الحفاظ على ثروات بلدهم من الآثار.

وقد شهد عام ١٩٧٠ العديد من الأنشطة السياحية. ومنها إعادة نشاط « جمعية البحرين للتاريخ والآثار ». وقد عقد أعضاء الجمعية في شهر فبراير من ذلك العام إجتماعاً في مبنى بلدية المنامة، تم فيه انتخاب الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة رئيساً للجمعية.

وقد كان للحضارات القديمة للبحرين، على مر العصور، مكانة خاصة ومميزة في قلب الشيخ خليفة بن سلمان. فكثيراً ما كان سموه يشيد بتاريخ البحرين عندما يستقبل المواطنين أو الوفود الرسمية من داخل البلاد أو خارجها. ونذكر هنا أن إهتمام الشيخ خليفة بالحضارة البحرينية القديمة وأثارها، كان واضحاً منذ باكورة حياته العملية. فعندما كان سموه رئيساً لمجلس المعارف، أقام أول معرض لآثار البحرين. وقد أقيم المعرض في مكتبة دائرة المعارف، وافتتحه سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، حاكم البحرين آنذاك، في ٢٧ مارس ١٩٥٧. وفي إطار هذا الإهتمام أيضاً، إفتتح الشيخ خليفة في مارس عام ١٩٧٠ أول متحف في البحرين والذي أقيم في ديوان رئيس الوزراء (دار الحكومة سابقاً).

كما إكتسب الإهتمام بالأنشطة السياحية وتشجيعها دفعة قوية بإنشاء المجلس الأعلى للسياحة، برئاسة وزير الإعلام، في بداية الثمانينيات. وقد أسندت إلى هذا المجلس مهمة التخطيط والمتابعة لتطوير المرافق السياحية في شتى المجالات. وأعقب ذلك وفي عام ١٩٨٦، صدور أول قانون لتنظيم السياحة في البحرين. ثم توالى قرارات إستكمال البنية الأساسية لتنظيم صناعة السياحة، مثل قواعد تصنيف الفنادق ومواصفاتها، وقواعد تنظيم شركات السياحة والسفر.

وتتمتع البحرين بثروة نادرة من المعالم التاريخية والثقافية والحضارية. ويمثل متحف البحرين الوطني، الذي تم إنشاؤه على أسس علمية وجماهيرية، منارة تجتذب زوار البلاد من السياح كما تجتذب المواطنين والمقيمين. ويعتبر المتحف أيضاً أحد أهم المصادر العلمية التي يحرص طلاب البحرين على زيارتها، وذلك نظراً لما تحويه قاعاته من مادة علمية وتاريخية قيمة.

وبناءً على توجيهات الشيخ خليفة بن سلمان، كان الإهتمام بترميم القلاع والمواقع الأثرية والسياحية التي يرتادها السياح، على قمة أولويات وزارة الإعلام. فقد قامت الوزارة بترميم قلعة عراد التاريخية، وقلعة البحرين التي بناها المستعمرون البرتغاليون إبان احتلالهم للبلاد، وقلعة الرفاع، وعدد من البيوت الهامة مثل « بيت الجسرة » الذي شهد مولد سمو الأمير وسمو رئيس الوزراء، وبيت الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين (١٨٦٩ - ١٩٣٢)، و « بيت سيادي » وغيرها. هذا بالإضافة إلى عدد من المساجد مثل مسجد الخميس الذي يرجع تاريخ إنشائه إلى قرابة الألف عام. وفي إطار هذه التوجيهات أيضاً،

جاء إنشاء مركز التراث، ومركز الجمرة للحرفيين الذي إحتضن الكثير من الصنّاع البحرينيين المتميزين في الحرف الشعبية، وبيت القرآن الذي يعتبر مركزاً فريداً من نوعه في الوطن العربي، ومحمية العرين، وغيرها الكثير من المعالم المنتشرة في معظم أرجاء البلاد.

وبفضل هذا الإهتمام الكبير، وتلك المتابعة المستمرة من جانب سمو الشيخ خليفة بن سلمان، تحولت البحرين إلى مركز جذب سياحي في المنطقة، وأصبحت تجتذب أكثر من مليونين ونصف المليون زائر في السنة، يأتي معظمهم من الدول الخليجية المجاورة عبر جسر الملك فهد، الذي أسهم إلى حد كبير في تنشيط الحركة السياحية في البلاد. كما أن التسهيلات التي قدمتها الحكومة في هذا القطاع، أنعشت الإستثمار في مجالات إقامة الفنادق والمنتجعات السياحية والمطاعم والمراكز الرياضية وغيرها من المشاريع السياحية في مختلف أنحاء البلاد. وفي مرحلة لاحقة عمدت البحرين كذلك إلى التركيز على إجتذاب وتطوير سياحة المؤتمرات والمعارض، وحققت نجاحاً طيباً على هذا الصعيد.

وقد أصبح من المألوف للمواطن البحريني أن يرى زواراً من مختلف الجنسيات، يتجولون في الأسواق الشعبية والأماكن السياحية والتاريخية في البلاد.

وفي حادثة عن النهضة السياحية التي تشهدها البحرين حالياً، فإن سمو الشيخ خليفة بن سلمان لا يفوته أن يشيد بجهود كل الذين أسهموا في صنعها، مؤكداً دوماً بأن هذا النجاح عمل جماعي وليس إنجاز شخص بمفرده.





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سمو الشيخ خليفة بن سلمان يضغط على الزر إيداناً
بوضع آخر عوارض جسر الملك فهد (١٩٨٥)

بلدنا والاشقاء

في السادس والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٨٥، شهدت البلاد واحداً من أهم أحداث تاريخها المعاصر. ففي هذا اليوم تم إفتتاح جسر الملك فهد الذي يربط البحرين بالمملكة العربية السعودية. وقد أقيم بهذه المناسبة إحتفال كبير، حضره خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية، وصاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد المفدى، وصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وصاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين، وحشد غفير من المسؤولين وكبار الشخصيات والجمهور. وفي غمرة السعادة التي إرتسمت علاماتها على وجوه الجميع، أخذ سمو الشيخ خليفة بن سلمان يجول بناظره طويلاً في هذا الجسر الذي يجسد بجلاله ما يربط بين الأهل على طرفيه هنا وهناك، من وشائج المحبة وروابط القرى والمودة الخالصة، والعلاقات الأخوية الوطيدة التي تضرب جذورها عميقة في أرض تاريخ هذه المنطقة.

ولم يكن الأستاذ محمد المطوع (مدير عام مكتب سموه في ذلك الوقت) يدرى ما يدور بذهن سمو الشيخ خليفة على وجه التحديد في تلك اللحظة. وإذا بسموه يفاجئه بقوله « أتمنى لو أن الوالد (سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة) يعود إلى الحياة ولو ليوم واحد، ليشاهد الحلم الذي كان يراوده دائماً وقد أصبح حقيقة واقعة ».

فقد كانت واحدة من أعظم آماني سمو الشيخ سلمان بن حمد أن يقام مثل هذا الجسر، تمبيراً عن واقع العلاقات التاريخية الوطيدة التي ربطت بين الشعبين في البلدين الشقيقين، وهي العلاقات التي أرسى دعائمها الآباء والأجداد جيلاً بعد جيل.

وكان سمو الشيخ سلمان يحرص على تعليم أولاده قصة تأسيس المملكة العربية السعودية على يد إبنها البطل الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، بنفس درجة حرصه على تعليمهم تاريخ العتوب الذي يروى قصة أمجاد وانتصارات وفتوحات آل خليفة. وكان الوالد القائد - رحمه الله - كثيراً ما يروى لأولاده بالتفصيل ما قام به الملك عبدالعزيز عندما بلغ العشرين من عمره، وتجلت مواهبه المديدة، وبرزت فيه ملامح الزعامة وصفات القيادة، ويشرح لهم كيف إتخذ هذا الرجل في تلك السن المبكرة قراره ببدء مسيرة الجهاد من أجل توحيد صفوف الأمة وجمع شملها وكلمتها تحت راية التوحيد، وذلك بفتح الرياض ثم الانطلاق منها لتحقيق آماله وغاياته.

ففى ظل ظروف قاسية ومصاعب جمة، إنطلق عبدالعزيز آل سعود من الكويت إلى الرياض عبر صحراء رملية قاحلة، بزمام قليل ورواحل هزيلة، لاسلح له سوى إيمانه العميق بالله وبعذالة قضيته، وهى إستعادة ملك أبيائه وتحرير وطنه. وتكمن بمساعدة ستين رجلاً لاغير، كانوا كل جيشه، من فتح الرياض وتحريرها. وقد شكل هذا الإنجاز حجر الزاوية في مسيرته النضالية على مدى واحد وثلاثين عاماً، ذاق خلالها حلاوة النصر تارة ومرارة الهزيمة تارة أخرى، حتى أذعنت له سائر أنحاء البلاد، وأعلن تأسيس المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٢ .

وخلال هذه المرحلة من الكفاح وقبليها ويمعدها لم يكن آل سعود بمعزل عن بلدهم الثاني البحرين. فقد عاصر المغفور له جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود ثلاثة شيوخ من حكام البحرين - الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، والشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، والشيخ سلمان بن حمد آل خليفة - حيث أن العلاقات البحرينية السعودية لها طابع أخوى خاص تشير إلى ذلك الرسالة التي كانت أرسلت من قبل الملك عبدالعزيز إلى الشيخ عيسى بن علي ، حيث كان جلالة الملك يحرص على أن يطلع الشيخ عيسى على تطورات المعارك التي يقوم بها من أجل تحرير وطنه، كما أن جلالة الملك كان يحرص دائماً على أن يسمى الشيخ عيسى بالوآلد مما يعكس قوة هذه العلاقات. ويسعدنى في هذا الصدد أن أورد للقارئ نص إحدى هذه الرسائل، ويقول « من عبدالعزيز بن عبدالرحمن إلى جناب الأجل الأمد الأزهج بهي الشيم حضرة المكرم الوآلد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة المحترم سلمه الله تعالى آمين ... بعد مزيد من التهلاام عليكم ورحمة الله وبركآة على الدوام مع السؤآل عن خآطركم العآطر لآزلتكم بكمآل الصبغة وآوهر السرور... وعنآ نعوذ الله بخير وآحوآلنآ من كرمه تعالى

جميلة تسركم من كافة الوجوه والخط المكرم وصل وما عرف حضرتكم كان لدى إبتكم معلوم مخصصاً من قبل أخبارنا بعد ان تولينا على جميع المناطق التي حول حائل طاحوا علينا أهل حائل وطلبوا منا العفو وعفينا عنهم ويايعونا على جميع ما طلبنا وجميع الأسلحة والأطواب والمكاين والة الحرب قبضناها وأهل حائل اعتذروا منا ان الحرب الفايث مجبورين عليه والحمد لله اليوم ترون منا انشاء الله الخدمة التامة وهم فرحين بولاية المسلمين غاية الفرح وحال التاريخ وحنا نازلين بقصر حائل بنزان والحمد لله الذي حقن الله الدماء وأصلح شأن الرعيه فلما رينا ما من الله برجينا بشارتكم بذلك هذا مالزم تعريف والسلام على الاولاد المكرم ومنا العيال يصلمون ودمتم محروسين - ٣ ربيع الأول عام ١٢٤٠ هجرية الموافق ٣ نوفمبر ١٩٢١) « . والجدير بالذكر ان الملك عبدالعزيز قد زار البحرين لأول مرة برفقة والده الإمام عبدالرحمن بن فيصل وبعض أفراد أسرة آل سعود، حين تركوا الرياض عام ١٨٩٠ واتجهوا صوب البحرين، حيث إستقبلهم سمو الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين (١٨٦٩ - ١٩٣٢) وأسبع عليهم كرمأ بالفا وحفاوة كبيرة .

وفي عام ١٩٣٠ سافر جلالة الملك عبدالعزيز للإجتماع مع الملك فيصل الأول ملك العراق آنذاك، بهدف دعم العلاقات الودية بين الجانبين، وبعد انتهاء هذه الزيارة التاريخية، توجه الملك عبدالعزيز إلى البحرين، حيث نزل ضيفاً على سمو الشيخ عيسى بن علي. وخلال الحوار الذي دار بينهما، قال سمو الشيخ عيسى للملك عبدالعزيز « إنني كنت خائفاً أن أموت دون أن أراك ثانية. لكنني ساموت وأنا مطمئن ومرتاح البال بعد أن رأيتك وأنت في هذا الشرف والعز » فاجابه الملك عبدالعزيز آل سعود قائلاً « لقد توفي والدي وليس لي من استشير من بعده غيرك ».

وكان من أهم ما دار في اللقاء بين جلالة الملك عبدالعزيز وسمو الشيخ عيسى، إعراب الملك عن رغبته في إقامة مملكة موحدة على أرض الجزيرة العربية، يعيش فيها الجميع بأمان ورفاهية. بعدها نزل جلالة الملك ضيفاً على سمو الشيخ حمد بن عيسى، ولي العهد آنذاك، في قصر الرفاع. ولدى مغادرة جلالة الملك عبدالعزيز البحرين، وعلى شاطئ الزلاق حيث كان سمو الشيخ حمد في مقدمة مودعى جلالته، وجه الدعوة للشيخ حمد لزيارة الأراضي المقدسة وتأدية فريضة الحج. وقال له وهو يودعه « لن أرضى حتى أراك في مكة » . وقد لبى الشيخ حمد دعوة الملك عبدالعزيز، فحج إلى بيت الله الحرام سنة ١٣٥٧ هجرية (١٩٣٨ م). وقد كانت الزيارة التي قام بها الملك عبدالعزيز

إلى البحرين عام ١٩٣٠ بمثابة نقطة تحول في مسار الإقتصاد السعودي. فقد بعث الملك بعد انتهاء الزيارة برسالة إلى (فرانك هولز) مدير شركة النفط في البحرين، يبدى فيها إهتمامه بالأعمال التي كانت تقوم بها شركة إستخراج النفط في البحرين. وعلى ضوء ذلك تم تحديد لقاء بين جلالة الملك ومدير الشركة للإتفاق على التقيب عن النفط في المملكة في وقت لاحق.



ولعله من دواعي الأهمية أن أشير هنا إلى قصة « السيف الأجرى » والتي تعد واحدة من القصص التي تؤكد عمق علاقات الأخوة والمودة التي تجمع بين البلدين والشعبين الشقيقين. فالسيف الأجرى سيف ذو قيمة تاريخية رفيعة، حيث أنه يعود للأمير تركي بن عبد الله المتوفي عام ١٨٣٧ وقد حارب به في معركة فتح الرياض وعليه فقد عُد هذا السيف من الرموز المكرمه لدى الأسرة المالكة في المملكة العربية السعودية الشقيقة. وتقديراً وإعترافاً بالعلاقات الأخوية بين البلدين فقد أهدى الأمير سعود بن فيصل بن تركي هذا السيف حين زار البحرين إلى الشيخ عيسى بن علي بن خليفة حاكم البحرين (١٨٦٩ - ١٩٣٢) وكما هي عادة حكام البحرين في السلام على عاهل المملكة حين يزور المنطقة الشرقية، فقد توجه الشيخ حمد بن عيسى بن علي إلى المنطقة الشرقية للسلام وتوجيه الدعوة للملك عبدالعزيز لزيارة البحرين. وفي هذه الزيارة حرص سمو الشيخ حمد على إرتداء هذا السيف، وفي مجلس الملك عبدالعزيز آل سعود أقبل أفراد الأسرة الكريمة للسلام على سموه وكان منهم الأمير طلال بن عبدالعزيز الذي كان صبياً صغيراً في ذلك الوقت، وظل الطفل الصغير يداعب الخيوط المذهبة في السيف ويتحدث ببراءة الطفولة مع سموه، وأراد الشيخ حمد بن عيسى أن يهديه شيئاً فأمسك بهذا السيف يريد أن يخضله على الأمير طلال، فأسرع الملك عبدالعزيز ليبقي على السيف في حوزة الشيخ حمد الذي قال له « هذا منكم وإليك » فرد عليه الملك عبدالعزيز قائلاً « هذا منا ويبقى عندكم » (١)

وربما كانت تلك الذكريات عن الروابط التاريخية بين البلدين، أو بعض منها، هي ما كان يجول بذهن الشيخ خليفة بن سلمان في يوم الإحتفال بإفتتاح جسر السعودية - البحرين، الذي أطلق عليه إسم « جسر الملك فهد » بمبادرة كريمة من سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد المقدى، عرفاناً من سموه وحكومة وشعب البحرين، لما قدمه خدام الحرمين الشريفين من دعم لهذا المشروع الكبير.



سمو رئيس الوزراء يرمى الإحتفال بوضع آخر عوارض جسر الملك فهد (أبريل ١٩٨٥)

وبعد إستعراض تلك الذكريات، تملكث الشيخ خليفة مشاعر الإرتياح والرضا لإكتمال هذا المشروع على نحو مشرف، بعد طول عناء ومتابعة وتحضير وجهود مشتركة بين المسؤولين في البلدين الشقيقين. فقد أشرف سموه بنفسه على متابعة مراحل الإنجاز في المشروع مرحلة تلو مرحلة، وعلى العمل على تذليل الصعاب التي نشأت - على الجانب البحريني - من أجل تسهيل إنجاز المشروع في موعده المحدد، وعلى أفضل ما يكون عليه إنجاز معماري حضاري.

ولا شك في أن هذا الجسر، بالنسبة لسمو الشيخ خليفة، هو رمز للتواصل والترابط الذي يراه سموه ضرورياً وحيوياً، بين البحرين وجاراتها الشقيقة من دول الخليج العربية. وليس غريباً أن جاء إنجاز هذا المشروع الضخم في أعقاب الإتفاق على قيام المنظومة الأخوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومع أن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد جاء تحقيقاً لرغبة قديمة لدى شعوب دول المجلس، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الظروف والأوضاع الأمنية التي أوجدتها في المنطقة إندلاع الحرب العراقية الإيرانية، قد دفعت إلى التعجيل بإنشاء هذا المجلس.

ورغم أن الحرب العراقية الإيرانية اندلعت في سبتمبر عام ١٩٨٠، إثر إلغاء العراق - من جانب واحد - للمعاهدة التي سبق أن وقعها مع إيران في الجزائر عام ١٩٧٥، إلا أن الخلافات بين هذين البلدين ليست وليدة هذه المرحلة، وإنما تضرب جذورها عميقة في تاريخهما القديم. وتعود هذه الخلافات في الأصل إلى القرن السادس عشر، وربما إلى قبل ذلك، عندما كانت منطقة شط العرب مقسمة إلى عدة إمارات تتمتع باستقلالها، حتى جاء العثمانيون واستطاعوا إخضاعها لسيطرتهم.

وقد تميّزت العلاقات العثمانية - الفارسية باستمرار المنازعات والحروب بينهما. ففي عام ١٥٠٨ شن إسماعيل الصفوي حملة قوية على العثمانيين، تمكن خلالها من إحتلال بغداد. وفي عام ١٥١٤، جاء السلطان العثماني سليم الأول ليظهر الفرس ويتغلب على جيوشهم في معركة « جالد إيران » المعروفة، ويميد سيادة العثمانيين على العراق. ولكن الفرس عادوا بعد سنوات لإحتلال العراق للمرة الثانية. واستطاع السلطان العثماني سليمان القانوني إجلاءهم عنها في عام ١٥٤٣. وبقيت حالة الحرب مستمرة بين الدولتين إلى عام ١٥٥٥ حين تم عقد معاهدة بينهما، قيل إنها ستضع نهاية للحروب والمنازعات. ولكن الفرس عادوا واحتلوا العراق عام ١٦٢٣. وفي هذه المرة، تمكن السلطان العثماني « مراد الرابع » من إستعادتها وطرده الفرس. وفي عام ١٦٢٩، عقد الجانبان معاهدة ثانية، أطلق عليها اسم « معاهدة زهاب ». ورغم أن بنود المعاهدة تضمنت تسوية المشكلات وتنظيم الحدود، إلا أن أيأ منهما لم يلتزم بها. (٢)

وتذكر البحوث والدراسات التاريخية المحققة، أنه في عام ١٨٢٢ قامت إيران باستنزافات على حدود الدولة العثمانية التي كانت مشغولة بحرب أخرى على الجبهة الأوروبية. ثم شنت القوات الإيرانية هجوماً على الأراضي العثمانية واحتلت منطقة « فارس وبازيد ». ولم يشأ العثمانيون فتح جبهة جديدة مع إيران، فحاولوا وقف هذه الهجمات وما رافقها من أعمال السلب والنهب. واستطاعت الدولة العثمانية أن تقنع إيران بأن السلام أمر ضروري في المنطقة لمصلحة الجانبين. ويمد عدة إتصالات، جرت مباحثات بينهما في ولاية « أرضروم » مثل الجانب الإيراني فيها « عباس ميرزا » ومثل العثمانيين « رؤوف باشا » قائد القوات العثمانية الشرقية. وعقدت أولى جلسات المباحثات في يوم ١٥ شوال عام ١٢٢٨ هجرية (الموافق عام ١٨٢٣ م). وإنتهت المباحثات في يوم ١٩ ذو القعدة من نفس السنة، وأبرمت بين الدولتين معاهدة « أرضروم الأولى » (٣)

ولكن إيران لم تلتزم بهذه المعاهدة. واستمرت في التدخل في شؤون العراق الداخلية، ولا سيما في مناطق الأكراد الواقعة إلى الشمال الشرقي من العراق، مستغلة إنبغال الدولة العثمانية بنزاعها مع اليونان، والفتور الذي طرأ على العلاقات بين الدولتين العثمانية والروسية، فرصة لإحتلال أجزاء من أرض العراق.

ويموجب معاهدة «گلستان» بين روسيا وإيران، إقتطعت روسيا أجزاء واسعة من الأراضي الإيرانية. وحتى لا تحاول إيران إستعادة أراضيها وجهتها روسيا نحو الدولة العثمانية لإستعادة ما فقدته من أقاليمها الشمالية، وذلك بمساعدة «أسرة بابا» ضد والي بغداد من أجل الحفاظ على حكم الليمانية. ومما زاد المشاكل تعقيدا تشييد المخمرة عام ١٨٣٠ من قبل أحد أمراء عشيرة المحيسن.

واعتباراً من عام ١٨٣٠، أصبحت المحمرة منطقة تجارية مهمة، ولفتت أنظار الدولة العثمانية والفرس إليها لتحديد تبعيتها، خاصة أن نوهها السريع جعلها تنافس البصرة، مما جذب السفن إليها، ودفع الدولة العثمانية لأن تؤكد سيادتها عليها بموجب معاهدة عام ١٦٣٩. وفي عام ١٨٣٧ قام «علي رضا باشا» الوالي العثماني بحملة على المحمرة بعد هجومه الأول قبل عشر سنوات وإستطاع دخول المحمرة واعترف الشيخ تامر بتبعيته للسلطان العثماني.

وتذكر أبحاث مؤرخين ذات أسانيد قوية، أنه في عام ١٨٩٣ بدأت المفاوضات لرسم الحدود العثمانية الفارسية في مدينة أرضروم. وقد مثل الوفد العثماني «أنور أفندي». أما الوفد الإيراني فقد مثله «ميرزا تقي خان». وقدم كل من الجانبين العديد من المطالب. فكلف السفير البريطاني في الأستانة «السير أوستن هنري لابراد» بتقصي الحقائق في منطقة عريستان، وأعداد تقرير بهذا الشأن. وجاء في هذا التقرير أن المحمرة وشط العرب يتبعان الدولة العثمانية حتى نهر «بهمن شير» الذي يؤدي إلى الخليج العربي، المنفذ المائي لإيران وشط العرب. وقد وضع «السير لابراد» أول مشروع بريطاني لتحديد الحدود الفارسية - العثمانية. وفي هذا المشروع جعل «السير لابراد» شط العرب والمحمرة تابعين للدولة العثمانية وجعل تبعية نهر «بهمن شير» إلى الدولة الفارسية.

كما تشير هذه البحوث التاريخية إلى أن روسيا عارضت هذا المشروع، طمعاً في الحصول على مكاسب في الضفة الشرقية من شط العرب لسد الطريق

أمام المطامع الإيرانية. أما بريطانيا فكانت مقتنعة بحق الدولة العثمانية في شط العرب، ولكنها كانت تريد إرضاء روسيا وكذلك إيران، هذا بالإضافة إلى تحقيق سياستها الرامية إلى إفساح المجال أمام السفن البريطانية في شط العرب. وقد قاومت الدولة لثمانية ضغوط روسيا وبريطانيا تجاه المطالب الإيرانية، إلا أن بريطانيا مارست ضغوطاً شديدة على الباب العالي.

وبناء على تدخل الدولتين، روسيا وبريطانيا، وافقت الحكومة الإيرانية على المذكرة الإيضاحية العثمانية بأن لا تقيم إيران أية تحصينات عسكرية على الضفة الشرقية من شط العرب، إذا لم تقم الدولة العثمانية تحصينات على الضفة الغربية. وبذلك تنازلت الدولة العثمانية عن مطالبتها نتيجة الضغوط الروسية - البريطانية عليها، إذ لم يكن في إمكانها رفض طلب الدولتين الكبريتين، وخاصة بعد تأييد وزير الخارجية البريطاني لإعطاء إيران المحمرة، رغم معارضة السفير البريطاني في الأستانة. وبعد عقد معاهدة « أرضروم الثانية » ظلت الدولة العثمانية تنتهز الفرص لإعادة بسط سيطرتها على المحمرة، مؤكدة دائماً أنها عثمانية.

وقد تضمنت هذه المعاهدة عدة نقاط منها تنازل إيران عن إدعائها في مدينة السليمانية والتمهد بعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم القيام بأي عمل من شأنه المساس بسيادة الدولة العثمانية. كما نصت على تنازل الدولة العثمانية عن مدينة المحمرة وجزيرة عبدان، وإتفق الطرفان على أن يسير خط الحدود مع الضفة الشرقية للنهر حتى البحر، وأن يكون لإيران حرية الملاحة من البحر إلى نقطة إنتقاء الحدود البرية.

وعلى الرغم من تنازل الدولة العثمانية عن إقليم عريستان العربي لإيران، والتفريط بالحقوق المراقية العربية، إلا أن إيران بدأت تثير المشاكل أمام تنفيذ المعاهدة، وطالبت بتحقيق مكاسب جديدة توسعية.

وكان من نتائج الحرب العالمية الأولى تقسيم ممتلكات الدول المهزومة، ومن بينها الدولة العثمانية التي كان العراق جزءاً منها. وبالتالي دخل العراق تحت الإنتداب البريطاني إعتباراً من شهر أبريل عام ١٩٢٠. وكان الإنتداب البريطاني ستاراً لحصول بريطانيا على تفويض من عصبة الأمم لتثبيت إحتلالها للعراق بطريقة « مشروعة ». وفي الفترة من ١٢ إلى ٢٤ مارس عام ١٩٢١، عقد وزير المستعمرات البريطاني « ونستون تشرشل » مؤتمراً في القاهرة لمناقشة المصالح البريطانية في الشرق الأوسط، ووضع الخطط لحمايتها، واستمرار النفوذ

البريطاني في العراق. وقررت بريطانيا وضع خطط خاصة بالعراق للحد من النفقات الباهظة التي تتحملها الخزينة البريطانية من جراء الإنتداب. وقد تضمنت هذه الخطط إحلال نظام ملكي بديل للنظام الذي كان معمولاً به في العراق في ذلك الوقت.

وبناءً على القرارات البريطانية بشأن تعيين ملك للعراق، وجعل نظام الحكم فيه ملكياً وراثياً، فقد قرر المجلس النيابي العراقي في ١١ يوليو عام ١٩٢١ إختيار الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق.

وبعد الإحتلال الإيراني لعريستان عام ١٩٢٥، بدأت القوات الإيرانية تتمركز على ضفة شط العرب الشرقية. وأخذت التهديدات الإيرانية تزداد بفصل إمارة عريستان عن شط العرب. وكان المندوب السامي البريطاني في العراق قد قدم إلى حكومته مذكرة سرية، أوضح فيها تكرار الإعتداءات الإيرانية على الحدود العراقية في شط العرب، وإستمرار إيران في المخالفات الدولية. ونظراً للمصالح البريطانية الكبيرة في إيران، كانت بريطانيا تقض الطرف عن تلك الأعمال وغيرها.

الرئيس العراقي صدام حسين يستقبل سمو رئيس الوزراء أثناء زيارة سموه إلى بغداد (أكتوبر ١٩٨٩)

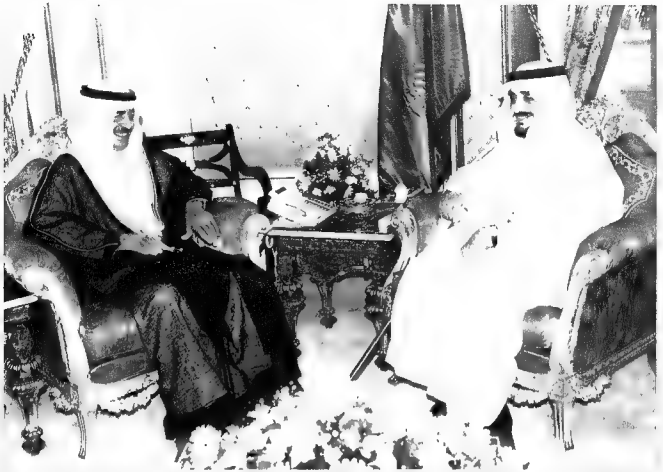




سمو الأمير وسمو رئيس الوزراء في صورة تذكارية مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي (نوفمبر ١٩٨٢)

وبعد زوال الدولة العثمانية، ورث العراق عنها مشاكل الحدود التي كانت قائمة بينها وبين الدولة الفارسية، واستمرت مشاكل الحدود قائمة بين العراق وإيران حتى عام ١٩٧٥ حين وقع البلدان معاهدة الجزائر. وعندما أعلن العراق في سبتمبر الغاء لهذه المعاهدة، بات الجميع يتوقع نشوب الحرب بين البلدين، وهو ما حدث بالفعل في غضون أيام قلائل..

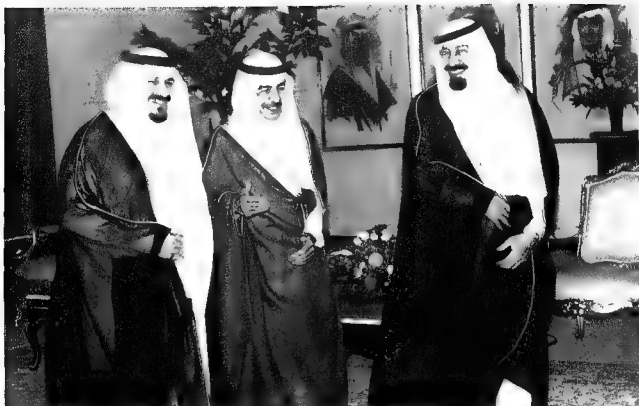
وقد كان للحرب العراقية الإيرانية إنكسارات خطيرة على الوطن العربي عامة، وعلى منطقة الخليج خاصة، مما أحيى فكرة إقامة اتحاد بين دول الخليج. وفي مؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في شهر نوفمبر عام ١٩٨٠، جاءت الترجمة العملية لهذه الفكرة. ففي هذا المؤتمر، قام أمير دولة الكويت سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح بإطلاع الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات. وبعد انتهاء المؤتمر، قام وزير الخارجية الكويتي بجولة زار خلالها دول الخليج العربية، ويحث مع قادتها تفاصيل تلك الإستراتيجية.



خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود يستقبل سمو الشيخ خليفة بن سلمان خلال زيارته للمملكة العربية السعودية (١٩٩٦)

صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد السعودي وسمو الشيخ خليفة بن سلمان (١٩٩٦)





صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز آل سعود ولي العهد السعودي وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدفاع والطيران السعودي في حديث ودي مع سمو الشيخ خليفة بن سلمان خلال زيارة سموه للمملكة (١٩٩٦)

جلالة السلطان قابوس سلطان عمان يستقبل سمو الشيخ خليفة بن سلمان



وكان صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بين أوائل من أبدوا الاقتراح وباركوا الدعوة.

وتتباينت الخطوات التنفيذية نحو إقامة المجلس. وفي ٤ فبراير عام ١٩٨١، عقد وزراء الخارجية في دول الخليج العربية الست اجتماعاً، كان بمثابة الاجتماع التمهيدي العملي الأول بهدف التوصل إلى الشكل الأمثل للميثاق التنظيمي، الذي إنطلاقاً منه يتم بلورة وتطوير التعاون والتنسيق بين دولهم وأسفر ذلك الاجتماع عن صدور بيان أعلن فيه المجتمعون قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإنشاء أمانة عامة للمجلس وعقد اجتماعات دورية على مستوى وزراء الخارجية. وقد جاءت هذه الخطوة متفقة مع الأهداف القومية للأمة العربية، ومتماشية مع ما نصت عليه المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية، التي حثت على التعاون الإقليمي الرامي إلى تقوية الأمة العربية، وذلك باعطائها الحق للدول الراغبة في تعاون أوثق وروابط أقوى، أن تعقد فيما بينها من الاتفاقيات ما يفي بتحقيق هذه الأمانى.

وجاء مؤتمر القمة لقادة دول الخليج العربية الست، الذي عقد في أبوظبي خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ مايو عام ١٩٨١، لكي يشهد الولادة الرسمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكان حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية وأمين سام منظمة المؤتمر الإسلامي بمثابة تأكيد لحقيقة أن ميلاد هذا المجلس يجيء في إطار العمل العربي والإسلامي الجماعي، ويصب في مساره كأحد الروايد القوية والداعمة له.

ويؤكد سمو الشيخ خليفة بن سلمان أن ترحيب البحرين بمبادئ وأهداف مجلس التعاون، إنما جاء نابعاً من إيمان حقيقي وراسخ بأن دول وشعوب هذه المنظومة العربية الإقليمية، يجمعهم مصير واحد، وترابطهم مصالح واحدة، ويجمع بينهم طريق واحد، وأن المصلحة في إحداثهم وتماضدهم في مواجهة ما يهدق بهم من أخطار وأطماع، أو على الأقل لتحقيق التعامل القوى مع متغيرات العصر ومستجداته التي يصعب على كل من دول المجلس مواجهتها منفردة.

ويضيف سموه بأن المملكة العربية السعودية الشقيقة والبحرين كانتا أروع مثال على صدق هذا الإيمان، والاستعداد للتضحية إلى أبعد الحدود، إعلاءً لمبادئ الإخوة والتعاون، وذلك عندما واجهتا إختبار إقدام العراق على غزو دولة الكويت يوم الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠.

موقف شباع

كانت الساعة قد شارفت على الخامسة صباحاً بتوقيت فرنسا، عندما دق جرس الهاتف في الغرفة التي كان يقيم بها الأستاذ محمد المطوع بفندق « نكرسكو » في « نيس » حيث كان برهقة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء في زيارة خاصة كان يقوم بها سموه إلى فرنسا.

كان المتحدث على الطرف الآخر هو الأستاذ طارق المؤيد وزير الإعلام السابق، الذي أبلغه بأن العراق قد بدأ فجر ذلك اليوم، بتوقيف البحرين، عملية غزو شامل لدولة الكويت، وأنه يرجو إبلاغ سمو الشيخ خليفة بذلك فوراً.

وتردد الأستاذ محمد المطوع قليلاً قبل أن يتصل بسمو الشيخ خليفة، لاسيما وأنهما كانا قادمين لتوهما إلى نيس من لندن، وربما كان سموه لا يزال مرهقاً. غير أن الأمر لم يكن يحتمل أي تردد. وهوجيء الأستاذ محمد المطوع بأن سموه كان مستيقظاً، وما أن أبلغه بالأمر حتى علم من سموه أن صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد كان قد إتصل به بعد الرابعة بقليل ليبلغه بالموضوع.

وكانت تعليمات سمو رئيس الوزراء لمدير مكتبه إتخاذ الترتيبات للعودة فوراً إلى البحرين بالطيران التجاري، حيث أن الطائرة الأميرية لم تكن جاهزة في ذلك الوقت. وكان أسرع طريق للعودة هو عن طريق لندن - وهو ما كان بالفعل.

وقد ظل سموه على متن الطائرة التي أقلته إلى البحرين صامتاً أغلب الوقت، يفكر في أبعاد هذا التطور الخطير. فلم يكن سموه، شأنه شأن جميع القادة العرب، يتوقع مثل هذا التصرف من جانب الرئيس العراقي صدام حسين، وراح سموه يبحث عن معنى وأسباب هذا التصرف الخارج ليس فقط على قيمنا العربية والإسلامية، وإنما على كل قوانين الشرعية والأعراف الدولية. ولم يستغرق سموه طويلاً، حتى توصل إلى قناعة بأن المسألة أكبر بكثير من مجرد خلاف حدود بين بلدين، وأنها تنذر بأثار خطيرة على أمن واستقرار المنطقة، مما يتطلب منتهى الحكمة وأقصى درجات الإحتياط في مواجهة كافة الإحتمالات القائمة.

وبمجرد وصول سموه إلى أرض الوطن، ثم إبلاغه بأنه في غضون أقل من ثمان ساعات أحكمت القوات العراقية الفازية سيطرتها على جميع أنحاء دولة الكويت، وذلك بعد أقل من يوم واحد من فشل المباحثات الكويتية العراقية التي جرت في جدة، والتي بذل فيها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود جهوداً كبيرة للسيولة دون وقوع الكارثة.



وكانت مفاجأة، أن يعود العراق لإدعاءاته بتبعية الكويت له، ويُقدم على غزوها ... الأمر الذي يدعونا إلى إعادة تصفح أوراق تاريخ هذه المشكلة وفق الوثائق التي أقرها جمهور المؤرخين واتفقوا عليها.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حدثت مجموعة من المتغيرات لدى القوى المحيطة بالكويت، مما كان له انعكاساته على العلاقات العثمانية - الكويتية. ومن هذه المتغيرات فتح السعوديين للإحساء، وقضاؤهم على نفوذ بني خالد، وتنامي النفوذ العثماني في العراق بعد أن نجح في القضاء على « داود باشا » آخر حكام المماليك في بغداد عام ١٨٣١، وتزايد النفوذ البريطاني الذي أخذ يزحف من مسقط إلى الساحل الجنوبي للخليج بعد توقيع معاهدة الصلح العامة في عام ١٨٢٠، وما تبعها من فرض معاهدة الهدنة البحرية على إمارات الخليج، وما أعقب ذلك من ضغوط بريطانية على الكويت بهدف دفع شيوخها إلى الارتباط بالمعاهدة العامة والانضمام إلى اتفاقيات الهدنة البحرية، وهو الأمر الذي رفض حكام الكويت آنذاك الاستجابة له، رغم تهديدات بريطانيا بمنع التعامل مع السفن الكويتية في موانئ الهند.

وفي فبراير عام ١٨٩٢ طلب الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت مقابلة المقيم السياسي البريطاني في الخليج، حيث أبلغه بأنه يتطلع إلى مساندة الإنجليز ضد محاولات التدخل في شئون بلاده من قبل السلطات العثمانية. وفي بداية الأمر أظهر الجانب البريطاني تردداً في الموافقة. إلا أنه بدأ في تغيير موقفه على ضوء ما وصل إلى علمه من تجمع القوات العثمانية في البصرة استعداداً للإنقضاض على الكويت والتخلص من الشيخ مبارك، وأيضاً على ضوء إحتدام المنافسة الأوربية في الخليج، الأمر الذي قد يفرى أية قوة أوربية أخرى على تقديم العون للكويت مما يضيّع الفرصة على الإنجليز. (٤)

وبناء على ذلك، وصل إلى الكويت في ٢٣ يناير عام ١٨٩٩، الكولونيل « ميد » المقيم البريطاني في الخليج. وتم توقيع إتفاقية مع الشيخ مبارك نصت على أن (يعطى العهد ويعتبر نفسه وورثته وأخلافه إلى الأبد، بالألا يقبل وكيلاً في أرضه أو قائم مقام من جانب دولة أخرى في الكويت أو في قطعة أخرى تابعة لها بغير موافقة الحكومة البريطانية، ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بوسيلة أخرى إلى دولة أو رعية أحد من الدول بغير موافقة الحكومة البريطانية).

وقد أرادت الحكومة البريطانية قبل الإعلان عن الإتفاقية عام ١٨٩٩، الإطمئنان إلى سلامة موقفها القانوني، مما دفع اللورد « كيرزون » نائب الملك في الهند إلى تكليف المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل « كمبال » بدراسة وضعية الكويت ومدى تبعيتها للدولة العثمانية.

ويعد تقرير الكولونيل « كمبال » مرجعاً للإطلاع على طبيعة العلاقات بين الكويت والدولة لعثمانية، وهو التقرير الذي إعتمدت عليه حكومة لندن في إعلان حمايتها الصريحة على الكويت. فقد أوضح هذا التقرير أن الدولة العثمانية تعتمد في مطالبتها بتبعية الكويت، على الإدعاء بأن سكانها الأصليين قد وفدوا إليها من « أم قصر » في جنوب البصرة. غير أن التقارير المتوفرة في أرشيف حكومة بومباي تشير إلى أن سكان الكويت الأصليين قد وفدوا إليها من نجد. كذلك أثبت التقرير البريطاني الرسمي أنه لم يكن ثمة سيطرة عثمانية فعلية على الكويت. (٥)

. وإستاداً إلى كل ذلك خرج التقرير البريطاني الشهير بنتيجة تقول أن الكويت لم تكن تابعة في أي وقت للدولة العثمانية. وهو التقرير الذي إعتد عليه اللورد « لاتزبون » في تصريحه الذي أدلى به في مجلس اللوردات عام ١٩٠٢، بأن شيخ الكويت خاضع للحماية البريطانية، كما أن الحكومة البريطانية ترتبط معه بمعاملات وإتفاقيات خاصة، مما يحد أول تصريح بريطاني رسمي بشأن الحماية البريطانية على الكويت.

ومن جهة أخرى كانت بريطانيا ترى أن هناك تناقضاً قانونياً واضحاً بين منع القوات العثمانية من النزول في الكويت وبين رفع شيخ الكويت للراية العثمانية. ومن ثم طلبت الحكومة البريطانية من الشيخ مبارك أن يستبدل بالراية العثمانية راية أخرى. وإعترض الشيخ مبارك على ذلك، وكانت وجهة النظر التي

أعلنها أنه يرفع الراية العثمانية بإعتباره مسلماً وليس بإعتباره من رعايا الدولة العثمانية. وقد إستمرت هذه المشكلة، ذات الطابع التناقضي بين قواعد القانون الدولي وبين المعتقدات الدينية، دون حل لفترة غير قصيرة، حتى تمت تسويتها في إتفاقية يوليو عام ١٩١٣ بأن يرفع الشيخ مبارك الراية العثمانية على أن تضاف إليها كلمة « كويت » لتكتب على ركن من أركانها إذا ما رغب في ذلك.

وهكذا كانت مشكلة خط الحدود بين الكويت والعراق واحدة من المشاكل التقليدية التي خلقها الإستعمار وأورثها دول المنطقة. حتى تظل سبباً كامناً للنزاع وعدم الإستقرار. ونظراً لأن الأوضاع التي كانت سائدة في منطقة الخليج حتى مابعد منتصف القرن الثامن عشر، لم تكن قائمة على أساس سيادة الدولة، فإن قيام الحدود السياسية بشكلها الذي نعرفه اليوم لم يكن أمراً مألوفاً، ولكن عندما بدأت التكوينات السياسية في منطقة الخليج تحرص على تأكيد هويتها، بدأت مشاكل الحدود تفرض نفسها بمساعدة الدول الإستعمارية التي كانت تتصارع على المصالح والنفوذ في الخليج. وكانت المشكلة بين العراق والكويت من أبرز تلك المشاكل التي بدأت تتبلور خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ولكن جاء الإتفاق الذي أبرم بين الإنجليز والعثمانيين، الذين كانوا يتنازعون السيطرة الإستعمارية على منطقة الخليج، في ٢٩ يوليو ١٩١٣ بشأن الحدود، لكي يقلل نسبياً من حدة هذه المشكلة أولاً، ثم يُتخذ أساساً لعملية تخطيط الحدود بين العراق والكويت فيما بعد.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحرب العالمية الأولى - التي اندلعت نيرانها بعد سنة من توقيع الإتفاقية المشار إليها - سبباً في تهدئة الأوضاع ونسيان مشاكل الحدود في منطقة الخليج، فإن تخطيط هذه الحدود بين العراق والكويت تم تأكيده بناءً على ما تم التوصل إليه في إتفاق ١٩١٣، بعد ذلك بحوالي عشر سنوات. وقد حدث أن أرسل شيخ الكويت في ٣١ مارس ١٩٢٣ برسالة إلى « الميجور مور » الذي كان يشغل منصب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت يطلب فيها إحاطته علماً بحدود بلاده مع العراق. وعندما رُفعت النوصاية البريطانية عن العراق في عام ١٩٢٢، وانضم إلى عصبة الأمم، قام المندوب السامي البريطاني في بغداد « فرانسيس همفريس » في ١٦ يوليو عام ١٩٣٢ بإرسال رسالة إلى رئيس مجلس الوزراء العراقي بالوكالة السيد جعفر العسكري، يطلب فيها أن يثبت الحدود القائمة بين العراق والكويت، بناءً على إتفاقية عام ١٩١٣. ومن هنا عادت مشكلة الحدود بين العراق والكويت تفرض نفسها من جديد، ولكن في ظل أوضاع جديدة. وأدى ذلك إلى أن تتطور الأزمة في إتجاهات جديدة.



سمو رئيس الوزراء في حديث أخوي مع الرئيس المصري حممنى مبارك لدى زيارته إلى البحرين (مايو ١٩٩٢)

سمو الأمير وسمو رئيس الوزراء وسمو ولي العهد يستقبلون الرئيس السوري حافظ الأسد
والسيد عبدالمطيم خدام والسيد فاروق الشرع خلال زيارتهم للبحرين (أبريل ١٩٩٢)



ويعد أن أعلن رئيس الوزراء العراقي السيد نوري السعيد عدم قبوله بالحدود القائمة بين البلدين، وقام في ٢١ يوليو من عام ١٩٣٢ بإرسال الرد الذي يحمل ذلك المعنى إلى المندوب السامي البريطاني، قام حاكم الكويت بإرسال خطاب إلى الوكيل السياسي البريطاني في العاشر من أغسطس من العام نفسه يبلغه موافقته على ترسيم الحدود. وكان ذلك إيذاناً بأن تهدأ المشكلة ولكن إلى حين.

وكان من الممكن أن تشهد مشكلة الحدود بين العراق والكويت حلاً نهائياً عندما تباحثت بريطانيا والعراق حولها في عام ١٩٣٩. ولكن المشكلة استمرت واتخذت منعطفاً جديداً، بعد أن قام الرئيس العراقي الأسبق عبدالكريم قاسم في يونيو عام ١٩٦١ بإطلاق دعوته لضم الكويت، ودفع بالفعل بعد من وحداته لتنفيذ ما دعا إليه. فما كان من الكويت إلا أن استغاثت بقوات بريطانية طالبة منها الحماية. وبينما كان إرسال القوات العربية إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية بمثابة تجربة ممتازة لإنشاء قوة عربية مشتركة، فإن الإطاحة بنظام عبدالكريم قاسم في فبراير عام ١٩٦٣ أدى إلى توارى فكرة إنشاء مثل هذه القوة، كما أنه أدى إلى توقف الحكومة العراقية عن المطالبة بضم الكويت مؤقتاً.

وقد حدثني سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء عن تلك الفترة قائلاً « بعد تلك التهديدات التي أطلقها الرئيس العراقي في عام ١٩٦١، أرسل حاكم الكويت إلى الوالد رحمه الله لطلب المساعدة من القوات البريطانية المتواجدة في البحرين، فلم يتردد لحظة واحدة في تقديم العون لدولة الكويت الشقيقة، والرسائل التي تبودلت بين سمو الوالد والمعتمد البريطاني لدى أكبر دليل على الإهتمام الذي أولاه سمو الوالد شخصياً لهذا الموضوع ».

ففي صباح يوم ٤ يوليو عام ١٩٦١ اجتمع سمو الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين مع المقيم السياسي السيد وليم لوس بحضور قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط. وبعد هذا الاجتماع مباشرة أرسل المقيم السياسي البريطاني مذكرة بهذا الخصوص جاء فيها « حضرة المكرم حميد النسيم صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين المحترم، بعد التحية ومزيد الإحترام.. وبعد.. كما أخبرت عظمتكم في هذا الصباح لما تشرفت بمقابلتكم مع قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط. لقد أمرت أن أنقل إلى عظمتكم شكر وتقدير حكومة صاحبة الجلالة للصداقة

ورغبة التعاون اللذين أظهرتموهما بخصوص التحركات الأخيرة للقوات البريطانية الذاهبة لمساعدة الكويت. إن حكومة صاحبة الجلالة تقدر جداً الصداقة القائمة قديماً بين المملكة المتحدة والبحرين، والتي زادتها الحوادث الأخيرة متانة. الرجاء قبول عظمتكم إحترامي الفائق وتقديري.»

وفي نفس اليوم أرسل سمو الشيخ سلمان الرد على تلك الرسالة، وقد جاءت كلماتها أكثر من معبرة عن العلاقات البحرينية الكويتية حيث جاء فيها « حضرة صاحب السخامة المير ولیم لوس المقيم السياسي في الخليج المحترم.. بعد التحية والإحترام ... إستلمنا كتاب فخامتكم المؤرخ في ٤ يوليو ١٩٦١ الذي ذكرتم فيه أنكم أمرتم أن تنقلوا لنا شكر وتقدير حكومة صاحبة الجلالة للصداقة ورغبة التعاون اللذين أظهرناهما بخصوص التحركات الأخيرة للقوات البريطانية الذاهبة لمساعدة الكويت. وأن حكومة صاحبة الجلالة تقدر جداً الصداقة القائمة قديماً بين المملكة المتحدة والبحرين والتي زادتها الحوادث الأخيرة متانة. وجواباً عليه نقول بأن ما قمنا به من تسهيلات لتحركات القوات البريطانية الذاهبة لمساعدة الكويت ماهو إلا شيء يفرضه علينا الواجب الإسلامي والأخوي نحو أخ عزيز وبلد شقيق وما ذلك الا بعض من الواجب علينا نحو حاكم الكويت وبلده وشعبه الذين تربطنا بهم روابط الأخوة والصداقة ونحن لهم كل تقدير وإحترام ونتمنى لهم كل عز ورفعة. ولا يخفى أننا وجميع أصدقائنا مستائين أشد الإستياء لما حدث من رئيس وزراء العراق ونرجو الله ان يوفق الجميع لما فيه الخير والساداد... هذا ونرجو أن ترفعوا خالص تشكراتنا القلبية لحكومة صاحبة الجلالة على ما أبدته من تعاون صادق وروح طيبة نحو الشقيقة الكويت، كما نرجو من الله أن يجعل روابط الصداقة بيننا قوية ويوفقنا جميعاً للتعاون على ما فيه الخير للجميع.. وختاماً نقدم لكم خالص شكرنا على ما قمتم به من إبلاغ الرسالة الينا ونرجو لكم دوام التوفيق والمسرات.»

وقد إستلزم الأمر بعض الوقت لكي يعاود العراق إثارة دعواه التي لا تستند إلى أي أساس شرعي أو قانوني. وجاءت المحاولة العراقية الجديدة لضم الكويت على يد الرئيس صدام حسين بعد حوالي ٢٧ عاماً من آخر محاولة سبقتها.



ولم تجد نفعا المحاولات والجهود الجبارة التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس المصري حسني مبارك والرئيس السوري حافظ الأسد وغيرهم من الرؤساء والقادة في بعض الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم
 سلمان بهرمن شيخ آل خليفة
 من آل حمير

الرقم ١٧٦ / ١٧٨١

التاريخ ٢١ محرم ١٣٨١ - ٤ يولية ١٩٦١

هذه صاحبة التملك السروليم لوصي المقيم السياسي في الخليج المقيم
 بعد التمية وشيخهم :

استلمنا كتابكم المؤرخ ١٩٦١ الذي ذكرتم فيه
 امرتم ان تنقلوا لنا شكر وتقدير حكومة صاحبة الجلالة للصلوات
 وسخية التعاون الذي اظهرناه بانفسهم الشركات النفطية للعقوبات
 البريطانية الناجمة عن اعادة الكويت، وان حكومة صاحبة الجلالة
 تقدر هذا الصلة القائمة قديما بين المملكة المتحدة والبحرين والتي
 لا تدرك الحوادث النفطية الثمينة، وهذا ما عليه نقول بان ما تمناه به
 من تسهيلات لتمكين الشركات البريطانية النفطية لمساعدة الكويت
 ما هو الذي يفرضه علينا الواجب الاسلامي والتفويض الموروث عن
 ويلد شعيت وماذا ذلك التعظيم من الواجب علينا نحو حاكم الكويت وبلد
 وشعبه الذي تربطنا بهم روابط الصفة والصلوة ولكن لهم كل
 تقدير واحترام ونتمنى لهم كل خير ورفعة، ولديهم اننا جميعا احبائنا
 ستابع اسم الله سياد المصنف مع رئيس وزراء العراق وعباسك
 انه يوفى الجميع لما فيه الخير والسود.

هذا ورجوان ترفعوا عنا في شكرنا القلبية لحكومة
 صاحبة الجلالة على ما ابدته من تعاون صادق وروية
 طيبة نحو الشقيقة الكويتي كالأزهر من الله ان يجعل روابط الصداقة
 بيننا قوية ويوفقنا جميعا للتعاون على ما فيه الخير للجميع.
 ونشكركم تقدمكم عنا في شكرنا على ما تمتم به من ابدان الى ابدان
 ايننا ونرجو لكم بطام التوفيق والسراء.

نزة اسد الى السرايرية



شارك الطيران الأميرى البحرى فى تحرير الكويت بكفاءة عالية ، سمو رئيس الوزراء
يتفقد إحدى الطائرات أثناء إفتتاح قاعدة الشيخ عيسى الجوية

الأخرى، للتوصل إلى حل لهذه الأزمة الخطيرة وإحتوائها عربياً. فقد ذهبت كل تلك الجهود أدراج الرياح، ولم تسفر عن أية نتائج إيجابية. واستمر العراق فى إحتلاله للكويت وأدى ذلك إلى أن تخرج الأزمة من حدود السيطرة العربية، بعد فشل الجامعة العربية فى إيجاد حل لها بسبب تعنت النظام العراقي.

وتحت مظلة منظمة الأمم المتحدة، وبالتعاون مع العديد من دولها الأعضاء، بذل الرئيس جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك جهوداً غير عادية حتى يجد لهذه الأزمة حلاً سلمياً. ولكن محاولاته فى هذا المجال باءت بالفشل أيضاً. كما فشلت جهود الأمم المتحدة فى إقناع العراق بالانسحاب من الكويت. ونظراً لأن العراق صم اذنيه عن سماع التحذيرات، ولم يعط أى إهتمام للعديد من قادة العالم الذين توجهوا إلى بغداد من أجل إقناع الرئيس العراقي صدام حسين بالانسحاب سلمياً من الكويت. كما صم آذانه ولم



كان سمو الشيخ خليفة بن سلمان من أوائل القادة الذين زاروا الكويت بعد التحرير. سموه مع سمو الشيخ سعد المبدالله ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي في جولة للإطلاع على آثار الفنزوة العراقي (أبريل ١٩٩١)



يعبأ بالنداءات التي وجهها اليه العديد من زعماء دول العالم ومنهم الرئيس المصري مبارك الذي وجه لصدام حسين ٢٧ نداءً متتالياً ١١ .. فقد بات واضحاً ان الأمور تتجه نحو الحرب.

وقد كان الغزو العراقي لدولة الكويت من أصعب المواقف على نفس سمو الشيخ خليفة بن سلمان. وفي ذلك الشأن قال لي سموه « إن العرب مروا في هذه الأزمة بأصعب حالات التفكك والانقسام السياسي. كما أن الوضع الخليجي كان من الممكن أن يكون أفضل، بالتمسيق المشترك والإبتعاد عن المشاكل الفرعية التي كانت قائمة في تلك الفترة. وكما تمنيت أن تقف الدول العربية، والخليجية خاصة، وقفة متماسكة مثل وقتتها أيام الحرب العراقية الإيرانية ».

وخلال الفترة التي كانت الأمم المتحدة والعديد من الدول تحاول فيها إقناع العراق بالانسحاب من الأراضي الكويتية، بات واضحاً أمام القيادة السياسية في البحرين أن الحرب هي الاحتمال الأقوى. وعليه تم الإنفاق على إتخاذ العديد من الإجراءات الاحتياطية. ولم تتردد البحرين لحظة واحدة في عمل مارات أنه واجب الأخ تجاه أخيه، مهما كانت التضحيات، وأياً كانت التبعات. ففتحت أبوابها مرحبة بالإخوة الكويتيين الذين أجبروا على ترك بلادهم أمام جحيم الغزو. واتخذت البحرين كافة الإجراءات لسرعة توفير المسكن والحياة الكريمة للإخوة الكويتيين في هذه المحنة. كما فتحت البحرين مجالها الجوي والبحري والبري للجهد الدولي الذي إستهدف إعادة الشرعية إلى أرض الكويت.

وعندما رُجحت احتمالات الحرب، بدأت مختلف أجهزة الحكومة، ويتوجيه وإشراف مباشر من سمو الشيخ خليفة بن سلمان، حملة كبيرة شملت الإستعداد داخل البلاد لكافة الإحتمالات. كما تضمنت توجيه المواطنين والمقيمين تحسباً لأية طوارئ عند حدوث غارات أو غير ذلك من إحتمالات الحرب. وكان للتهديد العراقي بشن حرب كيمياوية أثره في إثارة فزع وخوف الكثيرين. مما حدا ببعض المقيمين إلى مفادرة البحرين. ومن جانب آخر، ونتيجة لذلك، بدأ المواطنون في أكبر حملة مشتريات عرفتها البلاد من المواد التموينية لتخزين الحاجات الضرورية والمؤن الغذائية وغيرها. وهنا يجب أن نشيد ويفخر، بالدور الذي لعبته الحكومة في السيطرة على الأسعار وتوفير المخزون الغذائي والدوائي وغير ذلك من كافة الإحتياطات الضرورية، كما كان للجهد الذي بذله سمو الشيخ خليفة بن سلمان شخصياً في متابعة الأوضاع في البلاد، من خلال جولاته التفقدية شبه اليومية إلى مختلف المنشآت والمؤسسات، أثره في ضبط

إيقاع الحياة وعدم السماح بانفلات أية أمور، لتسير الحياة على نهجها المعتاد رغم ذلك الخطر الكبير الذي كانت البحرين قريبة للغاية منه.

وعندما إنتهت الفترة الزمنية التي حددتها الأمم المتحدة كمهلة لإنسحاب العراق من الكويت - في الساعة الثانية صباحاً من يوم ١٦ يناير عام ١٩٩١ بتوقيت الخليج - شنت طائرات القوات المشتركة أولى غاراتها على المواقع العراقية في داخل الكويت والعراق. وليس سراً تلك التسهيلات العسكرية التي قدمتها البحرين لقوات التحالف، الأمر الذي جعل من البحرين مع المملكة العربية السعودية خط مواجهة ثانية للحرب. واضطرت البحرين، وربما وحدها بين دول المنطقة، إلى وقف حركة الطيران المدني فيها، مما زاد من عبء الأزمة الاقتصادية التي تحملتها البحرين والتي زادت خسائرها على ملياري ونصف المليار دولار أمريكي، وهو أمر ظلت البحرين تعاني من تبعاته لفترة زادت على الخمس سنوات.

كذلك أسهمت البحرين في إنقاذ الكثير من وثائق الكويت الهامة، ومنها المساعدة في تهريب أقراص الحاسب الآلي الكويتي الذي يحتوي على معلومات مفصلة عن السكان، من الكويت إلى البحرين، حيث تمكن خبراء بحرينيون بمساعدة فنيين هولنديين وفرنسيين من فك رموزه السرية وإستعادة المعلومات التي سلمت فيما بعد إلى الحكومة الكويتية في المنفى. وقد أصبحت هذه الإحصائيات السكانية الكويتية وثيقة لدى الأمم المتحدة، أسهمت في تمكين الحكومة الكويتية من دحض الإدعاءات العراقية.

كما قامت قاعدة الشيخ عيسى الجوية والواقعة في جنوب البحرين بدور هام في الممارك الجوية أثناء الحرب، مما تسبب في توجيه العراق ثلاثة صواريخ سكود أخطأت القاعدة، ولم تحدث أية خسائر. كما سقط صاروخ سكود عراقي في الأرض الخالية جنوب البحرين ولم يسبب أية أضرار.

وفي الساعات الأولى من صباح يوم ٢٨ فبراير عام ١٩٩١، نجحت القوات المشتركة في تحرير الكويت من الإحتلال العراقي، بعد معركة برية لم تدم سوى أربعة أيام فقط.

وقد كشفت هذه الأزمة بكل وضوح عن الممدن الأصيل لشعب البحرين، وإيمانه الصادق والقوى بمبادئ التعاون والتعاقد الأخوى.

وهي هذه الفترة تلقى صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد المفدى قصيدة نبطية من أخيه الشيخ عبدالعزيز السعود الصباح عبر فيها عن مشاعره حول مايجرى في المنطقة. وقد أجاب صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٩٠ بالقصيدة النبطية التالية والتي تعبر عن محبة البحرين أميراً وحكومةً وشعباً لشقيقتها الكويت :

ضِدِّ يَسْأَقِيهِمْ مَمُومَه رَكَادِي
مَنْقَادَة مَمَسْتَعْلَمَة لِلْقِيَادِي
وَرَضِيو وَزَادُوها حَطَبَ لِلوَقَادِي
وَتَقَاتَلُوا مَا بَيْنَهُمْ كِبَالُ الْعَادِي
بَيْنَ الْقِرَارِيِبِ صَارَ ذَبْحُ وَجِلَادِي
حَرِيْبِهِ جَرِيْبِهِ مَا يَدُوْرُ الْبِعَادِي
فِي دَارِ جِبَارِهِ مَسَاعِي لِلْمَسَادِي
وَالْقَسْرَ مَلِيْوسَ أُرْدُونَهُ اجْدَادِي
وَحَتَامَهَا نَكْرَانُ بِيضِ الْإِيَادِي
وَنَدَلَ طَبِيْعَهُ كَيْفَ يَرْضَى الْوُدَادِي
وَأَمَجَادَهُمْ هَلْ كَيْفَ رَاحَتُ بَدَادِي
خَصَائِلُ تَرَثَتْ إَقْرُومَ الْاجْدَادِي
تَرَدَّ قَسُومِي لِلْهَدَى وَالرَّشَادِي
سَهْرَ وَعَيْنَا يَهْتَدِي بِالرَّقَادِي
كُنِي عَلَى مَلْهُ وَشَوْكٍ وَسَادِي
وَنَقُضَ جَرُوجُهُ آهَةً مِنْ مَنَادِي
عَقِبَ التَّجَلُّدِ صَارَ سَدَهُ بَدَادِي
إِلَّا إِلَى صَفَّتْ طَوَالَ الْهَوَادِي
وَأَسْلَمْتُ مِنْ جَمَلَةٍ جَمِيعِ الْإِعَادِي
نَمَلُ الصَّبِيْحِ إِكْرَامُ بِيضِ الْإِيَادِي
وَهُمْ زَنْدِي الَّذِي بِهِ تَشُدُّ الْإِيَادِي
نَرْخَسُ لَهُمْ بِالرُّوحِ يَوْمَ الْجِلَادِي
وَيَدِينَا بِلَاهُمْ جَمْعُهَا لِلنَّفْسَادِي
نَفْسَمِي وَمَالِي وَالرَّيْحَ وَالْأَوَّلَادِي
نَسْتَقِيهِمْ الصَّافِي وَنَشْرِبُ رَكَادِي
وَعِيَالَهُمْ هُمْ شَمْرَةٌ مِنْ هَوَادِي
لَطَامَةُ الْعَائِلِ إِرْجَالُ الْوَكَادِي
وَعَيْدُ الرِّكَائِبِ لِي طَوْنُ الْمَزَادِي
مِنْ وَائِلٍ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَكَادِي
وَبِبِمَسَاتِنَا تَلْمَحُ رَهَافُ الْهَيَادِي

اللَّهُ مِنْ وَقْتِ غَيْدَا لِلْعَرَبِ ضِدِّ
وَالْعَرَبِ تَفْعَلُ مَا تَرِيدُهُ وَيَقْصِدُ
شَبَّ الْفَتَنَ بَيْنَ الْإِقْطَارِ إِتَوْقِدُ
وَزَيْنَ لَهُمْ سَفْكَ النُّعَى بِمَاضِي الْحَدِّ
وَكُنْ عُدُوهُ مِنْ يَلَاقِيهِ فِي الْجَدِّ
وَالْجَارِ سَكُونُهُ صَارَ لِلْجَارِ الْأَوْحَدِ
كَلَنْ خَفَرَ بِجَوَارِهِ وَصَارَ يَمْتَدُّ
وَحَفَرَ الذَّمَّ مَا بَيْنَهُمْ صَارَ مَقْصِدُ
وَالْكَذِبُ فِي الْمَنْطُوقِ مَا عَادَ يَنْعَدُ
هَلْ كَيْفَ نَكَارَ الْجَمِيلِ إِتَسَوَّدُ
يَاحِيْفِ يَا مَاضِي الْعَرَبِ كَيْفَ يَنْهَدُ
وَذِيكَ الْفَضَائِلِ وَالشَّيْمِ لَيْتَ تَتَرَدُّ
وَيَالَهُ تَهْدِي قَسُومِي الْيَوْمَ وَتَرَدُّ
وَالْبَارِحَةِ جَفَنَ الْخَطَى بَاتَ مَسْهَدُ
وَالْجَنَبِ كَنَّهُ فُسُوقُ نَارِ تَوْقِدُ
وَالْقَلْبُ بِهِ هُمْ ثَقِيلٌ وَمُجَلَّدُ
حَرَّ سَطَى بِهِ صَبَادُ الدُّهْرِ وَاحْتَدُ
وَالْعَرَّ مَا يَشْهَرُ إِلَى رِيْشِهِ إِنْهَدُ
عَلَيْتِ يَا شَيْخَ شَكَالِي مِنَ الضَّنْدِ
عَبْدُ الْعَزِيزِ الضَّنْفَمِي طَلِبُ الْجَدِّ
هُمْ عَزُوتِي رِيْعِي عَلَى اللَّابِنِ وَالشَّدِّ
وَحِنَا لَهُمْ دَرَعُ حَصْبَيْنِ مِنَ الضَّنْدِ
وَلَا خَيْرَ فِي عَيْشِ عَقَبِهِمْ لَوْ إِمْتَدَّ
وَاللَّهُ مَا أَنْخَرُ دُونَهُمْ كُلَّ مَا أَجَدَّ
وَدَارِي لَهُمْ دَارَ وَجْنِي لَهُمْ عَيْدُ
هُمْ جَدُّهُمْ جَنْدِي وَجْنِي لَهُمْ جَدُّ
وَحِنَا بَنِي عَتَبَةٍ هَلْ الْحَدِّ وَالْعَدِّ
يَفْرَحُ بَنَا الْبِلْشَانُ لِي حَبْلَةُ إِفْتَدِّ
وَفَنَازَ مَتَفَسِّئُنَا إِلَى كُلِّ أَعْتَدِّ
جِيْنَاكَ مِنْ تَجْدِدِ عَلَى الْفَضْلِ الْجَرْدِ

للضيف واللافي وحضر وبادي
وخير يقهض وينثر للمبادي
يوم المد وسواقنا هي المتبدي
الا إنكافي النثر نبغى السدادي
ولا نتبعه بالمن عقب الأيادي
فلا هتكنا عرض بين العبادي
نكرم عن إفعال إلهدي والفسادي
حنا بروس إمشمخات المبادي
ومجمع القوات هي الحضري
ويسري ذكرها في الحضري والبهادي
في غراب التاريخ باد ينادي
حنا نبغض وجهها في النوادي
تاريخنا معنا ونفعل زيادي
هل كيف ياخذها عدو معادي
وان ما لقينا بالظفر والايادي
يسيل بين رهسانا والاورادي
ولا عقب بذل الروح لايم ينادي
جابر سراج الدار راعي الشدادي
رغم على أنف الضنديد المعادي
وعصمهم المولى إله العبادي
السد مصيون ونارك برادي
على رسول الله هادي والعبادي

وشدنا على سيف البحر كل مقصد
قهرين وحنا وسط عز إيشيد
واللي طمع في دارنا من المبدأ رد
والله ما غرنا على الجار الأوحـد
ومن زارنا للخير بالخير يرتد
وعدوننا يامن على العرض والكـد
ولا سبرقنا المال يوم من أحمد
وياهيه ياللي يمشي بواطي الأخـد
وحليش لو عندك جيوش اتعد
لكن ما عندك اخلاق إتمجد
وحنا إلو زلنا ذكرنا يردد
وحنا العرب كان العروبة لها حد
ولا نبي بمث بيقت ويجهد
وإار حميناها على طول ذا المـد
بنهاريه باللي إنلاقي من العـد
والدار نمسقيها يدم موزد
وهذا العذر يادار والجـد بالجـد
وسلام مني للأخو زاكي الجـد
شيخ الكويت اليوم والامس والغد
وسعد عضيد كـلهم للعدو ند
وياخوي لا تشكي ولا تبغض المـد
وصلاة ري عند قول تـردد



- هوامش (١) وقد اغادني مدير مركز الوثائق التاريخية التابع لديوان سمو ولي العهد ان هذا السيف قد اهدى مع البدايات الأولى لحكم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين (١٨٦٩ - ١٩٣٢)
(٢) الدكتور محمد حسن المديروس: العلاقات العربية - الإيرانية - منشورات ذات السلاسل - الكويت ١٩٨٥
(٣) نفس المصدر
(٤) من منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس - الكويت وجوداً وحلوداً - ١٩٩١
(٥) نفس المصدر



مِيقَاتُ عَرَاةِ الْهَجَرِ

بعيهاً عن الرسميات

عندما نتأمل البرنامج اليومي لسمو الشيخ خليفة بن سلمان، نلاحظ أنه من الصعوبة بمكان الفصل بين ساعات عمله وساعات راحته. فالكـل يعرف أن هناك مواعيد ثابتة لبدء وإنهاء العمل في وزارات الدولة ودوائنها ومكاتبها. ولكن العمل بالنسبة للشيخ خليفة، يتواصل بعد ساعات الدوام الرسمي، إلى وقت غير محدد. كما أنه ليست هناك ساعة معينة لا يجوز الإتصال به بعدها، وذلك من منطلق حرصه الشديد على أن يحاط علماً - أولاً بأول- بكل ما يتعلق بالعمل من مستجدات أو ظروف طارئة.

ويقول الأستاذ محمد إبراهيم المطوع وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام، أنه منذ أن بدأ العمل مع الشيخ خليفة قبل نحو عشرين عاماً، فإنه لم ير سموه إلا مندمجاً في عمل، أو مهتماً بموضوع يخدم مصلحة البلاد. يستوى في ذلك كون الوقت نهاراً أو ليلاً، أو حتى ممتداً طوال الليل وإلى الساعات الأولى من النهار، مادام الأمر يتطلب ذلك.

ويشير وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام في هذا الصدد، إلى ما يوليه سمو رئيس الوزراء من إهتمام بمختلف التفاصيل الصغيرة والدقيقة، والتي تبدو للكثيرين على أنها أشياء ثانوية وغير ذات أهمية. إلا أن سموه يحرص على معرفة هذه التفاصيل، ربما لإيمانه بأن الأمور الكبيرة هي في الأساس مجموعة من الأشياء الصغيرة.

والشيء الملفت للنظر، هو أن الإهتمام بالتفاصيل يرتبط في شخصية الشيخ خليفة بذاكرة قوية تحتفظ بأكثر هذه التفاصيل دقة. هذا بالإضافة إلى قوة ملاحظة غير عادية، تمكنه من أن يصف بدقة متناهية أماكن لم يزرها إلا

مرة واحدة، ومنذ فترة طويلة. و كثيراً ما وصف، بدقة أدهشت الجميع، مناطق برية غير مأهولة، وبلا أية علامات مميزة، كان قد زارها قبل سنوات، معدداً الكثبان الرملية ومسميات الصخور المختلفة، وغير ذلك من التفاصيل الدقيقة .

ويصف أحد المهندسين المعماريين، بانبيهار شديد، واقعة حضرها بنفسه تبين مدى دقة ملاحظة الشيخ خليفة. فقد كان هذا المهندس يُجرى توسعة فى قصر سموه، الذي تحيط به حديقة كبيرة، يهتم سموه بها كثيراً ويشرف بنفسه على رعاية نباتاتها وزهورها. وفى أحد الأيام كان سموه يتفقد الحديقة مع هذا المهندس، عندما توقف فجأة وأشار الى بقعة معينة متسائلاً عن نبتة صغيرة كانت بها فى اليوم السابق. وعندما إستدعى الزرع وسأله، أجاب الرجل بأن النبتة كانت هناك بالفعل، وأنه نقلها إلى مكان آخر ، فأمر سموه بإعادتها بعناية الى مكانها الأصلي !!



يبدأ الشيخ خليفة يومه عادة قبل الساعة صباحاً . ومع إفطار خفيف، يفضل تناوله فى الهواء الطلق إذا كان الطقس يسمح بذلك ، يبدأ سموه فى قراءة الصحف المحلية، بعد أن يكون قد تابع آخر الأخبار والتقارير والتحليلات العالمية على شاشات المحطات الإخبارية المشهورة. ومع رشقات فتنجان القهوة منزوعة الكافيين، يركز سموه على الأخبار وأعمدة كتاب الرأى فى الصحافة المحلية. ويقرأ بالتفصيل وبإهتمام بالغ شكاوى ورسائل القراء. وإذا لم تكن لديه أوراق عن موضوع معين، فإنه يكمل قراءة الصحف والمجلات المحلية كلها. وكثيراً ما يصدر ملاحظات، قبل خروجه إلى العمل، بشأن ما طالعته من موضوعات فى الصحافة، أو توجيهات بإعداد تقرير سريع عن خلفيات وجوانب موضوع معين منها، وذلك توطئة لإتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع فى اليوم ذاته .

وما لم يتضمن البرنامج المرور على بيت إحدى الأسر لتقديم واجب العزاء أو لمعايدة مريض، فإنه فى العادة يصل إلى ديوان سموه فى الثامنة والنصف صباحاً، حيث يبدأ على الفور إستعراض برنامج اليوم مع الدكتور عبداللطيف المريمحي رئيس الديوان، وفى غير يوم الأحد، موعد الإجتماع الأسبوعى لمجلس الوزراء ، فإن البرنامج عادة ما يتضمن بحث عديد من الموضوعات، ومناقشة كل منها مع الوزير أو المسئول المختص، ثم بدء فترة مقابلة الضيوف والزوار سواء من الأجانب أو من أهل البلاد ،



سمو رئيس الوزراء يقوم بجولة تفقدية في شوارع قرية النويدرات بعد هطول الأمطار الغزيرة عليها (١٩٨٣)

سمو رئيس الوزراء يستمع إلى أحد المواطنين الذين تضرروا بفعل الأمطار الغزيرة التي سقطت على قرية النويدرات (١٩٨٣)





أهالي قرية التويدرات يستقبلون سمو رئيس الوزراء أثناء زيارة له إلى المنطقة

يسمو رئيس الوزراء في زيارة تفقدية إلى قرية جدحفص (أغسطس ١٩٨٣)



وفي العادة، تحظى طلبات المقابلة التي ترد من قبل الشخصيات الزائرة للبلاد، سواء من الدول العربية الشقيقة أو الدول الأجنبية الصديقة ، بقدر من الأولوية. وذلك بالنظر إلى أن هذه الزيارات تجيء في العادة وفق ترتيب مسبق عبر القنوات الدبلوماسية، أو تقديراً لضيق وقت الزيارات التي تقوم بها هذه الشخصيات للبحرين .

ومن الأمور الملفتة للنظر حقاً، تلك البراعة والحكمة السياسية والنهج الدبلوماسي الرفيع الذي يخاطب به الشيخ خليفة ضيوف البلاد من الشخصيات الأجنبية. ومن خلال هذا النهج، يتمكن دوماً من إيصال الرسالة التي يريد إبلاغها لضيفه وللمستولين في بلاده بأسلوب غاية في البراعة الدبلوماسية وبلاغة الحجة وقوة الإقناع، حتى لتجد الضيف سريعاً ما يتحمس لوجهة النظر السياسية التي يطرحها عليه سمو الشيخ خليفة ، حتى وإن كانت تتطوى على بعض الإختلاف عما جاء أصلاً يطرحه من أهكار .

والواقع أن الكثيرين من كبار الشخصيات السياسية العالمية يعرفون ما يتمتع به الشيخ خليفة من قدرات تفاوضية مذهلة، وحجة قوية، إذا ما تبنى وجهة نظر سياسية معينة. ويقول دبلوماسي أجنبي إلتقيت به ذات مرة، أن السيناريو الذي يتكرر دائماً في مثل هذه المواقف هو أن هذه الشخصيات تأتي إلى البحرين للمرة الأولى، وفي أذهانهم ما سمعوه من روايات سحر الشرق، وربما إشاعات « تخلف وثروات البترول التي يبعثرها بدو الصحراء فيما لا طائل منه » تكون دهشتهم الأولى، هذه النهضة الحضارية والعمرانية التي تبدو عليها البلاد . ثم يكون الإنطباع المفابر تماماً لدى الجلوس إلى الشيخ خليفة والحديث معه . شخصية سياسية أخذت بمعنى الكلمة . فهو يتحدث لغة إنجليزية راقية بمستوى إتقان أهلها . أضيف إلى ذلك أن لفته هذه قد تحلت بثقافة عريضة وأسمه، ويفكر سياسي مستقير، ويمتابة واعية لأآخر التطورات والمستجدات، وتحليل دقيق للمواقف والموضوعات محل البحث والمناقشة، ويمتلك قوى الحجة، وبالقدرة على الإقناع في الحديث .

وفيما لا يميل كاتب هذه السطور إلى أساليب المبالغة إستخدام أفعال التفضيل في غير محلها ، فإن كثيراً من الشخصيات الأجنبية التي التقت بالشيخ خليفة للمرة الأولى، خرجت من هذا اللقاء شديدة الإعجاب به ، مبهورة بشخصه وشخصيته . وربما لا أدعي سراً إن قلت في هذا الشأن، إن أحد هذه الشخصيات قال « أنكم يسمو الرئيس جديرون بأن تكونوا رئيساً لوزراء واحدة من الدول الكبرى في الغرب » .

ولم يكن مستغرباً بالنسبة للمقررين من الشيخ خليفة، أن يعمد سموه
في تصريح أدلى به بعد تلك المقابلة - وريداً على الملاحظة التي أبدتها
المستول الزائر - إلى أن يستخدم تعبيراً يشيد فيه بالبحرين « الصغيرة
بمساحة أرضها، الكبيرة برجالها وعزيمة أبنائها » .



وعودة إلى برنامج عمل سمو الشيخ خليفة، نرى أن هذا البرنامج كثيراً
ما يتضمن جولة خارجية لتفقد موقع من مواقع العمل أو الإنتاج، أو افتتاح
مشروع أو معرض، أو غير ذلك من الأعمال التي يحرص سموه على القيام بها
بنفسه. ويتم إضراح الوقت لهذه الجولات حسب ترتيب مسبق، وتوجيهات من
سموه. وغالباً ما يعود في ختامها إلى الديوان مرة أخرى لإستكمال ما
يتضمنه برنامج عمله من بنود. ويقول الدكتور عبداللطيف الرميحي أن الوقت
المتبقي من يوم العمل يتم فيه التركيز من جانب سموه على موجز لضمون
كل رسالة من رسائل المواطنين التي وردت لديوانه، والبت في أمرها، بعد
إستكمال جوانب الموضوع الذي تتناوله .

ومن المعتاد بعد لحظات من وصول سمو الشيخ خليفة إلى الديوان، أن
تتحول جميع مكاتب الديوان إلى خلية نحل، تشتغل فيها حيوية لا تهدأ، وذلك
تنفيذاً للتوجيهات التي يصدرها سموه بمضامين الردود على رسائل رؤساء
الدول والوزارات، والرسائل الأخرى المحلية، وإعداد التقارير، وعمل
التعليقات ، وإستكمال الموضوعات والإتصالات التي تتعلق بهذا الأمر أو
ذلك.

وعادة ما يستمر هذا النشاط - حيث يعرف كل موظف ماهو مطلوب
منه، وينهمل في أدائه بقدر ما أوتي من كفاءة ومقدرة - حتى نحو الثالثة
بعد الظهر. وقبل هذا الموعد بقليل يكون سمو الشيخ خليفة قد غادر
الديوان، ويعد الأستاذ محمد المطوع الذي يتوجه لمواصلة العمل بمكتبه
بوزارة الإعلام في مدينة عيسى، بينما يبقى الدكتور عبداللطيف الرميحي
بعض الوقت مع كبار مسئولتي وموظفي الديوان، ومنهم الأستاذ علي العريض
مدير إدارة المعلومات والمتابعة، والأستاذ زغلول عبدالمطلب المستشار
الصحفي، والشيخ فهد بن أحمد بن راشد آل خليفة يناقش معهم بعض
الموضوعات المطلوب إعدادها حسب توجيهات رئيس الوزراء. وكثيراً ما
يتطلب الأمر أن يبقى أحد هؤلاء مع بعض الموظفين، مستمراً في العمل حتى
المساء لإستكمال أحد هذه الموضوعات .

وبعودة الشيخ خليفة إلى بيته في نهاية يوم العمل ، فإن الإتصال بسموه وإبلاغه بأهم الأخبار والتطورات لا ينقطع مهما تأخر الوقت ، ولا سيما إذا كان الخبر مهماً أو عاجلاً .



وقد سألت الأستاذ محمد المطوع عن رد فعل سمو الشيخ خليفة عندما ينقل لسموه أخباراً سارة . وكانت المفاجأة التي لم أكن أتوقعها أن ضحك الوزير وقال « هل تصدق أنني ربما أكون أقل من ينقل لسموه أخباراً سارة ، وأن سموه قد أبدى لي هذه الملاحظة أكثر من مرة ، والسر في ذلك ببساطة هو أن المسئول الذي لديه خبر سار يتولى نقله إلى سموه بنفسه . في معظم الأحوال . ولكن عندما يكون الخبر سيئاً فإنه يبلغه لي لكي أنقله إلى سموه » . وأضاف الأستاذ محمد المطوع أن الدكتور عبداللطيف الرميحي أيضاً بدأ يعاني من هذه المفارقة الطريفة .

وسألت وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام عن رد الفعل الذي يصدر من جانب سمو الشيخ خليفة ، إذا كان الخبر المنقول إليه سيئاً ، فأكد لي أن سموه لا تصدر عنه أية ردود فعل غير عادية ، مهما كان الخبر ، وأنه قد تعود على التعامل الموضوعي وبلا أية إنفعالات مع مختلف المواقف .

وهي أحيان كثيرة ، تقتضى ظروف العمل ومتابعة قضايا البلاد أن يعقد الشيخ خليفة اجتماعات مسائية ، مع مسئولين من مختلف قطاعات العمل والإنتاج بالدولة . وغالباً ما يستضيف مثل هذه اللقاءات بقصر سموه بالرفاع .

ومرة أخرى ، لملي لا أذيع سراً عندما أشير في هذا الخصوص إلى مجموعة من اللقاءات بالفة الأهمية ، عقدها سموه في خريف عام ١٩٩٤ في بيته بالجسرة . كان كل من هذه اللقاءات يضم المهتمين بقطاع معين من قطاعات العمل والإنتاج في الدولة ، بغية مناقشة أوضاع هذا القطاع وسبل الإرتقاء به وتطوير أدائه ، بما يخدم جموع العاملين فيه ويحقق المصالح العام للوطن والمواطن . وقد ضمت هذه اللقاءات ، على سبيل المثال ، المهتمين والمسئولين بقطاعات التدريب المهني وتنمية كفاءات وقدرات العامل البحريني ، بهدف تأهيله لفرص العمل المتاحة في السوق . كما ضمت المهتمين والمسئولين عن القطاع التجارى وسبل تنشيط الحركة التجارية والإقتصادية ، والمسئولين وعدد من العاملين بالمجال القضائي وغير ذلك من قطاعات العمل والإنتاج بالدولة .

وقد إختار الشيخ خليفة لعقد هذه الإجتماعات واللقاءات المطولة التي لم يعلن عنها في الصحافة والإعلام، بيت سموه في الجسرة، والذي يعكس تنسيقه ذوقاً رفيعاً وإهتماماً كبيراً بالناحية الجمالية. فالزائر للبيت يقطع مسافة عبر حديقته الكبيرة، تكون كثيفة بإضفاء الراحة والهدوء والصفاء على النفس.

ورغبة من سموه في إضفاء الطابع غير الرسمي على هذه اللقاءات، فإنه إختار أن تبدأ على هيئة حلقة يشكلها المشاركون في اللقاء، وسموه بينهم، بالقرب من بركة السباحة.

وكانت المناقشة تستمر حتى نحو الحادية عشرة مساءً حين يدعو سموه ضيوفه إلى تناول وجبة العشاء ومواصلة الحديث بالداخل.

ويدخل الضيوف إلى قاعة إستقبال تعبر عن مدى إهتمام المضيف بالنواحي الجمالية والفنية في بساطة متناهية. هالقاعة فسيحة وسقفها مرتفع على نحو يذكرنا ببيوتنا العربية القديمة، وتزين قمم جدرانها لوحات بديمة من الزجاج المعشق في شريط دائري يربط ما بين الجدران والسقف. أما طاولة الطعام فقد وضعت وسمل تكعيبية خشبية أحيطت بالنباتات الخضراء والزهور، مما يجعلك تشعر وكأنك تتناول الطعام في حديقة طبيعية.

وفي وسط هذا الجو غير الرسمي، وفي ظل تعمده أن يكون كل شيء طبيعياً وبسيطاً، كان سموه يستمع من ضيوفه لكافة وجهات نظرهم، وي طرح تساؤلاته عليهم، مؤكداً لهم بين الحين والآخر أنه يهـم أن يسمع أكثر مما يهـم أن يتكلم .

وقد قدّمت هذه اللقاءات، التي كان بعضها يمتد إلى ما بعد منتصف الليل، بما تضمنته من عرض للأوضاع ومن آراء مختلف المهتمين بكل قطاع، النواة التي أسهمت في بلورة رأي سموه نحو تشكيل حكومة جديدة لمرحلة جديدة من العمل الوطني، من أجل إستكمال المسيرة وتحقيق الأهداف التي يسعى إليها سموه لمزيد من تقدم ورفاهية الوطن وجميع أبنائه.

وقد كان من الممكن أن يُجرى هذا التعديل الوزاري في عام ١٩٩٤، لولا تلك الأحداث المؤسفة التي شهدتها البلاد إعتباراً من نهاية ذلك العام ولفترة شهور قليلة من عام ١٩٩٥، والتي حدثت بسموه إلى تأجيل التعديل الوزاري، حتى تم الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة سموه بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٩٥ .

وبعيداً عن الرسميات أيضاً، هناك موضوع الزيارات المفاجئة وغير المعلنة التي يقوم بها الشيخ خليفة إلى مواقع العمل والإنتاج بالدولة. وقد يبدو هذا الموضوع غريباً بالنسبة للبعض، ولكنني كنت قد سمعت عنه، وأكده لي أكثر من مصدر. وفي أحد لقاءاتي مع الأستاذ محمد المطوع، وزير شؤون مجلس الوزراء والأعلام، تطرق الحديث إلى هذه الزيارات. وكنت أعتقد في البداية بأن الوزير ربما لا يرغب في الحديث عن هذا الموضوع، إلا أنه لم يبد ممانعة في الحديث عنه تفصيلاً، مؤكداً بأن سمو رئيس الوزراء كثيراً ما يقوم بجولات في أنحاء متفرقة من البلاد، مستخدماً سيارة عادية حتى لا يتعرف عليه أحد، وحتى يتمكن من الإطلاع بنفسه على سير العمل في هذه المواقع. وفي أغلب الأحيان، يقوم سموه بهذه الجولات ليلاً، وفي أحيان أخرى في الساعات الأولى من الصباح، وربما في الثالثة أو الرابعة صباحاً.

وعندما سألت الأستاذ محمد المطوع عن بعض المفارقات والمواقف غير المتوقعة التي يمكن أن تحدث خلال مثل هذه الجولات، أجاب ضاحكاً « من المواقف الطريفة التي صادفت الشيخ خليفة في إحدى هذه الجولات، ما حدث عندما قام سموه بزيارة ليلية مفاجئة لميناء سلمان. وعند وصول سموه إلى بوابة الميناء، طلب من موظف الأمن فتح البوابة ليدخل، إلا أن الموظف رفض ذلك على أساس أن سموه ليس لديه تصريح لدخول منطقة الميناء. فسأله سموه « أتدري من أنا؟ » فأجاب الرجل « ربما تكون خليفة بن سلمان، فأنت تشبه كثيراً » ومع ذلك أصر على موقفه. فحاول سمو الشيخ خليفة باسم إقناع الموظف بأن يفتح البوابة، لكن دون جدوى. وأخيراً غضب موظف الأمن وحذر سمو الشيخ خليفة بأنه إذا لم يعتمد عن البوابة فإنه سوف يحضر له الشرطة!! وفي صباح اليوم التالي تم استدعاء هذا الموظف إلى ديوان سمو رئيس الوزراء. وكان في حالة يرثى لها من الخوف. إلا أن خوفه تبدد تماماً عندما إستقبله سموه وأمر بمكافأته على حرصه وإخلاصه في عمله.

ومضى الوزير يزوي واقعة أخرى فقال « في إحدى هذه الجولات، لاحظت إحدى دوريات الأمن العام سيارة تقوم بجولات غير عادية بين المناطق، وتتوقف أمام منشآت وينائات بعينها. فقامت الدورية بتعقب السيارة حتى أوقفتها. وتقدمت مجموعة من أفراد الدورية نحو السيارة، ولك أن تتخيل مدي دهشهم وارتباكهم عندما هوجئوا بأن سائق السيارة لم يكن سوى سمو الشيخ خليفة بن سلمان، وبرفقته مجيد المطوع، فقاموا بتأدية التحية وغادروا على الفور. »

وعن جانب آخر من الجوانب البعيدة عن الرسميات في حياة الشيخ خليفة، سألت الدكتور عبداللطيف الرميحي عما إذا كان سموه يجد الوقت لمشاهدة التلفزيون ، وإذا كان ، فما هي البرامج التي يحرص على مشاهدتها ؟ فأجابني بأن سموه يحرص على متابعة الأخبار والبرامج الإخبارية، وتلك التي تقدم تحليلات سياسية، بالإضافة إلى البرامج الوثائقية التاريخية . كذلك يحرص سموه على متابعة المقابلات التي تجرى مع رؤساء الدول ورؤساء الوزارات وكبار المسؤولين من مختلف الدول ، كما يتابع المقابلات التي يجريها تلفزيون البحرين مع المسؤولين والشخصيات العامة. ويضيف الدكتور عبداللطيف بأنه في حالة عدم متابعة سموه لتلك البرامج في وقت عرضها بسبب ظروف العمل ، فإنه يحرص على مشاهدتها مسجلة في وقت لاحق .

والواقع أن التواصل مع الناس ولقاء المواطنين هما من الأشياء المحببة إلى الشيخ خليفة بن سلمان. وهو يحرص على أن يكون هذا التواصل جزءاً من برنامجيه اليومي أو الأسبوعي على أكثر تقدير ، ومن هنا جاء حرصه على استقبال المواطنين في مجلسه الأسبوعي صباح يوم الأحد بديوان سموه رئيس الوزراء بالمنامة . وخلال هذا اللقاء يستقبل سموه زواره من المواطنين والشخصيات العامة على مدى جلستين أو ثلاث جلسات، وذلك بالنظر إلى عدم إمكانية أن يستوعب المجلس جموع الزائرين دفعة واحدة .

ويلتقي سموه بأهل البلاد على إختلاف مستوياتهم وأعمارهم . وتجده وكأنه يعرف كلاً منهم معرفة وثيقة، حيث يسأله عن والده أو أبنائه أو إخوانه. وإذا ما التقى وجهاً جديداً من الشباب بين الزائرين، سألته عن إسمه. وبمجرد معرفة الإسم، يبادر بالقول « أنت إذن ابن فلان أو حفيد فلان » . ويستفسر سموه عن صحة وأحوال أبيه أو جده . وقد كان سموه فيما مضى يعقد مجلسه العام هذا في مساء الأحد بالرفاع. ولكن ضغوط العمل دعت إلى تحويل موعده ومكانه إلى صباح الأحد بالمنامة .

كذلك يحرص سمو الشيخ خليفة على زيارة المواطنين في مختلف أنحاء البلاد، ومشاركتهم في أفراحهم وأتراحهم . كما تسعده وتحظى باهتمامه تلك الزيارات التي يقوم بها في أمسيات شهر رمضان المبارك إلى العائلات البحرينية، حيث يتجاذب مع المواطنين أطراف الأحاديث الودية في جو أسري بعيد كل البعد عن الرسميات .

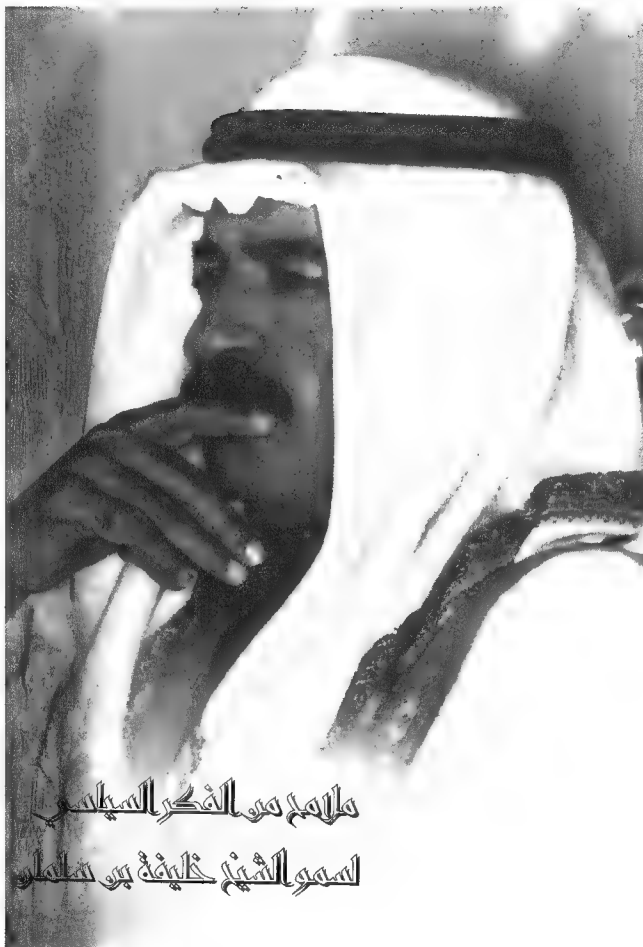
وفي معظم مجالسه وزياراته ، يحرص سمو الشيخ خليفة ، ومنذ سنوات طويلة، على تواجد وحضور نجله سمو الشيخ علي وسمو الشيخ سلمان. ولابد أن الوالد المعلم كان قد أبلغهما ومنذ نعومة أظفارهما تلك التعليمات الحازمة الحكيمة التي سمعها سموه من والده المغفور له الشيخ سلمان بن حمد عندما بدأ يحضر مجالسه .

ويكاد البرنامج اليومي لسمو الشيخ خليفة ، بما يتضمنه من ضغوط العمل وأعبائه اللامتناهية ، لا يترك له الوقت الكافي لممارسة أية هوايات. ويقول سموه أن هواياته الشخصية مسألة تأثرت كثيراً بأعباء العمل والمراحل السنوية المختلفة التي مر بها . إلا أنه إستبقى من هذه الهوايات رياضة المشي التي تفيده صحياً، وتتيح له فرصة التفكير والتأمل بهدوء . ويضيف سموه بأنه كثيراً ما إهتدى إلى حلول لقضايا مستعصية إثناء جولات المشي التي يقوم بها بشكل شبه يومي.

ويفضل الشيخ خليفة ممارسة رياضة المشي وسط الزراعات وفي الحدائق ، وذلك إنطلاقاً من حبه للزراعة والنباتات التي أصبح يعرف الكثير من أسمائها ودورات حياتها، فضلاً عن الكثير من المعلومات عنها . كذلك تشكل القطع الأثرية القديمة ، وبخاصة من الأسلحة كالبنادق والمسدسات والسيوف، والسيارات القديمة، شيئاً محبباً إلى نفسه، حيث أنه يحرص على جمع القطع النادرة منها، مع الإحتفاظ بمعلومات عن تاريخها .

أما الهواية التي أحبها الشيخ خليفة كثيراً، وتكاد ظروف وضغوط العمل تكون قد أوقفته عن ممارستها فهي الرسم . فقد أحب سموه فن الرسم بالرشفة والألوان المائية والباستيل وغيرها . ومن منطلق حبه لهذا الفن، فإنه يتابع عن كثب ما تقدمه المدارس الفنية والتشكيلية من جديد، عالمياً ومحلياً . ومن هنا يحرص سموه بشكل خاص على تشجيع الفنانين التشكيليين البحرينيين، بكل وسيلة، على الإنتاج والإبداع. وكثيراً ما يفاجأ هؤلاء الفنانون به وهو يزور معارضهم، ويتأمل ويناقش معهم مضمون لوحاتهم بعمق يعكس إلماماً كاملاً بمختلف المدارس الفنية واتجاهاتها.





علامه هو الفكر السياسي

اسم الشيخ خليفة بن زايد

ملاحم من الفكر السياسي لسمو الشيخ خليفة بن سلمان

عندما شرعت في كتابة هذا المؤلف عن السيرة الذاتية لصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، كنت أعلم تماماً أن البحث والتدقيق في أحداث وتفاصيل وإنجازات مرحلة ما قبل تولي سموه مسئولية رئاسة الوزارة في ١٥ أغسطس عام ١٩٧١، سوف يتطلب الكثير من الجهد والعناء، وخلال إستكمال الفصول الخاصة بهذه المرحلة تبين لي صدق ماكنت أتوقع، وربما كان مرجع ذلك أن الحركة الإعلامية والصحفية في البحرين لم تكن قد تبلورت تماماً وبدأت تقوم بدورها في تسجيل تطور الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد قبل بداية السبعينيات. والحقيقة وجدت بعض تسجيلات صحفية ولقطات صور فوتوغرافية لمناسبات متفرقة لدى شركة نفط البحرين ولدى مجلة صدى الأسبوع وفي أرشيف دار أخبار الخليج ولدى عدد من الأفراد من أبناء البلاد المهتمين بجمع والإحتفاظ بذكريات تلك السنوات الغالية من العمر. غير أن طموحي في جعل هذا الكتاب، ومن خلال سيرة حياة وإنجازات سمو الشيخ خليفة بن سلمان، مرجعاً موثقاً لهذه الفترة من تاريخ بلادي جعلني أواصل دوماً البحث عن المزيد من المعلومات والوثائق عن هذه المرحلة.

وقد كان من الطبيعي أن يكون مقصدي الأول في هذا المجال هو صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان نفسه. وعندما تشرفت بالفوز بأحد اللقاءات مع سموه، والتي تفضل حفظه الله بإتاحتها لي - رغم تعدد المشغوليات والأعباء التي يتحملها بصبر وسعادة كاملة، سعيّاً إلى تحقيق التقدم والتطور الذي يتمناه للبحرين حتى تتبوء المكانة اللائقة بها إقليمياً ودولياً - رتبته نفسي وأوراقني على طرح عدة أسئلة تتناول إنجازات سموه في مرحلة ما قبل توليه مسئولية رئاسة الوزراء .

وطرحت السؤال على سموه مباشرة : ماهي في رأي سموكم أهم إنجازاتكم حتى مرحلة ما قبل توليكم رئاسة الوزراء في عام ١٩٧١ ؟

أجاب سموه بتواضع العظماء « لقد كانت لي بعض الإجهادات نحو الإسهام في تحقيق التقدم الذي تستحقه البحرين ».

وإنطلاقاً من خشيتي أن ينتهي وقت اللقاء دون أن أفوز بتصريحات من سموه حول هذه النقطة، سألته سؤالاً ثانياً متعدد الجوانب حول المشاركة في العمل الوطني، والمعطيات التي إنطلق منها، وماذا في رأي سموه كانت أبرز إنجازات كل من المهام التي تولاها ؟ .

بعد لحظة تفكير رد عليّ سموه باسم « تستطيع أن تقول بأن منطقتي الوحيد منذ البداية وحتى اليوم، هو تقني الأكيدة بأن البحرين، وإن كانت صغيرة بمساحتها ومحدودية مواردها، إلا أنها كبيرة كبيرة جداً برجالها وبمعيمة أبنائها ، وبما وهبه الله لهم من نعم الوعي والأصالة والمحبة والتلاحم والمثابرة في العمل وتحصيل العلوم والخبرات . وهو الأمر الذي يفسر لنا كيف إستطاع هذا البلد الطيب الصغير بناء هذه النهضة الحديثة. وهو مايدفعنا كذلك إلى التطلع إلى المستقبل بكل الثقة والتفاؤل في تخطي أية عقبات يمكن أن تواجهنا، ومواصلة الإرتقاء ودفع عجلة التنمية » .

ولمست أن سموه عازف عن الحديث عن إنجازاته ، وما حققه للوطن في مختلف الميادين. ولما تيقنت من رغبة سموه في ألا يكون الحديث تعديداً من جانب سموه لإنجازاته ، رحبت بغير ترتيب مسبق أطرح على سموه أسئلة تتعلق بأرائه ومبرراته للعديد من جوانب السياسة الخارجية والداخلية ، لأجد نفسي في نهاية اللقاء وقد فزت بقدر وافٍ ومتكامل من المعلومات عن ملامح الفكر السياسي لسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة .

والواقع أنني أستطيع أن أزعم بأن صورة حية من مجمل الفكر السياسي لهذا الرجل قد تكونت ملامحها لدي بشكل شديد الوضوح ومحدد المعالم، تأسيساً على أسلوب التحليل الموضوعي الذي التزمت به منهاجاً للعمل في فصول هذا الكتاب. حيث تم إخضاع مرحلة ليست بالقصيرة من التاريخ الحديث للبحرين للتحليل الموضوعي، وربما أكون بغير حاجة الآن لأن أشير إلى أن هذه المرحلة تبدأ قبل ميلاد سموه بسنوات قليلة، وتمتد حتى يومنا هذا . وقد ساعدني هذا النهج، في تحديد الكثير من العوامل التي ساهمت في بلورة الفكر السياسي لسمو الشيخ خليفة بن سلمان، وفيما أنه من الصعب بمكان تحديد إطار معين أزعم معه أنه يمثل كل الفكر السياسي لشخصية مثل الشيخ خليفة



سمو رئيس الوزراء في أحد اللقاءات مع المؤلف

بن سلمان، فإنني أستطيع القول بأن هذا الكتاب كان له شرف السبق في السعى لأن يلقي الضوء ويتناول بالتحليل الفكر السياسي لهذا الرجل، بصورة موضوعية خالصة. وأزعم أن الفصول الأولى من هذا الكتاب قد ساعدت القارئ الكريم على تصور الخلفية السياسية التي نشأ فيها الشيخ خليفة بن سلمان، والتي أسهمت في بلورة فكره السياسي في مرحلتي الصبا والشباب، وبخاصة تأثره بنهج والده المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، والذي كان بمثابة المدرسة السياسية التي نهل من علومها في هذه المرحلة. ثم تجيء بعد ذلك عوامل الملكات الشخصية التي يتمتع بها الشيخ خليفة، والتي كشفت عن معدنها الأصيل عند التعرض لأولى التحديات، فإظهار صلابته وحكمة يندر أن يتمتع بهما شخص في العقد الثالث من عمره.

ولم تكن هذه التحديات الأولى التي أتحدث عنها سهلة أو بسيطة. بل كانت من أصعب وأقسى ما يمكن أن يتعرض له حاكم أو مسئول. وقد تمثلت

هذه الصعوبات في مواجهة الطامعين في إشتصاب الحكم من أصحابه الشرعيين. إذ انتهز هؤلاء فرصة وفاة المنفور له الشيخ سلمان ليكشفوا عن نواياهم صراحة، وليزعموا بأن الأخوين الشيخ عيسى والشيخ خليفة أصغر من يستطيعا حكم البلاد. وكانت الحكمة التي تعامل بها الشيخ خليفة مع هذا الموقف (وهو في السادسة والعشرين من عمره) والتي أسهمت في قيادة دفعة الأمور إلى بر الأمان دون تعريض السفينة لأية مخاطر ، هي التي كشفت عن طبيعية الفكر السياسي لهذا الشاب.

ومن الغريب أن الشيخ خليفة لم يهدأ أو يركن إلى الراحة بإنطفاء جذوة هذا التحدي الخطير. بل قاده فكره إلى إقتحام تحدٍ آخر لا يقل ضراوة وأهمية عن سابقه، وهو أن المواجهة الإيجابية لأية أطماع أو شكوك، إنما تكون ببناء نهضة وتقدم البلاد مهما كانت عوائق صغر المساحة، ومحدودية وتواضع الموارد .

وإذا كان معروفاً لدى الكثيرين حجم الإنجاز الكبير الذي حققه الشيخ خليفة بن سلمان على الصعيد التنموي في البحرين، تجارياً وسياحياً وعمراًياً وصناعياً، فإنني أود أن أشير إلى نقطة هامة، تتمثل في الفكر السياسي الذي يكمن وراء كثير من المشروعات والمقالات التي نفذت في البحرين والتي كان الجميع ينظرون إليها على أساس مردودها الاقتصادي وحده .

فالكثيرون يعرفون أن الشيخ خليفة استطاع أن يجتذب إلى البحرين عدداً غير قليل من المشاريع الاقتصادية الهامة، وذلك بهدف دعم الإقتصاد الوطني، ورفع مستوى معيشة المواطنين. غير أن أمراً هاماً كان يحرص عليه سموه، فيما يتعلق بكثير من هذه المشروعات، وهو أن تكون مشروعات مشتركة مع دول قوية تستطيع توفير الحماية لمصالحها من جهة، وللبحرين في مواجهة مختلف التحديات التي تواجهها من جهة أخرى. كذلك تركز حرصه على تحويل محدودية المساحة الجغرافية للبحرين من نقطة ضعف إلى ميزة هامة، تساعد على إنفتاح البلاد عربياً ودولياً، وعلى جعلها مركزاً عالمياً للخدمات بإختلاف أنواعها. وربما كان ذلك هو ما أشار إليه سموه بكلمة « إجتهدات ... » وباللها من إجتهدات عظيمة.



عن فلسفة وتوجهات السياسة الخارجية للبحرين خلال المرحلة الراهنه ، قال سموه « السياسية الخارجية للبحرين تقوم على أسس ثابتة راسخة

وواضحة، سواء في المرحلة الراهنة أو الماضية أو المستقبلية بإذن الله تعالى . هذا ما أكسب البحرين رصيداً كبيراً من المصادقة الدولية والإقليمية، في كافة تعاملاتها مع الأشقاء والأصدقاء. فقد أرسى الآباء والأجداد بثاقب حكمتهم هذه المبادئ التي تتسم بالتعقل والتروي ومد جسور التعاون الصادق مع الجميع .

ويتطور العلاقات الدولية تأكدت حكمة هذه المبادئ، وبالتالي ترسخت الثوابت الإستراتيجية للسياسة الخارجية البحرينية، متمثلة في الحفاظ على المبادئ والقيم والأعراف والمواثيق العربية والإسلامية والدولية، والسلوك الحضاري في التعامل مع كافة الدول. وهو الأسلوب القائم على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون الإيجابي .

أما عن أهداف التحرك السياسي الخارجي للبحرين، فهي باختصار شديد، السعي لدعم التعاون على مختلف مستويات التفاعل البحريني الخارجي إقليمياً وعربياً ودولياً. ويندرج في هذا الإطار ويترتب عليه، السعي لإرساء أسس السلام وتعزيز وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم أجمع، ومن ثم تهيئة الفرصة لتعزيز جهود التنمية والتقدم .

عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مسيرته وإنجازاته ومستقبله يقول سموه « إنني أؤمن إيماناً كبيراً بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كونه الصيغة المثالية لتحقيق طموحات شعوب المنطقة سياسياً واقتصادياً وأمنياً. ورغم الإنجازات التي إستطاع المجلس تحقيقها، وهي كبيرة وطيبة بكل المقاييس، إلا أن شعوري الأكيد هو أنه كان بالإمكان أحسن مما كان . صحيح أن التحديات أمام التجربة كانت كثيرة وصعبة ، لكن كان من الممكن إنجاز المزيد من الطموحات. غير أن المهم عندي الآن أن هذا التجمع لا يزال مترابطاً وقوياً رغم عثرات كثيرة مرت به ولاتزال تعترضه. ومع ذلك أثق بأن المستقبل قريب سوف يحمل إيجابيات أكثر بالنسبة لمسيرة المجلس. إيجابيات تنطوي على إصلاح ما ظهر من قصور خلال التجربة والممارسة. والمطلوب منا جميعاً، مزيد من الجهد واليقظة وتضافر الجهود والسعي إلى مواصلة تطوير التجربة ودعمها، بصفتها الدرع الحصين لنا جميعاً في مواجهة التحديات.

وعن المشاكل الشائكة المعلقة، وما إذا كان لها تأثير سلبي على مسيرة المجلس يقول سموه « لاشك في أن أية مشاكل شائكة معلقة، يمكن أن تؤثر سلباً على المسيرة الجماعية المشتركة. ولابد من تسوية أية مشاكل من هذا النوع بالأسلوب الأخوي الودي. لأن ذلك الأسلوب ، كما أؤكد دوماً ، هو دون غيره



سمو رئيس الوزراء في أحد اللقاءات مع المؤلف بحضور الأستاذ زغلول عبدالمطلب المستشار الصحفي بديوان سموه

الأمتل والأحكم والأقدر على الحفاظ على وشائج الأخوة والمودة، والرغبة الصادقة في التعاون والتعاظم بين الأشقاء».

وعن رؤية سموه للنظام العالمي الجديد وموقف المنطقة منه ٩ يقول « ربما تكون ملامح هذا النظام العالمي الجديد قد بدأت تتشكل وتظهر بعض الشيء في أعقاب إنهيار المعسكر الشيوعي وإخفاء الإتحاد السوفيتي السابق كقوة عظمى في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية . غير ان كثيراً من الخيوط لا تزال متشابكة حتى اليوم. وهناك تفاعلات تحدث لصنع أو ايجاد توازنات تسعى لايجاد مكان لها على الساحة الدولية . وبالتأكيد فإن منطقة الخليج العربية، وبما تتمتع به من أهمية استراتيجية دولية، تواصل اليوم التفاعل ومشاركة الأسرة الدولية جهودها، لتأكيد المناهج والمبادئ المتولدة عن هذا المناخ الجديد، وعلى رأسها مبادئ احترام الشرعية الدولية وتعزيز الأمن والاستقرار اللذين يشكلان الأساس الراسخ للتنمية والتقدم » . ويضيف سموه قائلاً « ولا أغالي إن قلت أن أجواء السلام والأمن والاستقرار إنما تشكل الأساس الضروري لأي جهد، كبير أم صغر، يستهدف التنمية والبناء. فلبناء بلا سلام ، ولا إزدهار بلا طمأنينة وأمان » .

وسألت سموه:

♦ يعيش المجتمع البحريني كله اليوم أجواء تفاؤل وثقة بالمستقبل،
في أعقاب إعادة تشكيل الحكومة برئاسة سموكم. فما هي رؤية سموكم
لغايات هذا التعديل ؟

أجاب سموه بصراخته المعهودة " لا أخفي عليك أن الإستعداد
لمرحلة جديدة من العمل الوطني، بما تطالبه ذلك من تعديل وزاري وإداري
في العديد من وزارات وأجهزة الدولة، تبلورت أهميته أمامي منذ فترة غير
قصيرة. ولكن عدة أحداث وتطورات إقليمية ومحلية جعلتني أرجيء هذا
التعديل أكثر من مرة للوقت المناسب. وما أريد أن أؤكد الآن هو أننا لا
نجري التعديل بهدف التغيير في حد ذاته. فهذا أبعد ما يكون عن هدفنا
وغايتنا. فقد جاء هذا التعديل لتحقيق غايات مجدة، ينبغي أن تكون على
رأس أولويات العمل الوطني في هذه المرحلة. وفي مقدمة هذه الغايات،
العمل على رفع مستوى معيشة المواطن وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة
له ولأسرته، من رعاية صحية وعلاجية وإسكان ومواصلات وتعليم، مع
السعي إلى ربط مخرجات التعليم بإحتياجات ومتطلبات سوق العمل وبرنامج
التقمية، فضلاً عن تطوير برنامج التدريب والتأهيل المهني للنهوض بالقوى
العاملة وتهيئة طالبي العمل مهنياً لشغل فرص العمل المتاحة، وذلك بما
يسهم في الجهود المبذولة على صعيد التنمية الشاملة، لتوفير مزيد من
فرص العمل. وأنه لموضع إعتزائي وسعادي ذلك الإنعكاس الإيجابي الطيب
الذي لقينته هذه التعديلات، مما زادنا جميعاً ثقة وإصراراً على مواصلة
مسيرتنا الخيرة للتنمية والتقدم، واثقين من بلوغ أهدافنا وغاياتنا النبيلة
بإذن الله تعالى .

لقد كان هدفي من هذا اللقاء أن أحصل على تقييم من سموه لإنجازاته خلال
مرحلة ما. وبإسلوبه الدبلوماسي الحكيم، بلفتني رسالة سموه التي تعكس رغبة - شأنه
فيها شأن كبار رجالات الدولة والعظماء حقاً - في عدم الحديث عن إنجازاته .

ومع ذلك فقد وجدت نفسي في نهاية اللقاء وقد فزت بعدة أراء هامة
لسموه، تشكل ملمحاً من ملامح الفكر السياسي الحكيم الذي يتحلى به الشيخ
خليفة بن سلمان آل خليفة، والذي ساهم به في قيادة هذا الوطن نحو ما وصل
إليه من مكانة إقليمية ودولية رفيعة.





هنا أحمد هذا الرجل

ما يسعد هذا الرجل

قبل قليل من إنتهاء وقت الدوام الرسمي للممثل يوم الاثنين ٤ سبتمبر عام ١٩٩٥، أبلغ الدكتور عبداللطيف الرميحي رئيس ديوان سمو رئيس الوزراء، بأن السيد أحمد بوتان دكار الممثل المقيم لمنظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الهاتف، يطلب التحدث إليه.

وكانت فتوى المكالمة طلب تحديد موعد للقاء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، لرفع تقرير مهم إلى سموه. وأمكن إشباح وقت لإتمام هذا اللقاء في برنامج عمل سموه لليوم التالي مباشرة.

وكان الوقت هو الثانية عشرة والنصف من بعد الظهر، حين إستقبل سموه السيد دكار، وهو صومالي يتحدث العربية بطلاقة، ويميل إلى الدقة واستخدام الأرقام في حديثه. وقد أبلغ السيد دكار سمو الشيخ خليفة أن منظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير الموارد البشرية على الصعيد العالمي قد وضعت البحرين في المرتبة الأولى على رأس جميع الدول العربية، من حيث برنامج التطوير الاجتماعي والإقتصادي. وقدم المسئول الدولي إلى سموه، مهتماً بهذا الإنجاز المتميز، التقرير السنوي للمنظمة، والذي وضع البحرين في هذه المرتبة الرفيعة.

وانفجرت أسارير سموه، وعلت وجهه ابتسامة رضا عميق. وبدأ فناء عمل اليوم وقد تبدد تماماً، وربما هناك عمل مرحلة كاملة من السعى الحديث لتحقيق هذا التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه البحرين.





أعلى: سمو رئيس الوزراء في حديث مع أحد المرضى في مركز الشيخ محمد بن خليفة التخصصي للقلب إلى اليمين أعلى: سمو الأمير وسمو رئيس الوزراء وسمو ولي العهد في إحتفال إفتتاح مدينة حمد النموذجية إلى اليمين أسفل: سمو رئيس الوزراء يرفع إحتفال التخرج بجامعة البحرين

ووضع سموه النظارة الطبية على عينيه لقراءة التقرير والإطلاع على جداوله المرفقة. لقد وضعت البحوث والدراسات التي قامت بها هذه المنظمة الدولية البحرين الأولى عربياً والرابعة والأربعين من بين مائة وأربع وسبعين دولة متميزة في هذه المجالات على المستوى العالمي، وذلك إستناداً إلى تميز الخدمات العامة التي تقدمها البحرين في مجالات الصحة والإسكان والتعليم والمواصلات وتسهيلات الماء والكهرباء.

ويقول الدكتور عبد اللطيف الرميحي الذي حضر المقابلة أن علامات الرضا والسعادة كانت بادية على وجه سموه في هذا اليوم، ولم يخطئها أحد من موظفي ديوان سموه.



صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة يستقبل السيد أحمد بوتان دكار الممثل المقيم لمنظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وفي اجتماع مجلس الوزراء الذي أعقب هذه المقابلة مباشرة، تحدث سموه لأعضاء المجلس عن مضمون هذا التقرير، مؤكداً على شيء واحد أساسي، وهو أن هذه المرتبة والمكانة المتميزة التي حظيت بها البحرين « إنما تزيد من مسؤوليتنا في المحافظة عليها، والعمل على تطويرها والبناء عليها لما فيه خير هذا الوطن العزيز ».



وأرجو القارئ العزيز وهو يطالع هذه الكلمات الختامية عن ذلك التقرير الذي رُفِعَ إلى سمو الشيخ خليفة بن سلمان أن يقرأ أيضاً تلك الإبتسامة المعبرة التي يعجز القلم عن وصفها، وقد إرتسمت على وجه سموه على نحو ما تظهره الصورة، ليعرف ما يُسعد ويُفرح هذا الرجل .





آپ واپس

صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان
ال خليفة رئيس المالكية (١٩٦٤)





سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة في صورة تذكارية مع سمو الشيخ علي بن خليفة وأبنائه



سمو الوالد الشيخ خليفة بن سلمان مع نجله الشيخ علي



سمو الشيخ علي بن خليفة وزير المواصلات خلال جولة تفقدية لمطار البحرين الدولي



سمو الشيخ سلمان بن خليفة يفتتح نيابه عن والده سمو رئيس الوزراء شارع الشيخ خليفة بن سلمان



سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة يفادر
ارض الوطن إلى بريطانيا للدراسة برفقة نجله
المغفور له الشيخ محمد (يوليو ١٩٥٧)



سمو الشيخ علي النجل الثاني لسمو الشيخ
خليفة بن سلمان آل خليفة

سمو الشيخ سلمان النجار الثالث لسمو الشيخ
خليفة بن سلمان آل خليفة



هو الشيخ محمد



سمو الشيخ خليفة بن سلمان في إستقبال المير إدورد هيث (رئيس الوزراء البريطاني
الأمسبق) حامل أختام ملكة بريطانيا لدى زيارته للبحرين (يناير ١٩٦١)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان يفتتح نيابة عن والده المغفور له الشيخ
سلمان بن حمد آل خليفة معرض البحرين الزراعي والتجاري (١٩٥٩)



رئيس وزراء لبنان يقدّم سمو الشيخ خليفة بن سلمان أحد الأوسمة اللبنانية الرفيعة (مارس ١٩٥٨)



الأشقاء سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة وسمو الشيخ محمد أنجال المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة هي زيارة لمواقع آبار النفط (١٩٥٨)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان يمارس هواية التصوير في حقول القمح في منطقة الحنيينة (١٩٥٩)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان أثناء زيارته إلى نيويورك (سبتمبر ١٩٦٧)

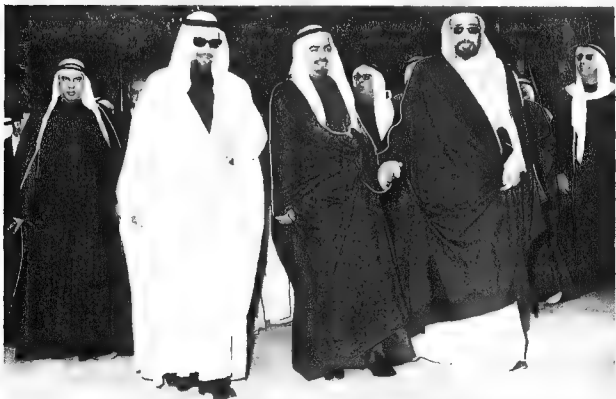


سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (ولي عهد قطر آنذاك) يستقبل سمو الشيخ
خليفة بن سلمان (رئيس المجلس الإداري) في الدوحة (١٩٦٧)





سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (حاكم إمارة أبوظبي) يرافقه سمو الشيخ خليفة بن سلمان (رئيس المجلس الإداري) في صالة البولنغ في نادي عوالي، خلال زيارة سمو الشيخ زايد للبحرين (١٩٦٧)



أمير المنطقة الشرقية ووزير النفط بالملكة العربية السعودية يستقبلان سمو
الشيخ زايد بن سلطان أثناء زيارته إلى المملكة العربية السعودية (١٩٦٦)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان (رئيس بلدية النامة) يترأس أحد إجتماعات البلدية (١٩٦٥)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان (رئيس المالية رئيس بلدية النامة يترأس إجتماعات مكتب مقاطعة إسرائيل الذي عقد في البحرين (١٩٦٥)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان بعد عودته برفقة والده سمو الشيخ سلمان بن حمد وعمه سمو الشيخ مبارك بن حمد من السعودية لتوقيع إتفاقية الحدود البحرية بين البلدين (فبراير ١٩٥٨)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان يتقصد أول غواصة تزور البحرين (ديسمبر ١٩٦٢)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان يفتتح أول معرض دنماركي تجاري في البحرين (أبريل ١٩٦٠)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان يفتتح المعرض التجاري الأسترالي المائتم (مارس ١٩٦٢)

بجدة.. وفي ٢٠٠٤



سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين مع أنجاله في زيارة لشركة نفط البحرين المحدودة (١٩٥٩)



الأشقاء سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة وسمو الشيخ محمد وعمهم
سمو الشيخ عبدالله بن عيسى في إحدى الأمميات بأحد الأبنية (١٩٦٢)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان في أحد أيام
المهيد في قصر الرفاع العامر (١٩٥٨)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس لجنة جمع التبرعات لحرب ١٩٦٧ مع أعضاء اللجنة (١٩٦٧)
رجلا.. وقيام دولة



سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء يفتتح فرع بنك القاهرة في البحرين (ديسمبر ١٩٧٢)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان يستقبل
العامل الأردني الملك حسين أثناء
زيارته إلى البحرين (١٩٦٧)



سعو الشيخ خليفة بن سلمان وجولات معتمرة إلى مواقع العمل لشركة نفط البحرين المحدودة (نوفمبر ١٩٦٥)



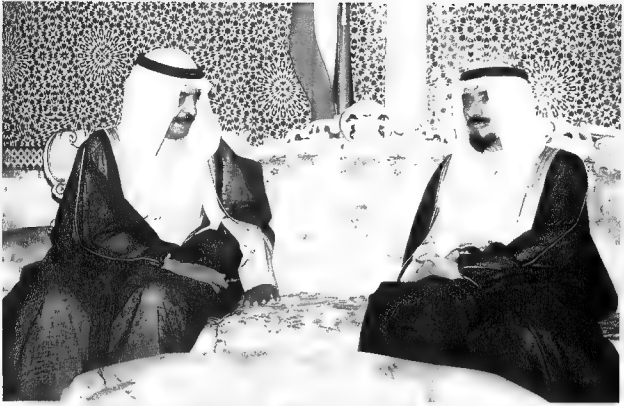
سعو الشيخ خليفة بن سلمان (رئيس المالية) يستقبل رئيس جمهورية الهند خلال زيارته للبحرين (سبتمبر ١٩٦٥)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان (رئيس المجلس الإداري) خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٧)



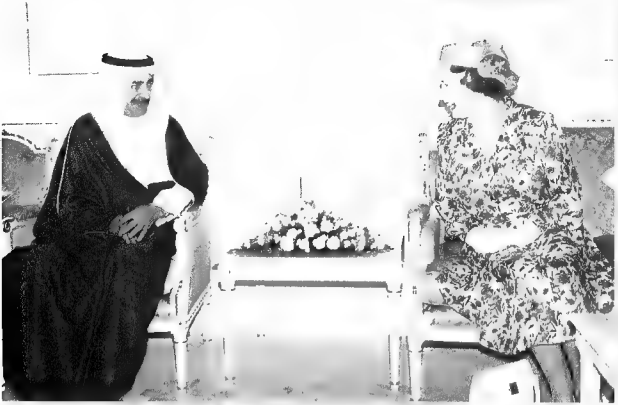
سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء خلال زيارته لمنغوليا (سبتمبر ١٩٦٦)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء وسمو الشيخ جابر الأحمد
الجهابر أمير دولة الكويت خلال زيارة سموه للكويت (أبريل ١٩٩١)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء وسمو الشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهد رئيس
مجلس الوزراء الكويتي خلال زيارة سموه للكويت (أبريل ١٩٩١)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء وجلالة الملكة اليزبيت الثانية ملكة بريطانيا خلال زيارتها للبحرين (اكتوبر ١٩٨٩)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء يستقبل السيدة مارجريت تاتشر
رئيسة الوزراء البريطانية خلال زيارتها للبحرين (اكتوبر ١٩٨٩)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء ومعالى السيد سليمان
ديميريل رئيس وزراء تركيا خلال زيارته للبحرين (يناير ١٩٩٢)



سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء ومعالى السيد رفيق
الحريري رئيس وزراء لبنان خلال زيارته للبحرين (مايو ١٩٩٣)

نقدیر وامنان

أتقدم بشكري وتقديري لجميع المسئولين والموظفين في ديوان سمو رئيس الوزراء على تعاونهم معي طوال فترة إعداد هذا الكتاب. وأخص بالشكر الشيخ عبدالعزيز بن مبارك آل خليفة سفير دولة البحرين لدى المملكة المتحدة، والأستاذ علي محمد العريض مدير إدارة المعلومات والمتابعة، والسيد عبدالعزيز السيد يوسف رئيس قسم السجلات والوثائق والسيد أحمد العباسي مدير مكتب وزير شئون مجلس الوزراء والإعلام، والسيد عادل العمومي سكرتير رئيس ديوان سمو رئيس الوزراء، والسيد أحمد المرشد مراقب الأخبار المحلية بوزارة شئون مجلس الوزراء والإعلام، والسيد دعيج درويش الموظف في نفس القسم، والأستاذ صلاح المدني مدير عام الدائرة القانونية، والسيد ميرزا عید أمين المكتبة في الدائرة، وذلك على ما قدّموا لي من خدمات جليلة، وما زودوني به من وثائق وصور ومعلومات هامة، ساهمت بدرجة كبيرة في إنجاح هذا العمل.

ولأيفوتي في هذا المقام أن أتوجه بالشكر إلى إدارة شركة نفط البحرين (بابكو) لما أولتني إياه من مساندة وإهتمام، ولما وفرت لي من صور ومعلومات تاريخية. وأخص بالشكر السيد عبدالحسين علي ميرزا المدير العام للشئون المالية والقانونية، والسيد حسين رضا المدير العام للشئون الإدارية. كما أشكر الأستاذ علي سيار رئيس تحرير مجلة « صدى الأسبوع » الذي أتاح لي فرصة الإطلاع على ما يحويه أرشيف المجلة من معلومات وذلك بإعتبارها واحدة من المجلات القليلة في البحرين التي عاصرت فترة ما قبل الإستقلال. وكذلك أشكر السيد يوسف فاخر، رئيس مركز المعلومات بجريدة أخبار الخليج، وجميع العاملين في المركز، لحرصهم على توفير الكثير من المعلومات التي أشرت الكتاب، ولا أنسى أن أشكر السيد عبد الجليل إسماعيل من بنك البحرين والكويت عليما قيمه لي من خدمات خلال فترة الإعداد.

كما أقدم بشكري الجزيل للفنان البحريني المبدع يوسف القصير، الذي أضفى على الكتاب لمسات فنية رائعة، بدت واضحة في تصميم الغلاف الخارجي والمصور الداخلية مشيراً إلى إستخدام الفنان يوسف في ذلك وسائل تكنولوجية حديثة لم يسبقه أحد في المنطقة إلى إستخدامها. كما أود أن أشكر السيد شوقي المحمود صاحب شركة يونيفرسال للإنتاج الفني، والسيد محمود جكبير سكرتير مكتبي على جهوده ونشاطه الدؤوب في تنظيم الكثير من الأمور المتعلقة بإصدار هذا الكتاب.







هذا الكتاب

إن المستعرض لتاريخ البحرين - قديمه وحديثه - يستطيع أن يدرك، دون جهد كبير، كم شهدت هذه الأرض من أحداث وتطورات متباعدة على مر السنين. ويستطيع أيضاً أن يدرك أن قيام دولة حديثة متحضرة على هذه الأرض، لم يكن بالأمر اليسير، فقد كان وراء قيام هذه الدولة كفاح طويل، خاضه أبناء هذه الأرض جيلاً بعد جيل. وقاد مسيرته رجال منهم وهبوا أنفسهم من أجل رفعة بلادهم وإعلاء شأنها. رجال نجحوا، بفصل ماحباهم الله من حكمة وخبرة، في أن يصلوا بالسفينة إلى بر الأمان. وأن ينتزعوا لهذه الدولة الوليدة - في فترة قياسية - مكاناً ومكانة بين دول تكبرها كثيراً من حيث المساحة والإمكانيات.

ولعل أبناء هذا الجيل وغيرهم من المهتمين بتاريخ المنطقة يشاءون: كيف أمكن تحقيق ذلك في 50 عاماً؟ متى بدأ العمل على تحقيقه؟ وكيف اكتسب أبناء هذه الأرض تلك القدرة الدائمة على تجاوز المحن والصعاب؟ وكيف استطاع قادتهم - رغم تنابع المحن - تحويل هذه الأرض إلى واحة وازدهار دولة حديثة تحتل مكانة متقدمة على خريطة العالم.

وقد قدم الكثير من الكتاب والباحثين إسهاماتهم للإجابة على هذه الأسئلة. ولكن كاتباً على الإطلاق لم ينقل الرواية عن أحد من قادة المسيرة وصناع التاريخ على هذه الأرض الطيبة. ولهذا السبب جاء كتاب: رجل.. وقيام دولة، ليقدم هذا الإسهام الهام، وليقدم كذلك لأول مرة القصة كاملة، على لسان الرجل الذي تولى على عاتقه مسؤولية بناء نهضة البلاد وتقديمها إلى الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، الذي حمل أمانة المسؤولية في رحلة الكفاح، والذي استطاع بحبه وولائه لوطنه أن يحول الأمل إلى واقع، والحلم إلى حقيقة. وأن يثبت أننا نحن - أبناء البحرين - لنا من جبروت الحضارة في أعماق التاريخ، خلفية حضارية صلبة، من شأنها أن تبوء مكانتها الأتنية بين بلدان العالم.

Bibliothèque Alexandrina



0231609